

كتاب الزواج في مصر

في العصر العثماني

(٩٢٣-١٢١٢هـ / ١٥١٧-١٧٩٨م)

دراسة وثائقية

دكتور

أحمد محمد البغدادى

مدرس تاريخ وفلسفة القانون

كلية الحقوق . بنها

١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م



كتاب الزواج في مصر

في العصر العثماني

(٩٢٣-١٢١٢ هـ / ١٥١٧-١٧٩٨ م)

دراسة وثائقية

دكتور

أحمد محمد البغدادى

مدرس تاريخ وفلسفة القانون

كلية الحقوق . بنها

١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م

كتاب الزواج في مصر  
في العصر العثماني  
(٩٢٣-١٢١٢هـ / ١٥١٧-١٧٩٨م)

د. أحمد محمد البغدادي  
مدرس تاريخ وفلسفة القانون بكلية الحقوق جامعة الزقازيق فرع بنها

الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م  
توزيع : دار النهضة العربية ، القاهرة  
— منشأة المعارف ، الإسكندرية

رقم الإيداع ٢٧٥٧ / ٩٨  
الترقيم الدولي I.S.B.N.  
977-10-1095-6

---

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف  
طبع بمطبعة الإخلاص ، بنها

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين جليس من ذكره ومزيد من شكره ،  
 المنعم بالأجر العظيم على المتقين الصابرين : " إنه من يتق ويصبر  
 فإن الله لا يضيع أجر المحسنين " ، والصلاة والسلام على خاتم  
 النبيين والمرسلين محمد بن عبد الله ، وعلى آل بيته قدوة المقتدين  
 وقبلة المجتهدين . اللهم إني أسألك أن تجزى أساتذتى عنى خير  
 الجزاء ، وأن تفيض علينا رحمة وعلماء . أما بعد :

## مقدمة الكتاب ... فى المنهج

### ما قبل التقسيم

عندما يشرع الباحث فى موضوع له لحيته بالفقه الإسلامى  
 فإنه قد يجد نفسه لبعض الوقت وقد أسرته التقسيمات الفقهية ، فتوحى  
 إليه أن أضرب بعصاك حيث قسم الفقهاء المسلمون موضوعاتهم .  
 ترى هل تصلح هذه الفكرة لكتاب عن نظام الزواج فى مصر فى  
 العصر العثمانى ؟.

يقول الأستاذ الدكتور جلال أمين : " ليست ثمة تصنيفات صحيحة  
 وأخرى خاطئة ، بل التصنيف إما مفيد أو غير مفيد ، مناسب لغرض  
 معين أو ظروف معينة أو غير مناسب... " . (١)

(١) د. جلال أمين، التتوير الزائف، إقرأ، ٦٤٠ (القاهرة : دار المعارف)،



وأجدنى مقتنعا بذلك النظر ، وأحسب أنه ضرب صفحا — من باب  
تحصيل الحاصل — عن مقدمة لاغنى عنها . فالتقسيم ينبغى أن  
يستكمل أسس صحته قبل أن يكون مفيدا أو غير مفيد . وهو لن  
يصل إلى مرتبته تلك بغير إتفاقه مع الحقائق العلمية والتاريخية. ولو  
جاز لى لأجملت ما أعنيه تحت مصطلح "ما قبل التقسيم" قياسا على  
مصطلح "ما قبل المنهج" الذى كان أستاذنا محمود محمد شاكر قد  
نحته نحنًا. (٢)

وهكذا فإن كتابى وإن لم يتحرر تمام من التقسيم الموضوعى  
لأبواب الزواج والطلاق فى الفقه الإسلامى ، إلا أن القول الفصل فى  
تقسيمه سيكون دوما للواقع الإجتماعى . وبهذا السبيل يتميز كتاب فى  
الفقه عن آخر حشدت له مادة كى يخرج ضمن دراسات التاريخ  
الإجتماعى للقانون فى مصر . ذلك أنه لا ينبغى أن يتصفح المرء  
كتابا فى تاريخ القانون المصرى ليجد صاحبه وقد إقتفى أثر الفقهاء  
تقسيمًا وسردًا ، فيحدثه عن أحكام الخطبة والزواج فى الفقه  
الإسلامى . ولو قلب الباحث نظره لاهتدى إلى وجهة لا ترضى  
بغيرها دراسات تاريخ القانون المصرى . إن وجهتنا دائما البحث فى

---

(٢) محمود محمد شاكر، رسالة فى الطريق إلى ثقافتنا، كتاب الهلال، ٤٤٢  
(القاهرة: دار الهلال، أكتوبر ١٩٨٧م)، ص ٣٣ وما بعدها. وينقسم مصطلح ما  
قبل المنهج عند أستاذنا إلى شطرين، الأول: شطر المادة ويتطلب جمع  
المادة وتصنيفها، والثانى: شطر التطبيق ويقتضى ترتيب المادة بعد نفي  
زيفها وتمحيص جودها.

العلاقة بين الفقه الإسلامى والواقع الاجتماعى . وفى هذا الإطار فإننا نتبع الأعراف والحيل ، ونرمى بأسهمنا نحو مسائل خضعت آراء الفقهاء فيها للتطور تلبية لحاجات اجتماعية . وسوف يكون لزاما أن نعرض لبعض النصوص الفقهية ، وذلك للتعرف على أسسها وأساسانها ، ولا سيما فى مجال التعليق على الأحكام القضائية والوقائع الهامة . وفيما عدا ذلك من سرد فقهي فمحله هامش الكتاب إشارة وإحالة .

### الحاضر وحياتنا الثقافية

إن مادتنا تأتى خليطا من مصادر تاريخية ووثائقية وفقهية ، وهى التى تستتطق الواقع الاجتماعى صاحب الكلمة فى تقسيم كتابى، فهل للحاضر صلة بذلك الواقع ونصيب فى هذا الكتاب ؟. أعترف بأن إثبات ما هو بديهى أصبح أمرا مرهقا للعقل والنفس ، فالبديهيات التى تحتاج إلى مثل ذلك باتت تشهد تزايدا ، وأغلبها له صلة بالتاريخ والعلوم التى تستقى مادتها أو بعضها منه . غير أن المسألة تبدو هامة وممتعة فى بعض الأحيان . وعلى سبيل المثال : يمكن للباحث فى تاريخ القانون أن يفسر الكثير من ظواهر المجتمع المصرى وحركة التشريع فيه ، بل وأن يتتبا بطابع تشريعاته فى المستقبل . ويمكنه أن يرد العالمية (العولمة) إلى أصولها القديمة ، وأن يؤسس بذلك لأفكار عن تطور الاستعمار الغربى و تهديده للحضارة البشرية . ولك أن تتعجب من غياب الدراسات التى تتضمن



إجتهادات بهذه الخطورة عن حياتنا الثقافية . وأحسب أن الكثير من الباحثين المشتغلين بقضايا وطنهم قد تملكهم الحسرة ، وأكاد أسمعهم يرددون أبياتا الشاعر أمل دنقل :

أنا الذى أقصيت عن مجالس الفتيان ،  
أدعى إلى الموت .. ولم أدع إلى المجالسة!!

مرة أخرى : ماذا عن الحاضر فى هذا الكتاب ؟. يذكرنى حال المرأة فى مصر بأخواتها فى روايات نجيب محفوظ . فأغلب بطلاته يواجهن مصيرا حزينا ، وربما كان على بعضهن أن يتحملن فى تلك أخطاء الآخرين . إن كثيرا من قضايا الزواج و الأسرة تطرح للمناقشة فى مصر من فترة لأخرى ، ويفتى البعض بقوله — واتهاماته — ، وربما إستغرق الأمر زمنا قبل أن يسن تشريع معيب . ولو إطلع بعضهم على وثائق القضاء الشرعى وكتابات الفقهاء من قرون مضت لملئ دهشة ، ولأيقن أن المرأة فقدت بعض ما كانت تتمتع به من مركز قانونى . وإذا كان من أصحاب البصيرة فإنه سيلاحظ كيف كانت الحلول الفقهية والقضائية تتناسب فى كثير من المسائل مع حاجات المجتمع .

ولاشك أن المرء بات يتابع بين الحين والآخر خلافا حول عمل المرأة ، وربما إعتاد الإطلاع على المنازعات المتعلقة بسفر الزوجة . ولا بد أنه ممن حفظوا تراث المرأة وهى تكابد للحصول على نفقتها أمام القضاء . وقد يشايح القائلين بأن كثيرا من الزوجات كان ينبغى أن تنتهى بالطلاق لولا أن الزوجين لايمكنهما تحمل آثاره



الإجتماعية . وأغلب الظن أنه واحد ممن أدلى برأيه فى ظاهرة الزواج العرفى . وربما يجد فى الصفحات التالية أفكارا ونظما أكثر حيوية وملائمة — ولو بمقاييس عصرها — لأغلب تلك المسائل . مع ملاحظة أننى أصبحت أكثر حذرا أمام الأحكام العامة التى توصف بها عصور التاريخ المصرى .

### مصادر الكتاب

وأخص بالحديث هنا مصدرين لا غنى للباحث فى تاريخ القانون المصرى — بعد الفتح الإسلامى — عنهما : الوثائق وكتب فقهاء المسلمين . تنتمى الوثائق محل البحث إلى محكمة الباب العالى ومحاكم مصر المحروسة الإثنى عشرة ، فضلا عن الديوان العالى . وقد راعيت أن تغطى كل مجموعة من تلك الوثائق ما لا يزيد عن خمسة وعشرين عاما من المرحلة الزمنية للكتاب .

ولكن هل من فائدة ترجى من كتب فقهاء المسلمين غير التعرف على الأحكام الفقهية ؟. الواقع أنه يمكننا أن نقف فى تلك التأليف على كثير من الأعراف والظواهر الإجتماعية ، وهو ما يساهم فى التعرف على التطورات التى لحقت بأراء الفقهاء . ويمكننا أيضا الحصول على معلومات هامة حول سمات الحياة الفقهية والثقافية ، وبالتالي الإمام ببعض الوقائع الهامة التى ربما خلت منها كتب المؤرخين . ولذلك يعود شطر التصانيف الفقهية فى هذا الكتاب إلى العصر العثمانى . أما الشطر الآخر وإن لم ينتم أصحابه إلى ذلك

العصر ، إلا أنه يمتاز بتوسعه في عرض آراء الفقهاء أو بيان أسانيدهم وأسباب اختلافهم .

### تقسيم الكتاب

يأتى هذا الكتاب فى فصول سبع ، خصص فصله الأول لأهم التغيرات السياسية وأثرها على نظام الزواج . أما الفصول من الثانى إلى السادس فتتضمن عرضاً للعلاقة بين الكثير من أحكام الزواج والواقع الاجتماعى ، ويأتى الفصل السابع – والأخير – فى بعض آثار ذلك الواقع على سلطة القاضى الشرعى .

الفصل الأول : اليسق- العثمانى

الفصل الثانى : أعراف المهر وحيله

الفصل الثالث : أحكام الصيغ والمصالح الإجتماعية

الفصل الرابع : ولاية التزويج والواقع الاجتماعى

الفصل الخامس : الوكالة وحيل الإسقاط

الفصل السادس : قواعد النفقة والتطور الاجتماعى

الفصل السابع : تطور سلطة القاضى الشرعى

## الفصل الأول

### • اليسق العثمانى

#### المبحث الأول : رسوم الزواج

الإطار السياسى لليسق العثمانى – الأساس الفقهى لرسوم القضاء –  
رسوم الحجة الشرعية – محصول الزواج

#### المبحث الثانى : سياسة الأمراء

فقرات اليسق العثمانى – واقعة العلماء – الإدماج الإجتماعى

---

(\*) يرجع الفضل فى إختيار عنوان هذا الفصل للدكتور خالد زيادة، وقد إتخذته عنوانا لأحد فصول كتابه : كاتب السلطان، رياض الرئيس للكتب والنشر.

## المبحث الأول

### رسوم الزواج

#### الإطار السياسى لليسق العثمانى

١- ترى مالذى دفع المؤرخ المصرى إين إياس لأن يصف إجراءات العثمانيين فى مجال الزواج بـ " اليسق العثمانى " ؟ . . .  
خمس سنوات عاصر فيها إين إياس بداية الحكم العثمانى لمصر لم يتوقف خلالها عن إيداء حسرته وتعجبه . لقد صارت مصر " نيابة بعد أن كان سلطان مصر أعظم السلاطين فى البلاد قاطبة " ، ولقد جرى حمل طائفة من الحرفيين والتجار والعلماء إلى الآستانة - مع جملة مانهب من نفائس - " وهذا عبارة على أنه أسر المسلمين ونفاهم إلى إسطنبول " . ويمكننا تفهم الكثير من عجب إين إياس وحسرته ، غير أنه ربما كانت لملاحظاته تلك صلة بتخوفه مما يمكن أن يؤثر على مركز العلماء المصريين وأرزاقيهم . فبينما كانت الإهانات تحل بالكثير منهم كان العثمانيون يحظون نحو بسط سيطرتهم على القضاء والأوقاف والرزق فى مصر . (١) وكان من شأن تلك الإجراءات أن تؤثر على نصيب علماء مصر فى وظائف

---

(١) الرزق: حقوق الانتفاع التى كانت تقرر على أراضى الدولة إما لأغراض خيرية (رزق إحباسية) وإما لضمان مورد مالى للواقف وأبنائه (رزق جيشية) . راجع: د. محمد نور فرحات، التاريخ الاجتماعى للقانون فى مصر، ص ٤٥١ .



القضاء وأن تحول دون إشرافهم على ما كان يتحصل من ذلك الجهاز من رسوم . وفي هذا الإطار جرى تنظيم مسألة الرسوم المحصلة على عقود الزواج أو ماوصف بـ " اليسق العثماني " . (٢)

### الأساس الفقهي لرسوم القضاء

٢- ربما كان علينا أن نتوقف عند الرسوم التي كان القضاة يحصلونها من المتقاضين عند إبرام وإثبات التصرفات والوقائع ، وما كان يقدم لها من أساس فقهي . إننا في حاجة للتعرف على آراء فقيه حنفي كبير مثل : إبن الشحنة المتوفى سنة ٨٨٢هـ ، صحيح أنه كان أحد فقهاء العصر المملوكي ، غير أن كتابه " لسان الحكام " كان قد إنتشر بين العلماء . ولمكانته تلك عكف عليه أحد فقهاء العصر العثماني فأضاف له فصولاً عشرة كاملة في سنة ١٠١٥هـ . قدم إبن الشحنة أساساً لما كان يفرضه القضاة من رسوم ، فالقاضي " إنما يجب عليه القضاء وإيصال الحق إلى مستحقه فحسب أما الكتابة فزيادة عما يعمل للمقضى له " . وهكذا جاز للقاضي أن

(٢) إبن إياس، بدائع الزهور، ج١ ص ١٨٢-١٨٣ و١٩١ و٢٠٦-٢٠٧.

والوقع أن مصر كانت إحدى أهم الولايات بالنظر إلى ما كانت تدره من

أموال للخزانة السلطانية العثمانية. راجع في ذلك.

Albert Hourani, A History of The Arab Peoples, Harvard University Press, 1991, p.227.  
V.A.Renouf, Outlines of General History, London, 1914, pp.260-261.

يأخذ أجرا مقابل كتابة السجلات والوثائق . إن أجر الكتابة لن يتحدد عندئذ بأجر المثل - وهو خمسة إلى عشرة دراهم في كل ألف درهم - : "وللقاضى وفقا لذلك أن يحصل درهمين - لا أكثر - من المدعى " لأنه يعمل له بإقعاد الشهود على الترتيب وغيره... " . غير أنه فيما يتعلق بكتابة المحاضر والسجلات و الوثائق فإن للقاضى أن يتجاوز أجره المثل ، وأن " يرجع فى الأجرة إلى مقدار طول الكتابة وقصرها وصعوبتها وسهولتها ... " (٣)

ويبدو أن موقف الأحناف فى العصر العثمانى من أجر الكتابة كان يتفق مع مانكرة ابن الشحنة . فقد أجازوا تحصيل أجر كاتب القاضى وقيمة أوراق القضايا من المدعى ، ولو كان بوسع القاضى تدبير تلك الأموال من بيت المال . (٤)

فلنتأمل أساسا مختلفا تضمنته أحد أشهر كتب الشافعية فى

العصر العثمانى : معنى المحتاج . بداية : لم يكن جائزا للقاضى

(٣) ابن الشحنة، لسان الحكام، ص ٥-٦ . ويمكننا الاعتماد فى تعريف الحجة

والسجل حتى مانكره ابن نجيم: " وفى العرف الآن السجل ماكتبه

الشاهدان فى الواقعة وبقي عند القاضى وليس عليه خط القاضى والحجة

مانقل من السجل من الواقعة وعليه علامة القاضى أعلاه وخط الشاهدين

أسفله وأعطى للخصم " . راجع: البحر الرائق ج ٦ ص ٢٩٩ .

(٤) ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٦ ص ٢٩٩-٣٠٠ و ٣٠٣-٣٠٤

الفتاوى الهندية، ج ٣ ص ٣٢٩-٣٣٠

ابن عرنوس، تاريخ القضاء، ص ٢٢٧-٢٢٨ .

وأعوانه وفقا للجمهور الحصول على أجر من الخصوم طالما كانوا يرتزقون من بيت المال . ولكن ماذا لو لم يتيسر للقاضى تدبير أجر كاتبه وقيمة أوراق القضايا من بيت المال ؟. ليس أمام القاضى عندئذ سوى أن يخير الخصوم بين الكتابة بأجر يدفعونه أو أن يقضى بينهم دون كتابة . إن تخيير الخصوم هنا كان دافعه الحفاظ على الوظيفة الحيوية للكتابة ، وذلك بالنظر إلى ماكان للشهادة من دور رئيسى فى الإثبات . ومن ذلك: أن الحجة الشرعية كانت تتيح لصاحبها القدرة على جلب الشهود المثبتة أسماؤهم فيها أو الإشهاد على شهادتهم ، وذلك إذا ماثار نزاع حول الحجة وما تتضمنه من حق. (٥)

### رسوم الحجة الشرعية

٣- ربما سمح لى العرض السابق بمحاولة التعرف على ماكان يحصل على الحجج الشرعية من رسوم فى العصر العثمانى . يمكن القول أن الحجة الشرعية الصادرة من أحد القضاة بمناسبة إيرام أو إثبات تصرف أو واقعة قانونية كانت تكلف صاحبها - فى بداية الأمر - مالا يقل عن ستة عشر نصفا . نصف للشاهد ، وثلاثة مقابل التدوين فى السجل، أما الباقي فقد كان نصيبا مفروضا للقاضى

(٥) الشريبنى، مغنى المحتاج، ج٤ ص٥٢٠-٥٢١.

البهوتى، الروض المربع، ص٤٠٧.

شرح منتهى الإرادات، ج٣ ص٤٦٢.

الشرعى . وقد يقوم المحضر بإحضار من يجب إحضاره أمام القاضى أو تحصيل ما يستحق منه . وفى تلك الحالة فإن العاقد أو طالب الحجة كان يتكلف رسماً للمحضر ، وهو الرسم الذى حدد أواخر سنة ٩٢٨هـ بنصف فضة . وعلى سبيل المثال :

" فى حادى عشرى من رمضان المعظم قدره وحرمة سنة ٩٩٧هـ ورد مراسلة من حضرة سيدنا ومولانا شيخ الإسلام بمصر المحروسة ...أنه رسم بأن يؤخذ عن معلوم كل حجة إثنى عشر نصف وعدم زيادة بوجه من الوجوه ...". (٦)

" وأن لا يأخذ الشهود فى كتابة الحجة سوى نصف والمحضر فى الوظيفة المحكمة سوى نصف واحد ولا يدخل فى القضية سوى محضر واحد ... فى عشرين من رمضان سنة ١٠٠١هـ ". (٧)

ويبدو أنه بسبب تدهور الحالة المالية للسلطة العثمانية فقد زيد الرسم المخصص للقاضى إلى خمسة عشر نصفاً ، وذلك منذ أواخر القرن السابع عشر الميلادى . وفى مراسلة من قاضى عسكر إلى نواب المحاكم بمصر وبولاق تعود إلى سنة ١٠٣١هـ :

" وإقتضى الحال من الآن هو فى الحجة خمسة عشر نصفاً وأن الشهود لا يتجاوزون فى أخذ أكثر من أربعة أنصاف الحجة نصف واحد وفى السجل ثلاثة أنصاف كانت محصولاً للشهود ... ". (٨)

(٦) محكمة قناطر السباع، سجل ١٢٢ مادة ٦٤٦-١.

(٧) محكمة الصالح، سجل ٣١٥ مادة ٣٢.

(٨) محكمة بولاق، سجل ٣٢ مادة ١٧٧٦.



وفى مراسلة أخرى تعود إلى سنة ١٠٣٩هـ :

" الذى نعلمهم أن معظم الغرض رحمة الفقرا وعدم الإلتفات إلى العرض والمشى بالإتصاف وعدم الإجحاف وأن محصول الحجة خمسة عشر نصفًا بلا زيادة ... " . (٩)

### محصول الزواج

٤- وإذا ما إنتقلنا إلى رسوم الزواج : فإن إبن الشحنة كان قد

(٩) محكمة بولاق، سجل ٣٦ صفحة ٥٩٩. وأيضاً:

محكمة البرمشية، سجل ٧١٠ صفحة ١.

محكمة مصر القديمة، سجل ٩٤ مادة ١١٢٨.

محكمة قناطر السباع، سجل ١٢٦ مادة ٢٧٢٠.

محكمة الصالح، سجل ٣١٢ صفحة الغلاف.

راجع فى قيمة النصف فضة: فقرة ٨ من الكتاب، مسألة عادة تسمية المهر.

والشهود من أعوان القاضى، وكذا المحضرون (الرسل أو قصاد الشرع

الشرىف). راجع أيضاً: إبن إياس، بدائع الزهور، ج ٥ ص ٤٦٠.

د. لىلى عبد اللطيف، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، ص ٢٦٣.

د. محمد نور فرحات، التاريخ الإجتماعى للقانون، ص ٤٠٢-٤٠٣.

د. عبد الرازق إبراهيم عيسى، تاريخ القضاء فى مصر العثمانية، تاريخ

المصريين، ١١٧. القاهرة: هيئة الكتاب، ١٩٩٨م، ص ٢٦٤-٢٦٥

و ٣٠٧ و ٣١٥ و ٣٢٣.

إستتكر مذهب بعض القضاة فى ذلك : " وأما أخذ القاضى الأجرة على الأنكحة التى يباشرها مثل نكاح الصغار والأرامل اللاتى لا ولى لهن لا يحل له أخذ شئ على ذلك ... " (١٠) هل يمكننا أن نفرق تبعا لذلك بين مجرد عقد الزواج وبين كتابة حجة شرعية به وبما تتطلبه تلك الحجة من شهادة ؟. إن الحالة الثانية هى التى تتفق مع ما ذكره ابن الشحنة فى جواز تحصيل الرسوم ، وهى التى لم تكن تخضع لإستتكاره .

هكذا لم تكن رسوم الزواج بدعة عثمانية ، غير أنها ظلت من قبيل السحت عند الكثير من العلماء فى ذلك العصر . فلنلاحظ طرفا من آراء الفقهاء ، وذلك بخصوص مسلك بعض القضاة فى تحصيل ما كان يتصل بالزواج والطلاق من رسوم . ولنبدأ بمسألة كان القضاة الأحناف قد توسعوا فى إحالتها للقضاة الشافعية للحكم فيها وهى : مسألة اليمين المضافة . وصورة تلك اليمين قول الرجل كل امرأة أتزوجها - أو إذا تزوجت فلانة - فهى طالق ، وهى يمين أجازها الأحناف . وكان يترتب على تلك الإحالة - بالتفويض أو الإنن - صدور الحكم من أحد قضاة الشافعية بفسخ اليمين ، وبقاء الزوجة فى عصمة زوجها . وقد إعتد القضاة الإحناف فى ذلك على ما أبداه فقهاء مذهبهم من توسع فى التحلل من اليمين المضافة ، وذلك بغرض إستدامة النكاح دفعا للفتنة . هنا خرج الأحناف عن توجيههم العام فى مسألة رسوم القضاء ، فمن جهة : أبطلوا حكم

---

(١٠) ابن الشحنة، سابق الإشارة، ص ٥-٦.

القاضي الشافعي بفسخ اليمين المضافة إذا ما كان قد حصل رسماً من أصحاب الدعوى . ومن جهة أخرى : عاودوا الحديث عن أجر المثل في الكتابة كشرط لنفاذ الحكم بفسخ اليمين : " وإن أخذ على الكتابة فإن كان بقدر أجره المثل نفذ وإن كان أزيد لا ينفذ والأولى أن لا يأخذه " . (١١)

قد يقال إن حجة الجمهور في دفع التهمة عن القضاة وصدهم عن المغالاة في الأجر كانت قد نضحت على الأحناف في تلك المسألة . ولكن ربما كان علينا أن نلاحظ دائماً أن القاضي الشافعي عندما كان يحكم بفسخ اليمين المضافة فإنه كان يفسخ يميناً جائزة في المذهب الحنفي . وذلك أمر لم يكن يسمح به الأحناف — عن طريق التفويض — إلا لحاجة إجتماعية وبقيود محددة . فلنلاحظ مثلاً أكثر

---

(١١) لاخلاف بين الفقهاء في عدم وقوع الطلاق قبل النكاح، وإختلفوا فيمن علق طلاقه قبل الزواج كقوله: إذا تزوجت فلانة أو كل امرأة أتزوجها هي طالق. ولا يقع ذلك الطلاق عند الشافعي وأحمد، غير أنه يقع عند أبي حنيفة، وإشترط مالك لوقوعه التخصيص كأن تحدد المرأة أوقيلتها. راجع في ذلك جميعه: ابن نجيم، البحر الرائق، ج٤ ص ٧٥٧-٨. د. عبد الفتاح أبو العينين، الإسلام والأسرة، ج٢ ص ٥٤. ابن رشد، بدلية المجتهد، ج٢ ص ١٣٩-١٤٠. الصابوني، تفسير آيات الأحكام، ج٢ ص ٢٧٢-٢٧٤. سبط ابن الجوزي، إنبار الإنصاف، ص ١٥٦-١٥٩.

من فتوى لأحد كبار فقهاء الأحناف في العصر العثماني وهو :

الرملي الشافعي المتوفى في القرن الحادي عشر للهجرة . في إحدى الفتاوى تستبين طريق بعض القضاة في تحصيل الرسوم على عقد الزواج : فقد كانوا يحددون ما يتقاضونه من رسوم " محصول " الزواج وفقا لمقدار المهر . وفي فتوى أخرى كان المستفتي يسأل عن يمين طلاق وهل حنث به فتطلق امرأته أم لا . أما وجه الأهمية في تلك الفتوى فهو ملاحظة كيف أن بعض القضاة كانوا يلجأون إلى يمين الطلاق لإجبار المتقاضين على أداء الرسوم . (١٢)

لقد إكتفى الرملي في فتواه الأولى ببيان المهر الواجب على الزوج ، وفي الثانية بنفى الحنث إذا ما حل سبب قاهر بين الزوج وبين الوفاء بيمينه . غير أن فقيها شافعيًا له مكانته في العصر العثماني هو: محمد الخليلي المتوفى في سنة ١١٤٧هـ - كان قد قدم فتوى أخرى في غاية الأهمية . إن ما يتم تحصيله بمناسبة عقد الزواج من " رسم " أو " برطيل " أو " جعل " : " باطل بإجماع المسلمين لايجوز العمل به بل يفسق الوالي إذا إمتنع عن الزواج لأجل أخذ الجعل لأن ذلك من أكل أموال الناس بالباطل " . (١٣)

---

(١٢) الفتاوى الرملية، ج١ ص ٢٦ و ٣٦. ونص الفتوى الثانية: " رجل حلفه قاضي من قضاة هذا الزمان بالطلاق من زوجته أنه يأتيه غدا بكذا مال يسمونه محصولا يأخذونه ظلما فحبسه الشرطة ومنعوه حتى مضى الغد هل يحنث أم لا. لا يحنث كما في الخانية والتترخانية".

(١٣) فتاوى الخليلي، ج٢ ص ٢٩.



وكان المقدسي الحنبلي المتوفى سنة ٩٦٨هـ - قد سبقه : " وإن كان في البلد حاكم وأبى التزويج إلا بظلم كطلبه جعلاً لا يستحقه صار وجوده كعدمه " . (١٤) وسوف يأتي لاحقاً مارتبه الفقهاء - خاصة غير الأحناف - من نتائج بسبب ظلم الحاكم في بعض مسائل الزواج . (١٥)

(١٤) المقدسي، الإقناع، ج٣ ص ١٧٢.

ومما ينبغي ذكره أن بعض القضاة أثروا الإبتعاد عن القضاء تورعا عن الرسوم، ومن هؤلاء: نور الدين محمود بن أبي بكر بن محمود قاضي القضاء المصري الأصل الحموي ثم الحلبي الشافعي المتوفى في سنة ٩٣٢هـ : "وأثر أن يترك القضاء في هذه الدولة تورعا عما أحدثوه من المحصول والرسم فتركه وترك غيره من المناصب فأخرجت له براءة واحدة بنحو ثلاثين منصبا بين تتريس وتولية". راجع: إبن العماد، شذرات الذهب، ج١ ص ١٩١-١٩٢.

(١٥) راجع فقرة ٣٨ من الكتاب، مسألة حجية الأحكام وأرباب النفوذ.

## المبحث الثانى

### سياسة الأمراء

#### فقرات اليسق العثمانى

٥- هكذا كان للعلماء أكثر من سند للإحتجاج على رسوم الزواج التى فرضها العثمانيون . ذلك أنه بجانب السند الفقهى فقد ساقوا وجهها إجتماعيا أوجزهما اين إياس بقوله : " فامتنع الزواج والطلاق فى تلك الأيام ، وبطلت سنة النكاح والأمر لله فى ذلك " . ويتابع قبل أن يستشهد - متعجبا - ببيتين من الشعر " فحصل للناس بسبب التزويج فى هذه الأيام غاية المشقة ، واختار كل منهم العزوبية على التزويج " . (١٦) ورغم ذلك فإنه لامفر من مشايعة القائل بأن اين إياس كان كثيرا ما يستشهد بالردى من الشعر . (١٧)

فلنحاول متابعة ما وصفه اين إياس وبعض علماء عصره بـ " اليسق العثمانى " ، والوقوف على سند آخر لإحتجاج العلماء سبق وأن أشرنا إليه ، وهو الدفاع عن مركزهم وأرزاقهم . ففى الحجة سنة ٩٢٧هـ فرض على من تزوج بكرا : ستين نصفا ، وعلى من تزوج ثيبا : ثلاثين نصفا . وإحكام السيطرة على تلك الرسوم فقد تقرر منع نواب القضاة وشهودهم من عقد الأتكة ، وأصبح الزواج

(١٦) اين إياس، سابق الإشارة، جـ ص ٤١٨ و ٤٥٩.

(١٧) راجع تعليقات الدكتور حسين فوزى على بعض ما يستشهد به اين إياس

من "الشعر المسمج للدارج" : سنبلاد مصرى، ص ١٧٢ على سبيل المثال.

والطلاق مخصوصا بالقضاة الأربعة . فلنلاحظ وجها آخر لإحكام السيطرة على رسوم الزواج ، ذلك أنه قبيل رجب سنة ٩٢٨هـ -  
تقرر منع الممالك الجراكسة والعثمانيين والأتراك من الزواج و  
الطلاق إلا أمام قاضي عثماني إستحدثت وظيفته وتسمى بـ القسم .  
وصار القسم مختصا بتحصيل الرسوم المستحقة على أوقافهم  
وتركاتهم وأنكحتهم . وحينما إستكمل العثمانيون سيطرتهم على  
قضاء مصر بتعيين قاضي عسكر وصرف القضاة الأربعة : فقد  
رسم بخضوع عقود الزواج - وغيرها من عقود - لإشراف قاضي  
عسكر عن طريق نائبه العثماني في المدرسة الصالحة . (١٨)  
كانت الرسوم المحصلة على الزواج - والطلاق - ترسل إلى  
والى القاهرة ، وذلك بعد أن يتم ضبطها بواسطة معاونيه . ولم يعدم  
العثمانيون وسيلة للحفاظ على المتحصل من تلك الرسوم . فقد جرت  
سنتهم على تحصيلها وضبطها كاملة ، وكان على القاضي وشهوده  
أن يحصلوا على أجرتهم من العاقدین فوق ذلك . وعقب وصول  
قاضي عسكر إلى مصر في منتصف رجب سنة ٩٢٨هـ فقد قرر  
ثلاثة وأربعين نصفا على زواج البكر وإثنين وعشرين نصفا على  
زواج الثيب ، نصيب غير ممنون فلا تقطع منه أجره القاضي  
وشهوده . ويتضح من الوثائق أنه كان على القضاة أن يدونوا

(١٨) ابن إياس، سابق الإشارة، ج٥ ص٤١٧-٤١٨ و٤٢٧ و٤٥١-٤٥٢.

ابن عرنوس، سابق الإشارة، ص٢٢٥-٢٢٦.

ما يحصلونه من رسوم يوما بيوم في سجل خاص ، ويختتمونه بحساب مفصل غاية كل شهر ليعرض على قاضى عسكر . أما المبالغ المحصلة فإنها كانت تضبط يوميا ، ثم صارت تضبط كل شهر على يد من يكلفهم قاضى عسكر من المحضرين . وكان القضاة ومعاونوهم وقاضى عسكر يحصلون على أنصبتهم من مجموع تلك الحصيلة . وعلى سبيل المثال :

"وردت مرسله من حضرة شيخ الإسلام القاضى بمصر المحروسة...مضمونه السادة النواب أولو الفضائل والألباب حكام الشريعة الشريفة الطاهرة بالقاهرة ومصر وبولاق القاهرة نبدى لعلمهم الكريم أن الحال إقتضى الكتابة إليهم فى شأن فخر الأماجد سليمان أغا محضر باشى بمصر المحروسة وما جرت به العادة القديمة من إقامة أمانة لضبط ما يتحصل من المحصول المعتاد وهو الآن يقصد التوجه لمكة المشرفة أداء الفرض بالقصد اجرا الأمر وذلك بما هو اللايق من غدر الضياع والتفريط وتحقيق ما هو لازم التحقيق بحيث يكون الأمر فى ذلك جار على ما سبق..." (١٩)

"...ومما يختص به النواب من أولاد العرب أن يتقيدوا بقيد المحصول بالرزنامة وكتابتة بالتذاكر المتوجه إلينا مطابقة كما فى الرزنامة فإننا بعد ذلك نطابق التذاكر الواردة علينا على ما فى السجلات فإن...أو نقص وجهنا عليهم اللوم الأكيد والعتب الشديد..." (٢٠)

(١٩) محكمة مصر القديمة، سجل ٩٤ مادة ١١٢٤.

(٢٠) محكمة البرمسية، سجل ٧١٠ صفحة ١.



"وردت مكاتبة...مضمونها أن السادة النواب بمصر وبولاق القاهرة أن كلا من قضاة العرب يكتب دفترًا بمحصول محكمته يوما بيوم وفى آخر كل شهر بيض الدفتر بالمحصول مفصلا أمرا مقبولا". (٢١)

والواقع أن صنفا آخرًا من الظلم الإجتماعى كان قد كتب على المصريين . فقد لاحظ أكثر من مؤرخ كيف أنه لم يكن باستطاعة القضاة وأعوانهم تجاوز الرسوم المقررة فى حق أصحاب النفوذ . ولابن إياس تعليق ذيل به ما عرضه لرسوم الزواج التى فرضت فى منتصف رجب سنة ٩٢٨هـ . " هذا ماتقرر للعوام أما الرؤساء فغير ذلك " . لاحظ على سبيل المثال جانبا من سيرة القضاة وأعوانهم :

"رسم بان يؤخذ عن معلوم كل حجة إثنى عشر نصف...وأن من دخل المحكمة فى قضية يريد حجة وطلب منه أكثر من ذلك أو شى برسم الختم أو غيره كان الطالب معزولا ممنوعا من الدخول إلى المحكمة ومن طلب منه ذلك يرفع أمره إلينا..."

"وصل لعلمنا أنه حصل الإجحاف على الرعايا فى أخذ المحصول بالمحاكم وأن الشهود يتجاوزون فى الأخذ زيادة عن المعتاد وهذا لا

(٢١) محكمة مصر القديمة، سجل ٩٤ مادة ١١٢١.

وراجع أيضا فيما سبق:

دى شابرول، عادات وتقاليد سكان مصر، ص ١٩٦-١٩٨.

د. عبد الرازق إبراهيم، سابق الإشارة، ص ٢٦٣.

ابن إياس، سابق الإشارة، ج ٥ ص ٤١٧-٤١٨ و ٤٦٠-٤٦١ و ٤٦٩.

نرضاه وأن مقصدنا الأعظم الشفقة على الرعايا وكف الظلم".  
 "بلغنا أن المحضرين بالمحاكم يأخذون على رسم محضرباشى من  
 أصحاب الوقائع مبلغا عن كل واقعة بغير طريق شرعى ولا عادة  
 قديمة وقد أنكرنا وقوع ذلك غاية الإنكار...".  
 "بلغنا أن الكتاب بالمحاكم يذهبون إلى البيوت ويتحملون الإسهاد لها  
 ويأتون إلى المحاكم يكتبون الحجج ومثل ذلك لا نرضاه...". (٢٢)

### واقعة العلماء

٦ — أجدنى بعد ذلك العرض متشيعا إلى تلك التفرقة بين  
 الواقع التاريخية والموقف التاريخى وذلك بالنظر إلى خواتيم مقاومة

- 
- (٢٢) محكمة قناطر السباع، سجل ١٢٢ مادة ١٦٤٦.  
 محكمة بولاق، سجل ٣٢ مادة ١٧٧٦.  
 محكمة قناطر السباع، سجل ١٢٦ مواد ٢٧٢١-٢٧٢٣. وأيضا:  
 محكمة البرمسية، سجل ٧١٠ صفحة ١.  
 محكمة بولاق، سجل ٣٦ صفحة ٥٩٩.  
 محكمة مصر القديمة، سجل ٩٤ مواد ١٢٠ او ١٢١ او ١٢٤ او ١١٢٨.  
 محكمة قوصون، سجل ٢٩٤ صفحة الغلاف.  
 محكمة جامع الحاكم، سجل ٧٣٥ مادة ٦.  
 محكمة الصالح، سجل ٣١٢ مادة ٣٢ وسجل ٣١٥ صفحة الغلاف.  
 محكمة باب الشعادة والخرق، سجل ٤١٣ صفحة ١٠٢.  
 وأيضا: لين لياس، سابق الإشارة، ج ٦٠-٤٦١.

العلماء لما أسموه بـ " اليسق العثماني " (٢٣). لقد اضطربت أحوال القضاة المصريين ونوابهم وشهودهم ، ولم يتورع بعض العلماء عند إجتماعهم بالوالى الباشا عن وصف ذلك اليسق بـ " بيسق الكفر " . غير أنه صدق عليهم القول " ليس بأمانيككم " ، وذلك حين هددوا بإغلاق أبواب الجوامع والمساجد أو السفر إلى السلطان العثماني سليمان القانونى . فلنمسك بطرف ألقاه ابن إياس : " ولم يتعصب أحد من القضاة للمسلمين يمنع ذلك ، وقد خافوا على مناصبهم من العزل " . (٢٤) إن مقاومة العلماء لليسق العثماني لم تبحر موقعها كواقعة تاريخية ، إن تغيرا قضائيا وفقهيا كان فى طريقة لأن يعدل تارة ويطيح تارة أخرى بأوضاع كانت قائمة قبل الغزو العثماني لمصر.

### الاندماج الإجتماعى

٧- كلن نظام الزواج - مثله فى ذلك مثل نظام الوقف -

(٢٣) فالوقائع التاريخية هى العمود الفقرى للتاريخ، والموقف التاريخى هو الوقائع التى يتخذ عندها تاريخ المجتمع طورا آخر من أطوار تطوره. راجع: د. حسين فوزى النجار، التاريخ والمسير، مكتبة الدراسات الشعبية، ٣١. القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، أكتوبر ١٩٩٨م، ص ٩٠-٩٧. (٢٤) د. خالد زيادة، كاتب السلطان، ص ٢٠-٢٨.

ابن إياس، سابق الإشارة، ج ٥ ص ٤٢٧-٤٢٨ و ٤٥٢

أحد أكثر النظم تأثراً بالتغيرات السياسية والإقتصادية في مصر ،  
 وذلك بالنظر إلى إنتشاره وإلى ماينشأ عنه من وظائف إجتماعية .  
 ومن الملائم أن نبدأ حيث خلصت مصر للسلطان العثماني سليم  
 الأول ، هنالك تبدو جهوده للقضاء على ظاهرة زواج جنوده  
 بالمصريات ونساء الأتراك . ويبدو أنه لم يمثل تماماً لذلك الحظر ،  
 فقد ضرب وشهر أحد القضاة لقيامه بتزويج عثماني من أرملة أحد  
 الأتراك ولما تنقضى عدتها . وحينما هدد سليم الأول جنوده بالشنق  
 إذا لم يطلقوا المصريات فقد خضع البعض وأبى آخرون . والواقع  
 أن التزاوج بين الأشخاص المنتمين إلى فئات مختلفة كان منتشرا ،  
 وكان يؤدي دوره في عملية الاندماج الإجتماعي . (٢٥)  
 وما عرضته آنفا ربما سمح لنا بملاحظة مسألة أخرى كانت  
 لها صلة بكفاءة الجهاز العسكري العثماني في مصر . فقد حظر على

---

(٢٥) ابن إياس، سابق الإشارة، ج٥ ص ١٨٤ و ١٨٧.

ويتفق مؤرخو الغرب على المكانة الكبرى للسلطان سليم الأول في  
 التاريخ التركي بالنظر إلى نشاطه العسكري ، غير أن أكثرهم يحطون  
 من شأنه فيما يخص قيمة الحياة الإنسانية. راجع:

Carl Brockelmann, History of The Islamic Peoples, London, 1979, pp.289-290.  
 V.A.Renouf, Op.Cit. p.259.

وراجع فيما يتعلق بانصهار العسكريين في الحياة المدنية المصرية  
 كتجار وحرفيين وزواجهم بالمصريات لا سيما في القرن السابع عشر:  
 Albert Hourani, Op.Cit. pp.227,250.



أفراد فرقة الإنكشارية البيات خارج القلعة لضمان القيام بمهامهم الأمنية والعسكرية . وتضمنت المادة الثالثة من قانون نامة مصر النصر على السماح للمتزوجين منهم "أن يأتوا بزوجاتهم إلى القلعة كى لا يكون بعدهم عنهم مشجعا لهم على البيات خارجها " . (٢٦) فلنلاحظ ظاهرة أخرى شهدها العصر العثمانى وهى زواج الممالك من أرامل أسيادهم . وخطورة تلك الظاهرة كانت تكمن فى إخلالها بالتنظيم الممالكى ، وفى الصراع على ثروات أعيان الممالك . ذلك أنه كان يترتب على زواج أحد الممالك بأرملة سيده حيازته لأموال سيده ونكوصه عما كان يلتزم به من حظر إمتلاك العبيد وركوبه الخيل منفردا والظهور بمظهر أمراء الممالك . وقد ذكر الجبرتى كيف إستكر أمراء الممالك مثل ذلك ، وكيف أصدر الوالى الباشا فرمانا بحظره فى سنة ١٢٠١هـ - دون جدوى . (٢٧)

- 
- (٢٦) مادة ٣ ص ١٩ من قانون نامة مصر، ترجمة: د. أحمد فؤاد متولى.
- وأُسندت إلى الإنكشارية مهمة حراسة القلعة وأسوار القاهرة وبواباتها، ثم هيمنوا فيما بعد على أعمال الشرطة بالعاصمة. راجع: د. محمد نور فرحات، التاريخ الإجتماعى للقانون فى مصر، ص ٢٤٧-٢٤٩.
- (٢٧) د. إلهام محمد على، مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين، تاريخ المصريين، ٥٢، القاهرة: هيئة الكتاب، ١٩٩٢م، ص ٣٢٣.
- دى شابروول، سابق الإشارة، ص ١١٢.
- الجبرتى، سابق الإشارة، ج ٢ ص ٢٩-٣٠.

ويحق لنا أن نتوقف هنا لتأمل هذه العلاقة الجدلية : ففي الوقت الذي كان النفوذ المماليكي يتجة لثروته كان تنظيمهم الإجتماعي يفقد بعض أسسه ومظاهره . وربما لن نتجاوز هذه الفكرة حين نعرض لواقعة تصدى لها جماعة من علماء مصر سنة ١٢٠٠هـ . فقد طفق حسن باشا القبطان — أحد القادة العسكريين الذين أرسلتهم الدولة العثمانية إلى مصر — بيعاً في جوارى بعض من هلك من أعيان المماليك . وراجعته هؤلاء العلماء في أنه لايجوز شرعاً بيع أمهات الأولاد أى الجوارى اللاتى أنجبن لأسيادهن ، وما زالوا به حتى صرفوه عن مسلكه وفقاً لرواية الخشاب . (٢٨)

---

(٢٨) الخشاب، أهل القرن الثانى عشر، ص٥٦٣و٥٦٤.

الجبرتى، سابق الإشارة، ج١ ص٦٣٧-٦٣٨.

وجمهور الفقهاء على عدم جواز بيع أمهات الأولاد، وتكون أم ولد إذا ملكها سيدها قبل أن تحمل منه. راجع: ابن رشد، سابق الإشارة، ج٢ ص٦٢١-٦٢٢. الشربيني، سابق الإشارة، ج٣ ص٧١٦-٧١٧.

وقد أخذت سلطة المماليك فى التنامى منذ أواخر القرن السادس عشر على حساب سلطة الوالى العثمانى. ويفسر البعض إحتفاظهم بموقعهم فى السلطة وتطوره بنفوذهم الإقتصادى وثروتهم من الأراضى. راجع:

Albert Hourani, Op.Cit. p.251.

Carl Brockelmann, Op.Cit. p.289.

Cyril E.Black and L.Carl Brown, Editors, Modernization in The Middle East, NewJersey, 1992, p.58.

T. Walter Wallbank and others, Civilization Past&Present, 1978, pp.639-640.

## الفصل الثانی

### أعراف المهر وحيله

#### المبحث الأول : المهر المستحق

عادة تسمية المهر – عرف المعجل والمؤجل – حيل المهور

#### المبحث الثاني : الوفاء بالمهر

حبس الزوجة نفسها – خصومات الوفاء بالمهر – قبض المهر –  
المهر وجهاز الزوجية

## المبحث الأول المهر المستحق

### عادة تسمية المهر

٨ - أحاطت الأعراف المصرية بمسألة المهر أو الصداق ،  
ولذ فإن ما أشيع بأنه على المرأة أن ترد نصف مهرها إلى بعْلِها  
عقِب الدخول - أسوة بنساء الآستانة - كان من قبيل النواذر . (١)  
ويبدو أن ما تعارف عليه المصريون كان يتفق وآراء جمهور  
الفقهاء ، فالمهر ينبغي أن يكون مالا أو منفعة مقومة بالمال . (٢)  
أما أقل مقدار المهر فقد قيس على أقل ما يقطع به السارق وهو :  
عشرة دراهم عند الأحناف، وثلاثة دراهم أو أربع دينار عند المالكية.  
ويتضح من الوثائق أن مقدار المهر لم يكن يقل بصفة عامة عن

(١) ابن إياس، سابق الإشارة، ج ٥ ص ٤٦١.

ويرى البعض أن التقاليد المصرية كان لها أثرها في النظام القانوني  
الإسلامي، وقد ساهم في ذلك شعور المصريين باختلافهم وخضوعهم  
بصعوبة للحكم العثماني. راجع:

P.J. Vatikots, The Modern History of Egypt, London, 1969, pp.31-32.

(٢) وإختلف الفقهاء بعد ذلك في أكثر من مسألة، وعلى سبيل المثال: فإن  
تعليم القرآن لا يصح مهرا عند الأحناف والمالكية والحنابلة خلافا لما  
ذهب إليه الشافعية. راجع: البهوتي، الروض المربع، ص ٣١٢.  
وراجع في أشكال المهر: فقرة ١٣ من الكتاب، مسألة قبض المهر.



أدناه الذى قرره الأحناف . (٣) (٤)

ويصح الزواج دون تسمية المهر أو عند بطلان تسميته ،  
وعندئذ فإنه يجب للزوجة مهر مثلها . فلنتوقف هنا فى محاولة لتأمل

(٣) ومذهب الشافعية والحنابلة هو صحة المهر وإن قل ، جاء فى المغنى: "بل

ضابطه كل ماصح كونه مبيعا عوضا أو معوضا عينا أو دينا أو منفعة

كثيرا أو قليلا ما لم ينته فى القلة إلى حد لا يتمول..." راجع:

إبن عسكر، إرشاد السالك، ص ٦٢-٦٣.

د. أبو العينين، سابق الإشارة، ج ١ ص ٣٣٩-٣٤٤.

الشربيني، سابق الإشارة، ج ٣ ص ٢٩٢.

أبو زهرة، الأحوال الشخصية، ص ١٧١-١٧٢.

د. يوسف قاسم، حقوق الأسرة فى الإسلام، ص ٢٣٠-٢٣٢.

(٤) بالإطلاع على وثائق القضاء الشرعى - محل البحث - يمكننا ملاحظة

أن مبلغ المهر لم يكن يقل بصفة عامة عن دينارين ذهبيين أو أربعة

قروش - أو خمسين فضة قبل الدخول فى الربع الأخير من القرن السادس

عشر - . ومن الراجح أنه حتى أوائل القرن السابع عشر كانت قيمة

الدينار الذهبى تتعرض للإنخفاض مقابل ما تساويه من عملات فضية .

فالدينار الذهبى كان يساوى خمسة وعشرين نصف فضة (فضة أوبارة).

وطبقا للوثائق التى تعود إلى الربع الأخير من القرن السادس عشر كان

الدينار الذهبى يساوى أربعين أو واحد وأربعين نصف فضة. وفيما بعد

أصبح يساوى خمسة وثمانين نصف فضة. أما القرش فقد كان يساوى

لأربعين فضة، ويتضح من الوثائق أن قيمة القرش كانت قد استقرت عند ثلاثين فضة منذ أواخر القرن السادس عشر. وعلى سبيل المثال: محكمة الباب العالي، سجل ٢١ مواد ٣٦ و ٤١ وسجل ٣٩ مواد ٤٣ و ٧١٢ وسجل ١٥١ مادة ٦٨١.

محكمة الصالحية النجمية، سجل ٤٥١ مادة ١٠٣.  
محكمة طولون، سجل ١٦٣ مواد ٩ و ٧٠ و ٤٣ و ١٨٩.  
محكمة باب السعادة والخرق، سجل ٤٠٥ مادة ٧٣٣.  
محكمة للزاهد، سجل ٦٥٩ مادة ١٢٤٩.  
محكمة قناطر السباع، سجل ١٢٦ مواد ٢٢٠٦ و ٢٦٦٣ وسجل ١٣٠ مادة ٣٣٧.  
محكمة الصالح، ٣٣٧ مواد ٤ و ٦ و ٧٤ و ٧٩ و ٤٣ و ١٤٥.  
محكمة بولاق، سجل ٣٢ مادة ٣٢٤ وسجل ٣٦ مواد ٢٨٣ و ٢٧٨ و ١٦٧٩.  
وراجع أيضا:

إين عبد الغنى، أوضح الإشارات، ص ١٠٨-١٠٩.  
د. صلاح أحمد هريدى، الجاليات الأوروبية فى الإسكندرية فى العصر العثمانى، ص ٢٨-٢٩ و ٨٢-٨٣.  
قانون نامة مصر، سابق الإشارة، مادة ١٠ ص ٣١-٣٢ ومادة ٢٨ ص ٥٩.  
د. ليلى عبد اللطيف، سابق الإشارة، ص ٤٥١ و ٤٤٧.  
إين إيامس، سابق الإشارة، ج ٥ ص ٤٦٢.

مذاهب الفقهاء فى تحقيق المماثلة . إن تقدير مهر المثل كان يخضع للعناصر التى تتحقق بها المساواة بين الزوجة ومثيلاتها . والمساواة هنا لا تنطوى فقط على حل فقهي لما لحق إتفاق الزواج من عوار ، إنها تقدم حلا فقهيا يحقق تبعا لذلك حاجة التفاضل . ذلك أن التفاضل فى المهر كالكفاءة فى الزواج أمران معتبران بين الناس . إن وظيفة مثل تلك تتحقق عند جمهور الفقهاء بتقدير مهر الزوجة بالنظر إلى من تساويها من قريباتها ، بينما تتحقق عند المالكية بحال أترابها لا أقاربها . ويبدو أنه كثيرا ما كان يتم تقدير مهر المثل فى العصر العثماني بالنظر إلى أقارب الزوجة : القربى فالقربى ، وهو تقدير أقرب إلى رأى الحنابلة وإن لم يبتعد كثيرا عن الأحناف . (٥)

(٥) دى شابرول، سابق الإشارة، ص ٧٩.

إبن رشد، سابق الإشارة، ج ٢ ص ٤٦.

الشربيني، سابق الإشارة، ج ٣ ص ٣٠٦-٣٠٧.

البهوتي، الروض المربع، ص ٣١٥.

وأكثر الأحناف كانوا قد إعتنوا بأقارب الأب عند تحديد مهر المثل . غير أنه جاء فى فتاوى قاضيخان : "قال إبن أبى ليلى مهر المثل يعتبر بقوم الأم من الخالات ونحوهن". راجع: ج ١ ص ٣١٧ وما بعدها. ورجح إبن نجيم القول الاول لأن الإنسان من جنس قوم أبيه وقيمة الشيء إنما تعرف بالنظر فى قيمة جنسه ولا يعتبر بأمرها وخالتها إذا لم يكونا من قبيلتها".

راجع: البحر الرائق، ج ٣ ص ١٨٥.

غير أنه من الراجح أن السكوت عن تقدير المهر كان أمراً نادراً ، ويتضح من وثائق القضاء الشرعى أنه كان يتم تحديد مبلغ المهر وبيان معجله ومؤخره وذلك لخطورة ما تترتب عليه من آثار عند إنقضاء الزوجية كما سيأتى .

وكان إلزام الزوج يتحدد بالقيمة النقدية لمبلغ المهر وقت العقد ، لذلك جرت العادة على تحديد العملة التى تسمى بها المهر وتاريخ معاملتها فى عقد الزواج . وكثيراً ما كان يتم تحديد قيمة العملة مقارنة بعملة أخرى سائدة ، وهى غالباً عملة النصف فضة. وتبدو أهمية تلك العادة فى أحوال ذكرها صاحب فتاوى قاضيخان : " وإن إنقطعت تلك الدراهم فلا توجد أوصارت لاتزوج فيما بين الناس كان على الزوج قيمة تلك الدراهم قبيل الكساد ... ومن هذا إختاروا فى زمننا تسمية الدراهم والدنانير فى المهور " . وهكذا كلما خلا عقد الزواج من ذكر العملة التى تسمى بها المهر فإنه كان يعتد بالعملة التى كانت سائدة فى التعامل وقت العقد . ذكر صاحب مواهب الجليل : " قال ابن مأمون فى أوائله ولا بد من بيان السكة إن كان الصداق دنانير أو دراهم فإن سقط ذكرهما كان لها السكة الجارية فى البلد فى تاريخ النكاح فإن إختلفت أخذ من الأغلب فإن تساوت أخذ من جميعها بالسوية " . (٦) لاحظ على سبيل المثال

---

(٦) فتاوى قاضيخان، ج١ ص٣١٧.

ابن نجيم، البحر الرائق، ج٣ ص١٥٢-١٥٣.

الخطاب، مواهب الجليل، ج٣ ص٤٩٩.



كيف حددت العملة التى تسمى بها المهر فى زيجات أربع :

"لدى الحاكم الحنفى أصدق...صداقا جملة من الذهب السلطانى الجديد  
معاملة تاريخه فى الديار المصرية أربعة عشر دينارا...". (٧)

"لدى الحنفى أصدق...ستة وثلاثون دينارا كل دينار من ذلك خمسون  
نصفا...". (٨)

"لدى الحنفى أصدق...من القروش الفضة الحجر الكبار التى عن كل  
قرش منها ثلاثون نصف فضة مقبوضة بيد والدها ثلاثون قرشا". (٩)

"عادت...على صداق قدره من الفضة الجديدة السليمانية ستون  
نصفا...". (١٠)

- 
- (٧) محكمة الباب العالى، سجل ٤٩ مادة ٣٦٤٢.
- (٨) محكمة قناطر السباع، سجل ١٢٦ مادة ٢٦٦٣.
- (٩) محكمة بولاق، سجل ٣٢ مادة ٣٢٤.
- (١٠) محكمة الباب العالى، سجل ٢١ مادة ٤١. وأيضا على سبيل المثال:
- محكمة البرمشية، سجل ٧١٠ مادة ٢٧٣٥.
- محكمة الصالح، سجل ٣٣٧ مواد ٧٩ و ٤٣ و ١٤٥.
- محكمة الزاهد، سجل ٦٥٩ مادة ١٢٤٩.
- محكمة بولاق، سجل ٣٢ مادة ١٤٧.
- محكمة طولون، سجل ١٦٣ مواد ٩ و ٧٠ و ١٨٩.
- محكمة باب السعادة والخرق، سجل ٤٠٥ مادة ٧٣٣.
- محكمة قناطر السباع، سجل ١٣٠ مادة ٣٧٧.

ويبدو أنه كان لتحديد العملة التي تسمى بها المهر تفصيلا  
صلة بالأزمات النقدية التي كانت تمر بالبلاد منذ أواخر العصر  
المملوكي . (١١)

### عرف المعجل والمؤجل

٩- لقد تعارف المصريون على تأخير بعض المهر ، غير أنه  
في بعض الأحيان كان يتفق على تعجيل مبلغ المهر بأكمله ، ويعبر  
عن ذلك غالبا بعبارة " على الحلول " . وقد يتم الإتفاق على تأخير

---

(١١) من العوامل التي كانت وراء الأزمات النقدية أواخر العصر المملوكي :

كثرة العملات المختلفة وشيوع الغش فيها، وقلة العرض من النقود  
الذهبية والفضية . والأمر الأخير كان قد إرتبط بظاهرة تخزين النقود  
والمعادن النفيسة في أوقات الغلاء والإضطرابات السياسية والأمنية.  
وقد ظهر غش العملة في العصر العثماني مبكرا منذ ولاية علي باشا  
الصوفي ٩٧١هـ/ ١٥٦٤م ثم إنتشر في أكثر من عهد، وكانت لأحوال  
الغلاء والمجاعات أثرها على النقود. راجع:

الجوهري الصيرفي، نزهة النفوس، ج٢ ص ٢٨٩-٢٩٠ و ٢٩٢،  
ج٣ ص ١٥١-١٥٢ و ١٥٨.

د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، فصول من تاريخ مصر  
الإقتصادي والإجتماعي، تاريخ المصريين، ٢٨، القاهرة: هيئة  
الكتاب، ١٩٩٠م، ص ٣١١-٣١٢.

إين إياس، سابق الإشارة، ج٥ ص ٤٥٨ و ٤٦٢-٤٦٣ و ٤٧٧.

المهر أو بعضه ، وهو أمر أجاز به الجمهور وإن كره المالكية إطالة أجل الإستحقاق . و من أمثلة تعجيل المهر أو تأجيله بأكمله :

" لدى سيدنا الحاكم المالكي عادت الحرمة مباركة...على صداق من الذهب السلطاني الجديد السليمانى عشرة دنانير على حكم الحلول". (١٢)

لدى الحاكم الحنفى عادت الحرمة حورية المرأة ...إلى عصمة زوجها هو أبو النصر بن...عودا شرعيا من خلع سابق على صداق قدره من الذهب السلطاني ديناران إثتان لها على موت أو فراق...". (١٣)

(١٢) محكمة الباب العالى، سجل ٢١ مادة ١١٣.

(١٣) محكمة الباب العالى، سجل ٣٩ مادة ٣٤. وأيضا: سجل ٢١ مواد ٤١ و ٦٨

وسجل ٣٩ مادة ٥٨ وسجل ٤٩ مواد ٦٣٣ او ٢١٢٠.

محكمة البرمشية، سجل ٧١٠ مادة ٥٣.

محكمة الصالح، سجل ٣٥١ مادة ١٢١.

محكمة باب الشعرية، سجل ٥٩٥ مادة ١٨٧٦.

وراجع أيضا: ابن عبد الغنى، سابق الإشارة، ص ٣٧٩-٣٨٠.

دى شابرول، سابق الإشارة، ص ٨٥.

ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٣ ص ١٥٣.

ابن رشد، سابق الإشارة، ج ٢ ص ٣٤.

الشربيني، سابق الإشارة، ج ٣ ص ٣٠٤.

الخطاب، سابق الإشارة، ج ٣ ص ٥١٤.

البهوتى، الروض المربع، ص ٣١٣.

وكما أجاز جمهور الفقهاء الإتفاق على تأخير المهر فقد أجازوا الإتفاق على أجل محدد لاستحقاقه . ولكن ما الحكم إذا لم يتفق على أجل لاستحقاق مؤجل المهر ؟. قد يقال إن المهر عندئذ يصير معجلاً ويستحق جملته بانعقاد الزواج ، ذلك أن حق الزوجة في المهر ينشأ بالعقد ويتأكد بالدخول . غير أن العرف قد جرى في مصر على تعجيل بعض المهر قبل الدخول ، واستحقاق مؤخره بالموت أو الطلاق ، وذلك إذا أطلق أجله أو سكت عن تعيينه . و الإحتكام إلى ذلك العرف عند السكوت عن تحديد موعد إستحقاق مؤخر المهر كان يلتقى مع ماذهب إليه كثير من الأحناف ، وتعضده رواية عن أبي يوسف . (١٤)

وبين أيدينا على سبيل المثال وثيقتان ، إتفق في الأولى على موعد إستحقاق مؤخر المهر، وفي الثانية كان يستحق عند إنتهاء الزوجية :

"عادت المصونة خديجة... إلى عصمة مخالعيها... على صداق قدره من

---

(١٤) دى شابرول، سابق الإشارة، ص ٨٥.

إين نجيم، البحر الرائق، ج ٣ ص ١٩١.

فتاوى قاضيخان، ج ١ ص ٣٢٦.

الفتاوى الهندية، ج ١ ص ٣١٨.

د. أبو العينين، سابق الإشارة، ج ١ ص ٣٦٥.

أبو زهرة، الأحوال الشخصية، ص ١٧٣.

البهوتى، الروض المربع، ص ٣١٣.



الذهب السلطانى الجديد سبعة دنانير فى نمته خمسة دنانير والباقى  
مستحق لها بعد شهر من تاريخه...".  
لدى الحاكم الحنفى أصدق...مخطوبته...صداقا قدره من الذهب  
السلطانى الجديد عشرة دنانير الحال من ذلك المتفق على قبضه قبل  
الدخول بها خمسة دنانير والباقى من ذلك وهو خمسة دنانير تحل لها  
عليه بموت أو فراق...".(١٥)  
وفى الوثيقة التالية لم يحدد أجل المؤخر ، غير أنه كان  
يستحق عند إنتهاء الزوجية . فقد علق الزوج طلاق زوجته على  
جملة شروط وأن تسقط عنه بعضا من مؤخر مهرها :  
لدى الحاكم المالكى عادت الحرمة رومية...على صداق قدره من  
الذهب السلطانى الجديد السليمانى معاملة تاريخه بالديار المصرية  
أربعة دنانير ونصف دينار على حكم الحلول لما سيتقدم قبل الدخول  
والإصابة دينار ونصف دينار والباقى على حكمه...وعلق الزوج  
المذكور على نفسه برضاه لزوجته المذكورة أنه متى تزوج  
عليها...وأبرأت نمته زوجته المذكورة من ثمن دينار من صداقها تكن  
طالقا...".(١٦).

(١٥) محكمة الباب العالى، سجل ٢١ مادة ٣٦ وسجل ٣٩ مادة ١٢٧.

(١٦) محكمة الباب العالى، سجل ٢١ مادة ١٠٠٥.

راجع فقرة ٢٠ من الكتاب مسألة شرط الإبراء من بعض المهر.  
وأیضا: على سبيل المثال:

.....

الديوان العالى، سجل اامادة ٩٩.

محكمة الباب العالى، سجل ٣٩ مواد ٤٣ و ١٢٧ و سجل ٤٩ مواد ٦٤ و ١٨٢٧ و ٣٦٤٢ و سجل ٩٩ مواد ٥٣٠.

محكمة البرمشية، سجل ٧١٠ مواد ١٠٥٦ و ١٠٨٠ و ٢٧٣٥.

محكمة الصالح، سجل ٣١٥ مواد ٢٨ و ١٣٢٦ و ١٤٥٠.

محكمة بولاق، سجل ٣٢ مواد ٥٠١ و ٣٢٤ و ١٧٥٧ و سجل ٣٦ مواد ١٦٧٩ و ١٦٨٣.

محكمة مضر القتيمة، سجل ٩٤ مواد ٨٩٧ و ٩٢٢.

محكمة قناطر السباع، سجل ١٢٢ مادة ١٠٥ و سجل ١٢٦ مواد

٢٩ و ٤٦ و ٨٠ و ٧٧٨ و ٢٢٠٦ و ٢٦٦٣ و ٢٦١٥ و سجل ١٥٣ مادة ٩٧٢.

محكمة الصالحية النجمية، سجل ٤٥١ مادة ١٠٣.

محكمة باب الشعرية، سجل ٥٩٥ مواد ٦٨ و ٢٣٠٤.

ماذا عن المطلقة بائنا إذا عادت إلى عصمة زوجها ؟. إنها كانت تعود إلى زوجها بعقد ومهر جديدين ، فهل كان مهرها يخضع لما تعارف عليه المصريون فى تأجيل بعضه ؟. يبدو أن ذلك العرف كان منتشرا فى حق المطلقات العائدات ، وكثيرا ما كان يتفق على تأجيل كامل مبلغ المهر فيستحق بالموت أو الطلاق . وينبغى أن نلاحظ كيف كان مهر المطلقة العائدة أقل مقدارا بصفة عامة مقارنة بتلك التى لم يسبق لها الزواج . (١٧)

(١٧) على سبيل المثال:

محكمة الباب العالى، سجل ١٣ مادة ٨١٦ وسجل ٢١ مواد ٦ و ٣٦ و ١١٣ و ١٠٠٥ وسجل ٣٩ مادة ٥٤١.  
محكمة بولاق، سجل ٣٦ مادة ٢٨٣.  
محكمة قناطر السباع، سجل ١٢٦ مواد ١٠٥٢ و ٢٦١٢.  
محكمة الصالح، سجل ٣١٢ مادة ١٨٢٦ وسجل ٣١٥ مواد ١١٤ و ١٢١.  
محكمة الصالحية للنجمية، سجل ٤٥١ مواد ٦ و ١٧.  
الطلاق الرجعى هو الذى يملك المطلق فيه إعادة مطلقته إلى عصمته دون عقد ومهر ودون رضاها، وذلك طالما كانت المطلقة فى عدة الطلقة الأولى أو الثانية . والطلاق البائن نوعان: بائن بينونة صغرى ، وفيه لا يملك المطلق إعادة مطلقته إلى عصمته إلا بعقد ومهر جديدين وبرضاها، مثل: الطلاق قبل الدخول. والثانى: بائن بينونة كبرى ، وفيه لا تعود المطلقة إلى عصمة مطلقها إلا بعد زواجها من غيره ثم إنقضاء تلك الزوجية بموت أو طلاق مثل: الطلاق المكمل للثلاث.

## حيل المهور

١٠- لم يكن هناك ما يحول دون الإتفاق على تقسيط مبلغ المهر فيصير " منجما " ، وتستحق أقساطه - غالبا كل سنة - وفقا لما كان قد إتفق عليه . وقد أشار ابن نجيم إلى إنتشار تلك العادة " كما تقع في ديار مصر بعض الأتكة أنهم يجعلون بعضه حالا وبعضه مؤجلا إلى الطلاق أو الموت وبعضه منجما في كل سنة قدر معين... " . والواقع أن تقسيط المهر كان ينطوى على حيلة قصد منها مراعاة صالح الزوج . فمن المعلوم أن مؤخر المهر يحل بالطلاق ، وهو أمر لا ينطبق على المهر المنجم . فإذا ما طلقت الزوجة : فإنها تظل مقيدة بما سبق أن إتفقت عليه من تقسيط المهر . ذكر ابن نجيم : " فإذا طلقها تعجل البعض المؤجل لا المنجم لأنها تأخذه بعد الطلاق على نجومه كما تأخذه قبل الطلاق " . ( ١٨ )

وفى الوثيقة التالية إدعى وكيل الزوجة بمهر موكلته أمام أحد القضاة المالكية:

" بمبلغ وقدره... بما تستحقه الموكلة بنمة زوجها المذكور على حكم الحلول من مقدم صداقها الشاهد به كتاب الزوجية المعلوم لهما

---

( ١٨ ) ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٣ ص ١٩١ .

الفتاوى الهندية، ج ١ ص ٣١٨ .

ونجم الشيء: قسطه أقساطا، يقال: نجم عليه الدين. راجع: المعجم

الوجيز، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم، القاهرة:

١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م، "نجم"، ص ٦٠٤ .

وطالبه لها بذلك فسيل عن ذلك فأجاب بالإعتراف في ذلك وأن مؤخر صداقها المذكور منجم عليه سلخ كل شهر يمضي من حين التزويج المذكور نصف دينار وخمسة درهم فضة... وصدقه المدعى المذكور على ذلك جميعه". (١٩)

كيف يمكننا الإعتماد على وثائق القضاء الشرعي للوقوف على حكم مهر السر؟. ذلك أنه قد يتفق على مهر في السر ثم يجري الإعلان عن مهر آخر، وعادة ما يكون المهر المعلن أكبر مقدرا فيتخذ وسيلة للتفاخر. غير أنه قد يكون المهر المعلن أقل مقدارا من مهر السر. فقد جرت عادة بعض القضاة - كما لاحظنا - على تقدير الرسوم المحصلة على عقد الزواج بالنظر إلى مقدار المهر. وفي تلك الحالة فإن المهر المعلن - الأقل مقدرا - كان حيلة يتوصل بها الأزواج إلى تخفيض ما يؤدونه للقضاة من رسوم. إذا يممنا شطر الفقه: فإننا نلاحظ أكثر من وجهة للفقهاء. فمن الحنابلة من إعتد بالزيادة فأوجب المهر الأكبر مقدرا - وهو غالبا مهر العلانية - . فلنتأمل سندا مغايرا عند الشافعية: ذلك أنه لما كان المهر يجب بالعقد فإن العبرة في مقداره بما ثبت في العقد قل أو أكثر. ولذا اختلف الشافعية في حمل رأى الشافعي فمنهم من أوجب مهر السر، ومنهم من أوجب مهر العلانية. غير أن أحكام

(١٩) محكمة باب الشعرية، سجل ٥٩٥ مادة ٢٢٥٣. وأيضا:

محكمة الباب العالي، سجل ٣٩ مادة ٨٤.



القضاء تبني على الظاهر ، ويمكننا ان نحمل رأى الأحناف على ذلك الإعتبار . ذلك أنه يستفاد من فتاوى الرملى و الفتاوى الهندية أنه لا يعتبر مهر السر إذا عجز عن إثباته . وهكذا فإن أكثر الفقهاء يلتقون فى الواقع مع الحنفية رغم إختلاف السند ، فالعبرة بمهر العلانية إذا لم يثبت مهر السر بالإقرار أو البينة أو النكول عن اليمين . ( ٢٠ ) ولا تسعفنا وثائق القضاء الشرعى بحكم صريح لمهر السر . فلنلتمس ذلك فى باب التخاصم ، ولنقترب من مجلس القضاء حينما كان ينعقد للحكم فى النزاع حول مقدار المهر . إن الزوجة كانت تدعى عادة بمبلغ أكبر من ذلك الذى يقر به الزوج ، وكان عليها أن تثبت ما تدعيه ، وعند عجزها عن الإثبات فإنه كان يصار إلى اليمين . لقد تحدد مركز الزوج فى الإثبات هنا وفقا للإستصحاب ، ذلك أن الإصل هو براءة الذمة . غير أن عنصرا آخر ربما ساهم فى تعضيد مركز الزوج ، إن قوة جانبه تعود - عند بعض الفقهاء

---

( ٢٠ ) الحلبي، ملتقى الأبحر، ص ٤٩.

الفتاوى الرملية، ج ١ ص ٢٦.

إين نجيم، البحر الرائق، ج ٤ ص ٢٩.

د. أبو العينين، سابق الإشارة، ج ١ ص ٣٦٤.

الفتاوى الهندية، ج ٤ ص ٣١٥-٣١٦.

الشربيني، سابق الإشارة، ج ٣ ص ٣٠١-٣٠٢.

البهوتى، الروض المربع، ص ٣١٥.

كالشافعية - إلى بقاء البضع له - الزوجية - بعد حسم النزاع .  
ولكن ماذا لو كان مقدرا المهر مثبتا فى حجة صادرة من إحدى  
المحاكم الشرعية ؟. يمكننا ملاحظة كيف أن وجود مثل تلك الحجة  
كان يحول دون إطالة أمد النزاع . ففى أكثر من وثيقة كان من  
اليسير الحصول على إقرار الزوج لمجرد وجود حجة شرعية فى  
جانب المدعى . وبمفهوم المخالفة فإنه كان ينبغى تقديم البينة على  
صحة الحجة الشرعية فيما لو نازع فيها الخصم المتمسك بها ضده  
أو لم يطمأن إليها القاضى . (٢١)  
فلنلاحظ على سبيل المثال إحدى المطلقات وقد طالبت بباقي  
مهرها وحقوقها المترتبة على الطلاق ، فضلا عن مبلغ آخر لا صلة  
له بحقوق الزوجية :

(٢١) الحلبي، سابق الإشارة، ص ٤٩-٥٠.

ابن عسكر، سابق الإشارة، ص ٦٣.

الفتاوى الهندية، ج ١ ص ٣١٩.

الرملى الشافعى، نهاية المحتاج، ج ٦ ص ٣٦٦.

ابن رشد، سابق الإشارة، ج ٢ ص ٤٦-٤٨.

الشريئى، سابق الإشارة، ج ٣ ص ٣١٩.

أبو زهرة، الأحوال الشخصية، ص ٢٢١-٢٢٢.

د. محمد نور فرحات، التاريخ الاجتماعى للقانون، ص ٤٩٨-٤٩٩.

البهوتى، الروض المربع، ص ٣١٤-٣١٥.

"وتطالب بما تأخر لها عليه من المبلغ المذكور وبموخر صداقها عليه الحال بالطلاق ومم يترتب عليه من نفقة ونفقة عدة.. فأجاب بالإعتراف في التعاقد وأنه طلقها طلاقاً واحدة وأنكر ما عدا ذلك... فطلبت منها بيعة شرعية تشهد لها بدعواها.. فأحضرت... فشهدوا بأن المدعية سلمت لزوجها المدعى عليه عند طلوعها إلى الحج خمسة عشر ديناراً ومقدم صداقها عشرة دنانير وإستقر الأمر بينهما على خمسة دنانير بنمته لها بعد الأجرة المذكورة ولما ثبت ما ذكر بعد العجز عن إثبات باقى المبلغ المدعى به.. واليمين الشرعية من المدعى عليه على ذلك وحلفه على عدم إشتغال نمته لها بشيء من دعواها ما عدا ما ثبت ذكره وهو من صداقها وقدره خمسة دنانير.. وحكم بصحة تطليقها طلاقاً واحدة وعرفه أنه ملزم لها بخمسة دنانير بعد الأجرة وخمسة دنانير مؤخر الصداق وألزمه للمدعية بعشرة دنانير...". (٢٢)

ويستدل من الوثائق أن المطلق كان يلتزم بمبلغ مؤخر المهر للمدعى به ، وذلك إذا لم ينازع فى مقداره أو أقر به صراحة . (٢٣) وربما أقر المطلق بجزء من مؤخر المهر المدعى به ، ولم تبد المرأة

---

(٢٢) محكمة بولاق، سجل ٦٢ مادة ٣٨٨. وأيضاً:

محكمة الباب العالى، سجل ٣٩ مواد ٧٨ و ١٢٦.

وراجع ما سياتى بخصوص قيمة الحجة الشرعية فى الإثبات:

فقرة ٣٢ من الكتاب، مسألة منازعات النفقة.

(٢٣) محكمة بولاق، سجل ٦٢ مواد ٧ و ١٣ و ٣٧٧.

محكمة قناطر السباع، سجل ١٣٠ مادة ٣١٤.

---

أو أوكلها دفعا ولا مطعنا، وعندئذ فإن المطلق كان يلتزم بالمبلغ الذي أقر به دون زيادة. وعلى سبيل المثال :

لدى الحنفى إدعت الحرمة خديجة...على مبيئها الزينى عبد الرحمن...  
بدينارين باقى صداقها عليه ومقرر كسوتها عليه من مدة عشرة أشهر  
عن كل شهر خمسة أنصاف..فأجاب بأن باقى صداقها عليه ستون  
نصفا وبكسوتها عن مدة شهرين عشرة أنصاف وأنكر ما عدا ذلك  
وأمره سيدنا الحاكم المشار إليه بدفع ما إعترف به...".(٢٤)

---

(٢٤) محكمة الصالح، سجل ٣١٥ مادة ١٢٢.

## المبحث الثانى

### الوفاء بالمهر

#### حبس الزوجة نفسها

١١- تبدو المسألة التى نعرض لها فى غاية الأهمية فى صحائف الفقهاء . فللزوجة أن تحبس نفسها عن زوجها - فلا تمكنه منها - طالما أنه كان قد حبس حقها فى مهرها المعجل المستحق ، ولاتعد الزوجة ناشزا بما فعلت ولذلك فإن حقها فى نفقة الزوجية يظل قائما . غير أن التوسع الذى إعتقه أبو حنيفة وبعض متأخرى الأحناف لم يعد متفقا مع توجه فقهي عام . ذلك أن حبس المرأة نفسها لم يعد جائزا عند الجمهور وعند صاحبى أبى حنيفة إذا كانت قد مكنت الزوج منها فدخل بها - أو إختلى عند من قال بالخلوة - ، لأنها بذلك تكون قد أسقطت حقها فى طلب معجل المهر . (٢٥)

---

(٢٥) مع ملاحظة ماذكره صاحب مغنى المحتاج من عدم سقوط حقها فى

حبس نفسها إذا كانت قد سلمت نفسها للزوج مكرهة أو كانت غير

مكلفة. راجع: الشريينى، سابق الإشارة، ج٣ ص٢٩٥-٢٩٦. وأيضا:

الحلبى، سابق الإشارة، ص٤٩.

الفتاوى الرملية، ج١ ص٦٤.

ابن نجيم، الأشباه والنظائر، ص١٧٨.

الخطاب، سابق الإشارة، ج٣ ص٥٠١-٥٠٢.

البهوتى، الروض المربع، ص٣١٦ و٣٦١.



هل فقدت المسألة جانبا من أهميتها ؟. إن ما بين يدي من وثائق يتضمن نزاعا حول المهر بين زوجين أو مطلقين ، أى بعد الدخول . وإذا لم يكن هناك سند تحبس به المرأة نفسها عن زوجها : فإنها قد تمنى نفسها بسجنه . ولن يقف الزوج عندئذ متأسيا بنبي الله يوسف فى إبتهاله ، فالسجن ليس أحب إليه مما يطالب به من مهر . ففى إحدى الدعاوى وبعد ثبوت معجل المهر أمام القاضى الحنفى خرج الزوج بصحبة المحضر ثم ما لبث الزوج أن فرهاربا منه . لدى الحاكم الحنفى إدعت الحرمة زينب المرأة بنت...على زوجها مصطفى بن...بخمسة دنائير ذهبا سلطانيا جديدا مما يحاسب به من مقدم صداقها عليه الشاهد به كتاب الزوجية بينهما ...فأجاب بالإعتراف فى ذلك وخرج فى رضاها على ذلك بأمر من الحاكم الشرعى المشار إليه مع قاصد الشرع الشريف ففر هاربا من مجلس الشرع الشريف وكتب بذلك ضبطا لواقع الحال ."(٢٦)

إن فقيها حنفيا كبيرا مثل : الرملى مكث ستين عاما مصرا على فتواه بسجن الزوج عند إمتناعه عن الوفاء بمعجل المهر ولو إدعى الإعسار . (٢٧) ولكن هل كان سير القضاء أسيرا لذلك التوجه الحنفى ؟. من الإنصاف أن نلاحظ كيف كان النواب على إختلاف مذاهبهم يحكمون بحبس الزوج الممتنع عن أداء معجل المهر

(٢٦) محكمة الباب العالى، سجل ٣٩ مادة ٧٨.

(٢٧) الفتاوى الرملية، ج ١ ص ٣١.

إذا طلبت الزوجة حبسه . وذلك إلى أن يقوم بالآداء أو إلى حين  
ثبوت إعساره .

لدى الشافعى ادعت الحرمة عز المرأة إينة...على زوجها يوسف  
بن...بعشرة ثمانين من أصل خمسة عشر دينار مقدم صداقها عليه  
المعين فى كتاب الزوجية ...فأجاب بالإعتراف بذلك وخرج فى  
رضاها على ذلك وإختارت إعتقاله على ذلك فاعتقل بأمر من الحاكم  
المشار إليه بعد أن أمر بالدفع ولم يدفع فرج الله عنه وعن  
المسلمين". (٢٨)

غير أن جمهور الفقهاء كانوا قد خالفوا الأحناف عند إعسار  
الزوج بالمهر ، وجعلوا للزوجة خيار الفسخ فى هذه الحالة . وإذا  
كان الشافعية يسقطون ذلك الخيار بعد الدخول : فإنهم ينفذون الفسخ  
قبل الدخول ولو كانت الزوجة قد قبضت جزءا من مهرها . (٢٩)  
ومثل ذلك الخلاف المذهبى وغيره كان يتيح للمتأزعين سندا فقهيا  
للطعن فى أحكام القضاة . فلندخر تلك الملاحظة إلى موضعها عند  
البحث فى سلطة القضاة وأحكامهم .

---

(٢٨) محكمة الباب العالى، سجل ٣٩ مادة ١٢٦.

(٢٩) إين نجيم، البحر الرائق، ج ٦ ص ٣٠٩-٣١٠.

إين عسكر، سابق الإشارة، ص ٦٣.

إين رشد، سابق الإشارة، ج ٢ ص ٨٢-٨٣.

الشربيني، سابق الإشارة، ج ٣ ص ٥٨١-٥٨٢.

البهوتى، الروض المربع، ص ٣١٦.

## خصومات الوفاء بالمهر

١٢- فلنقص أثرا آخرًا ولننتبع المنازعات حول الوفاء

بالمهر، وبالتحديد حول قبضه وأجله، ذلك أنه كثيرا ما كان يثور النزاع حول أجل المهر بمناسبة النزاع حول قبضه . فلنتأمل الأساس الفقهي لتوزيع عبء الإثبات فى تلك المنازعات . إن الأصل هو عدم القبض وهو ما يدعم مركز الزوجة فيلقى بعبء الإثبات على عاتق الزوج . وربما قصد بذلك أن المهر وقد ثبت بالعقد وانشغلت به ذمة الزوج يظل قائما حتى يقوم الدليل على الوفاء به. وذلك ماذهب إليه الحنابلة ووافقهم فيه المالكية إذا كان النزاع قبل الدخول . غير أن للعرف محلا هنا من جهة : ما تعارف عليه الناس من تعجيل بعض المهر قبل الدخول ، ومن جهة : ما تعارف مهرا للزوجة أو مهرا لأمثالها . (٣٠) وسأحاول معتمدا على ما قدمت ، ملاحظة سير القضاء الشرعى فى بعض خصومات الوفاء .

فى دعوى أمام القاضى الحنفى أنكر الزوج ما إدعته الزوجة من معجل المهر - ومتجمد نفقتها - ، وكان عليه إحضار البينة لتشهد له بالسداد .

لدى الحنفى إدعت كثر المرأة إينة...على زوجها...بأربعة دنانير

(٣٠) إبن عسكر، سابق الإشارة، ص ٦٣.

إبن رشد، سابق الإشارة، ج ٢ ص ٤٨.

البهوتى، الروض المربع، ص ٣١٤-٣١٥.

ذهبا جديدا حال صداقها عليه و...ستون نصفاً وعثمانى نفقة متجمدة  
إلى آخر تاريخه...فأجاب بأنها تعلقت بصداقها والنفقة سبعة عشر  
ونصف عثمانى ولم تصدقه على ذلك فطلب منه البيان فأحضر...فشهدا  
عليها بذلك". (٣١)

والواقع أن ذلك النزاع لم يكن يتعلق بمقدار ما قبض من  
معجل المهر ، وإنما كان يتركز حول أصل القبض . لقد رجح ابن  
عابدين القول بعدم جواز سماع دعوى الزوجة عندئذ ، وذلك لأن  
دعواها لا تنهض أمام جريان العرف بتعجيل بعض المهر قبل  
الدخول . ويتضح من الوثائق أن سير القضاء كان يتفق وما رجحه  
آخرون مثل : قاضيخان في جواز سماع الدعوى . غير أنه كان  
يفترض تكليف الزوجة بإثبات ما تدعيه — وهو ما أميل إليه — لأن  
في دعواها ما يخالف الظاهر . ويمكننى أن أدعى هنا أن القضاة  
كانوا يعتدون بالثابت في العقد ، وذلك بحسبانه الأصل الذى ثبت به  
المهر في نمة الزوج ، وسواء كان النزاع حول أصل القبض أو كان  
الخلاف حول مقدار ما قبض من مهر . وهكذا فإن عبء الإثبات  
كان يقع على الزوج في الحالتين . (٣٢)

ولدينا هنا دعوى كان قد تصدى لها النائب الشافعى ، وكانت

---

(٣١) محكمة الباب العالى، سجل ١٣ مادة ٨٢. وأيضا:

محكمة الصالح، سجل ٣١٢ مادة ١٨٢٧.

(٣٢) ابن رشد، سابق الإشارة، ج ٢ ص ٤٨.

أبو زهرة، الأحوال الشخصية، ص ٢١٧-٢١٨.

تتعلق بنزاع حول مقدار ما قبض من مهر .

لدى الحاكم الشافعى إدعى عمران بن... بالوكالة الشرعية عن أخته  
عزيزة المرأة الحاضرة بالمجلس على زوجها أحمد بن... بمايتى نصف  
 وخمسين نصفا فضة جديدة من باقى صداقها عليه وطالبه لموكلته  
 بذلك فسئل عن ذلك فأجاب بأن صداقها منجم عليه كل سنة عشرين  
 نصف فضة وخرجا على ذلك". (٣٣)

لاحظنا أن الزوج كان قد أقرضنا بدعوى وكيل الزوجة ،  
 وذلك حين ذكر بأنه كان قد إتفق على تقسيط مهر زوجته . وهكذا  
 فإنه لم يكن هناك محل لإعمال مذهب الشافعية فى الحكم بمهر المثل  
 بعد تحليف الزوجين . (٣٤) غير أنه ربما أقر الزوج بالمهر المدعى  
 به ، وأنه وفى بجزء منه . وفى تلك الحالة كان عليه أن يثبت الوفاء  
 بالبينة ، وفى الوقت نفسه كان يلتزم بباقى المبلغ بمقتضى إقراره .  
 "ألف نصف ومائة نصف وأربعون نصفا وجارية سداسية قيمتها ستة  
 دنانير ذهباً سلطانياً جديداً وعجل حولية قيمتها دينار واحد هو المبلغ  
 الذى تستحقه الموكلة بنمة زوجها المذكور من مسمى صداقها عليه  
 المعين بكتاب الزوجية المسطر فى محكمة الصالح المؤرخ... فأجاب

(٣٣) محكمة الباب العالى، سجل ٣٩ مادة ٨٤.

(٣٤) الرملى الشافعى، سابق الإشارة، ج ٦ ص ٣٦٦.

ابن رشد، سابق الإشارة، ج ٢ ص ٤٦-٤٧.

الشربيني، سابق الإشارة، ج ٣ ص ٣١٩.



بالإعتراف في ذلك وأنه عوضها في مبلغ قدره من الفضة السليمانية  
ستماية نصف وخمسة عشر نصفاً على حكم التفصيل الآتي... فلم  
يصدق الوكيل المذكور على ذلك ونكر المدعى أن له بينة شرعية  
تشهد له بذلك وخرجا على ذلك بعد أن ألزمه الحاكم بدفع باقى المبلغ  
المدعى به أعلاه المعترف ببقاياه لها الإلزام الشرعى". (٣٥)

### الحق في قبض المهر

١٣- من المقرر أن حق الزوجة في المهر ينشأ بالعقد ولها  
الحق في قبض مستحق مهرها ما دامت قد بلغت عاقلة رشيدة .  
لدى الحاكم الحنفى أصدق محمد بن... مخطوبته الحرمة أصيلة المرأة  
بنت... صداقا قدره من الذهب السلطاني الجديد خمسة دنانير الحال من  
ذلك المقبوض بيدها باعترافها ثلاثة دنانير وباقي ذلك وهو ديناران  
يحلان لها عليه بموت أو فراق...". (٣٦)

(٣٥) محكمة الصالح، سجل ٣١٢ مادة ١٨٢٧.

(٣٦) محكمة الباب العالى، سجل ٣٩ مادة ٥٤١. وأيضا: محكمة بولاق،

سجل ٣٦ مادة ١٦٧٩. محكمة مصر القديمة، سجل ٩٤ مواد ٤٣٣ و ٨٩٧.

محكمة قناطر السباع، سجل ١٢٦ مادة ٢٦١٥.

محكمة الزاهد، سجل ٦٥٩ مواد ١٢٧٠ و ١٤٨٨.

محكمة البرمشية، سجل ٧١٠ مادة ٢٧٣٥. محكمة الصالح، سجل ٣١٢

مادة ١٨٢٦ و سجل ٣١٥ مادة ١٣٢٦ و سجل ٣٣٧ مادة ١٢٥-١٢٦.

محكمة الصالحية النجمية، سجل ٤٥١ مادة ١٠٣.

وطبقاً لوثائق القضاء الشرعي كان للبالغة الرشيدة أن تأذن لوكيلها في الزواج بقبض مهرها المستحق أو أن توكل غيرها في قبض مهرها. وتتضمن الوثائق ما يشير إلى أنه كان يتم التثبت من صدور ذلك الإنن للوكيل بشهادة رجلين غالباً . وكان من المألوف أن يقر الوكيل بما قبضه من مهر وأن يتعهد بتسليمه لموكلته . (٣٧) لاحظ على سبيل المثال الوثيقتين التاليتين ، تتضمن الأولى عقد زواج أبرم أمام أحد القضاة الأحناف بواسطة وكيل الزوجة ، والثانية زواجا أمام قاض حنبلي بمقتضى الولاية الشرعية لشقيق الزوجة :

لدى الحنفى...على صداق قدره من الفلوس الجدد النحاس معاملة تاريخه بمصر المحروسة ثمانماية نصف وسبعة وثلاثون نصفاً الحال منها ثلثمائة نصف وخمسة وعشرون نصفاً مقبوضة لها بيد وكيلها الثابت توكيله عنها فى ذلك ومما يذكر فيه لدى مولانا الحاكم المشار إليه بشهادة...قبضا شرعيا باعترافه بذلك بشهوده الإعراف الشرعى...". (٣٨)

"...الحال عليه من ذلك عشرة دنانير مقبوضة بيد شقيقها المعلم

(٣٧) راجع فيما يتعلق بجواز توكيل البالغة الرشيدة غيرها ليزوحها طبقاً للأحناف: فقرة ٢٤ من الكتاب، مسألة الوكيل فى الزواج ونطاق التزامه.

(٣٨) محكمة بولاق، سجل ٣٢ مادة ١٤٧.

سليمان القبض الشرعى باعترافه وعليه الخروج من عهدة ذلك  
على الوجه الشرعى... (٣٩)

ولم يكن هناك ما يحول دون أن تتزوج البالغة بواسطة وكيلها  
أو وليها ، ثم تقوم بقبض معجل مهرها بنفسها . (٤٠)  
ومادام المهر حقا للزوجة البالغة الرشيدة فقد كان لها

---

(٣٩) محكمة قناطر السباع، سجل ٢٦ مادة ٤٦. وأيضا:

محكمة قناطر السباع، سجل ١٣٠ مواد ٣٧٧ و ٤٠٠ و ٤٢٦ وسجل ١٥٣  
مادة ٩٧٢.

محكمة بولاق، سجل ٣٢ مادة ١٧١٨.

محكمة باب السعادة والخرق، سجل ١٣ مواد ١٦ او ٥٧٥ و ٥٨١.

محكمة جامع الحاكم، سجل ٧٣٥ مواد ١٥١ و ٦٣٠.

محكمة طولون، سجل ١٦٣ مواد ٩ و ٨٥ و ٧٠.

محكمة الصالح، سجل ٣١٥ مادة ١٤٥٠ سجل ٣٧٧ مواد ٤ و ٦

و ٤٨ و ٤٩ و ٧٤ و ٧٩ و ١٤ و ٢٨ و ٤٣ و ١٤٥.

محكمة قوصون، سجل ٢٩٤ مواد ٧١ و ٨٤ و ٨٥ و ٩٥ و ١٧٣ و ٣٣٩.

محكمة البرمشية، سجل ٧١٠ مادة ٥٣.

(٤٠) محكمة بولاق، سجل ٣٦ مادة ١٦٨٠.

محكمة قناطر السباع، سجل ٢٦ مادة ٤٦ وسجل ١٣٠ مادة ٤٢٤.

محكمة الزاهد، سجل ٦٥٩ مواد ١٠٠١ و ١٠٩٥.

محكمة الصالح، سجل ٣١٢ مادة ١٣٨٦ وسجل ٣٣٧ مادة ١٣٠.

محكمة باب الشعرية، سجل ٥٩٥ مواد ٦٨ و ٢٣٠٤.

أن تسقط بعضه عن زوجها ولو عن طريق وكيلها .  
 "لدى الحنفى... أنه بطريق الوكالة الشرعية عن أخته الزوجة المذكورة  
 فيما يذكر فيه الثابتة لدى مولانا الحاكم المشار إليه بشهادة... أسقط حق  
 أخته الموكلة المذكورة لزوجها حسن المذكور من ألف نصف واحدة  
 فضة من مبلغ مقدم صداقها المذكور وألف نصف فضة من مؤخر  
 الصداق المذكور... وتصادقا على ذلك..." (٤١)  
 كما كان جائزا تعويضها فى مهرها ببعض المنقولات من حلى  
 أو متاع أو ماشية أو عبيد . لاحظ الوثائق الثلاث التالية ، وتمتاز  
 الأخيرة بتعويض إحدى المطلقات فى مؤخر صداقها :  
 "لدى الحنفى... على صداق قدره من القروش الفضة خمسون قرشا  
 الحال لها عليه من ذلك ثلاثون قرشا عوض والدها وتعوض لها منه  
 بولايته عليها شرعا نظير المبلغ المرقوم جميع طنجرتين نحاس  
 و... وصحنين نحاس و... تعويضا شرعيا مقبولا مسلما بيده  
 باعترافه..." (٤٢)  
 "عادت على صداق... المقبوض بيدها منه باعترافها دينار واحد  
 ونصف دينار عوضها فى ذلك جميع لحاف بوجه حرير هندی..." (٤٣)

(٤١) محكمة بولاق، سجل ٦٢ مادة ٨٩.

(٤٢) محكمة الصالح، سجل ٣٣٧ مادة ٨٠٤.

(٤٣) محكمة الصالح، سجل ٣١٢ مادة ١٨٢٦. وأيضا:

نفس المحكمة، سجل ٣١٢ مادة ١٨٢٧.

"فأجاب بالإعتراف - بيباقى صداقها - وعوضها أربعة قناطر ونصف قنطار من الجوز بالوزن المعتاد وخمسة عشر نصف فضة...". (٤٤)

وكان للولى الشرعى عن الزوجة القاصرة - الصغيرة - الحق فى قبض مهرها . وإذا تحولنا إلى الطرف الآخر فى العقد : فإن الولى الشرعى عن الزوج القاصر - الصغير - كان يتولى تحديد مبلغ المهر وتسليم معجله المستحق . ولكن قد ينعقد زواج البالغة الرشيدة بعبارة وليها الشرعى - وهو أمر مستحب عند الأحناف لازم عند الجمهور - ، وعندئذ كان للولى الشرعى أن يقبض مهرها المستحق . ويبدو أنه فى تلك الحالة لم يكن هناك محل للتثبت من إنها لوليها بقبض مهرها إذا ما كان أبا ، ربما لأنه كان يفترض إنها له وفقا لما كان من عرف .

لدى الحنفى أصدق الإمام العمدة العدل الرضى المرتضى شمس الدين محمد إبن الشيخ محمد إبن الشيخ أبى محمود القبانى بوكالة بولاق المذكورة نمة مخطوبة ولده الشمسى محمد القاصر المشمول بولايته هى المصونة محسنة البكر القاصر إينة الحاج عبد المحسن بن أحمد الشهير بظاظا السمسار بالشيشة الخاسكية صداق قدره ستون قرشا الحال من ذلك هو أربعون قرشا مقبوضة لها منه بيد والدها المرقوم بولايته عليها شرعا قبضا شرعيا باعترافه بذلك والباقى بعد الحال وقدره عشرون قرشا تحل لها عليه بموت أو فراق زوجها والدها المرقوم بولاية الإيجاب عليها شرعا لولد المصدق المرقوم بذلك



تزويجا شرعيا وقبله له والده المرقوم بولايته عليه شرعا". (٤٥)  
وكما سيأتى كان للولى الشرعى أن يوكل غيره فى تزويج  
المرأة الخاضعة لولايته وقبض مهرها . (٤٦)

(٤٥) محكمة بولاق، سجل ٣٦ مادة ١٦٨٣. وأيضا:  
نفس السجل مادة ٢٧٨ وسجل ٣٢ مادة ٣٢٤ وسجل ٦٢ مادة ١١٢١.  
محكمة مصر القديمة، سجل ٩٤ مادة ٩٢٢.  
محكمة قناطر السباع، سجل ١٢٢ مادة ١٠٥ وسجل ١٢٦ مواد ٢٩ و ٨٠  
و ٧٧٨ و ٢٢٠٦ و ٢٦٦٣ وسجل ١٣٠ مادة ٣٣٠.  
محكمة الزاهد، سجل ٦٥٩ مادة ١٦٢٢.  
محكمة الصالح، سجل ٣٣٧ مادة ٨٠٤.  
محكمة باب السعادة والخرق، سجل ٤٠٥ مادة ٧١٥.  
محكمة طولون، سجل ١٦٣ مواد ٤٢ و ٤٣ و ١٦٠ و ١٨٩.  
محكمة البرمشية، سجل ٧١٠ مادة ١٣٧٩.  
وراجع أيضا: ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٣ ص ١١٨.  
أبو زهرة، الأحوال الشخصية، ص ٢٠٦.  
(٤٦) على سبيل المثال:

محكمة قناطر السباع، سجل ١٥٣ مادة ٩٩٩.  
محكمة الصالح، سجل ٣٣٧ مادة ١٤٥.  
محكمة طولون، سجل ١٦٣ مادة ٩.  
راجع: فقرة ٢٤ من الكتاب، مسألة الوكيل فى الزواج ونطاق إلتزامه.

## المهر وجهاز الزوجة

١٤ — على الرغم من أن المهر كان حقا خالصا للزوجة فإنه يبدو أن العادة قد جرت في مصر على إنفاق مبلغ المهر في شراء لوازم الزوجة من ثياب وحلى وجهاز . وهي عادة كانت تتفق ومذهب فقهاء المالكية ، وكان قد لاحظها وليم لاين فيما بعد . ويبدو أن قيام أب الزوجة بالإنفاق من ماله فوق مبلغ المهر لإعداد جهاز إبنته كان شائعا ، وربما جهزها من ماله . وقد جرى العرف في مصر على أن بعض ماجهز به الأب إبنته كان يعد هبة والبعض الآخر كان يقدم لها على سبيل العارية . نكر إين نجيم : " والواقع في ديارنا القاهرة أن العرف مشترك فيفتى بأن القول للأب " وذلك إذا ما وقع الخلاف بينه وبين إبنته على جهاز الزوجية . (٤٧) غير أنه قد تأذن الزوجة لأحد الأقارب بشراء جهاز الزوجية وهنا يصير ما أنفقه زائدا عن مبلغ المهر دينا في نمتها . لدى مولانا الحاكم الحنفى تصابق الحاج مراد بن... مع أخته هي

---

(٤٧) ذهب الأحناف إلى أن جهاز الزوجية على الزوج ، بينما تلتزم الزوجة عند المالكية بإعداد جهاز الزوجية في نطاق مبلغ المهر وما جرى به العرف . راجع: إين نجيم، البحر الرائق، ج٣ ص ٢٠٠ . الفتاوى الهندية، ج١ ص ٣٢٧ . حاشية الدسوقي، ج٢ ص ٥٠٩ . أبو زهرة، الأحوال الشخصية، ص ٢٢٥-٢٢٩ . وأيضا: إدوارد وليم لاين، عادات المصريين للمحدثين، ص ١٦٧ .

المصونة...البكر البالغ تصادقا شرعيا على أن الذى يستحقه المعلم مراد بذمة أخته المذكورة مبلغا قدره من الفضة ألف نصف واحد وأربعماية نصف وخمسة عشر نصف الإستحقاق الشرعى بالطريق الشرعى بمقتضى أنها أُننّته فى شراء أمتعة لها لتجهيز زواجها على زوجها سليمان بن...معلومة لها شرعا زيادة عما قبضه لها من مقدم صداقها على زوجها سليمان المذكور لحين النكاح المسطر من هذه المحكمة المؤرخ...:"(٤٨)

وإذا كان الوضع الغالب هو تجهيز الزوجة من مهرها ومال أبيها : فإن الزوج كان يساهم أحيانا من ماله فى جهاز الزوجية . فلنلاحظ فى الوثيقة التالية كيف ساهم الزوج فى جهاز زوجته ، فضلا عن مقدم الصداق الذى سلمه إلى ولى الزوجة :

"لدى الحاكم الحنبلى أشهدت الحرمة زينب المرأة...أنها تسلمت من زوج إبنّتها سعد الملوك القاصرة بنت المرحوم...جميع لحافين أحدهما بمبى والآخر بوجه حرير أصفر...تسلما شرعيا لإبنّتها المذكورة أعلاه فى ذلك ...ومقدم صداقها عليه وقدره عشرة ننانير على يد عمها الشيخ شهاب الدين أحمد...الحاضر بالمجلس وصديقها على ذلك زوج إبنّتها المذكورة...:"(٤٩)

وربما ساهم الزوج فى جهاز الزوجية ، ثم إدعت الزوجة

(٤٨) محكمة الباب العالى، سجل ١٢٥ مادة ١٦.

(٤٩) محكمة الصالح، سجل ٣١٥ مادة ١٤٥٣.

غصب الزوج لبعض جهازها . ويبدو أنه كان على الزوج أن يثبت تصرفه أو وضع يده على تلك المنقولات بمقتضى حق أو إذن شرعى ، ومن ذلك : إذن الزوجة له بالتصرف فى تلك المنقولات ، وإلا فإنه كان يلتزم بردها بعد أن تؤدى الزوجة يمينها . ويمكننا القول أن مثل ذلك الحكم كان يتعلق بالمنقولات التى لا تصلح إلا للنساء كما يتضح من الوثيقة التالية :

"لدى الحنفى...بأنه تعدى عليها قبل تاريخه وأخذ لها زوج سوار فضة قيمتها خمسين نصفاً ولبة فضة زنتها أربع دراهم ولباس حرير بنى أصفر قيمته أربعة أنصاف...فأجاب بالإعتراف فى وضع يده على العين المدعى بها ورهنهم بإذنهما فلم تصدقه على ذلك وأن يثبت ما يدعيه فلم يحضر بينة تشهد له بذلك وإختار يمينها على ذلك فحلفت...وأمره سيدنا الحاكم بدفع العين المدعى بها للمدعية المذكورة وخرجنا على ذلك". (٥٠)

---

(٥٠) محكمة قناطر السباع، سجل ١٢٢، مادة ١٩١.

إذا تنازع الزوجان على متاع الزوجية ولم يأت أحدهما ببينة: فإن ما يصلح للرجال يكون للزوج بيمينه، وما يصلح للنساء يكون للزوجة بيمينها. أما ما يصلح لهما فيتقاسمانه على قول زفر، بينما يكون القول فيه للزوج على رأى أبى حنيفة ومحمد، وذهب أبو يوسف إلى أن القول فيه للزوجة. راجع:

أبو زهرة، الأحوال الشخصية، ص ٢٢٩-٢٣٠.

## الفصل الثالث

### أحكام الصيغ والمصالح الإجتماعية

المبحث الأول : الخلع بين دلالة ألفاظه وإرادة أصحابه  
ألفاظ الخلع وحقوق الزوجية – الخلع على بعض حقوق الزوجية

#### المبحث الثانى : الشروط والتعليق

شرطا عدم الزواج والتسرى – الشروط المتعلقة بالسكنى والتأديب –  
شروط العائدات – شرط الإبراء من بعض المهر – تعليق التفويض  
إثبات التعليق وتجزئة أثره



## المبحث الأول

### الخلع بين دلالة ألفاظه وإرادة أصحابه

#### ألفاظ الخلع وحقوق الزوجية

١٥- من اليسير ملاحظة كيف أن ألفاظ الخلع كانت سواء عند جمهور الفقهاء ، ذلك أن لفظ الخلع عندهم كلفظ المبرأة - أو الطلاق على مال - لم يكن يسقط من حقوق الزوجية سوى ما إتفق المختلعان على إسقاطه . غير أن أبا حنيفة كان قد ذهب إلى سقوط سائر حقوق الزوجية - ما عدا نفقة العدة - إذا ما إستعمل لفظ الخلع أو المبرأة . أما أبو سيف فإنه كان يقف مع الجمهور إذا ما إستعمل لفظ الخلع ، ثم يعود إلى أبي حنيفة إذا ما إستعمل لفظ المبرأة . (١)

(١) فرق الأحناف بين الخلع والطلاق على المال خلافا للجمهور . فالخلع عند الأحناف هو إزالة ملك النكاح ببذل بلفظ الخلع - أو المبرأة - ، ويقع عندهم طلاقاً بئنا . أما الطلاق على مال - بغير لفظ الخلع أو المبرأة - فيقع عندهم طلاقاً رجعيًا ، وذلك إذا لم يكن قبل الدخول ولا مكملًا للثلاث ولا يلفظ الثلاث ، وهي فرقة لا يترتب عليها سقوط حقوق الزوجية . راجع في ذلك وفيما سبق: الحلبي، سابق الإشارة، ص ٦١ .

إين الشحنة، سابق الإشارة، ص ١٧٢ .

فتاوى قاضيخان، ج ١ ص ٤٧٣ .

البهوتي، الروض المربع، ص ٣٢٥ .

شرح منتهى الإرادات، ج ٣ ص ١١٧ .

أين كان يقف محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة من ذلك الخلاف ؟. إنه السؤال الذي يحملنا للتعرف على سير القضاء الشرعى فى العصر العثمانى . ويبدو من وثائق القاضى الشرعى أن رأى الجمهور كان قد إستقر ، وهو ما يعنى أيضا أن القضاة الأحناف قد مالوا إلى رأى محمد بن الحسن ، وهو الرأى الذى كان يلتقى مع مذهب الجمهور وكثير من متأخرى الأحناف . وفقا لذلك النظر فإنه لم يكن يعول على الدلالة اللغوية للفظ الخلع ، وإنما كانت العبرة بدلالة ألفاظ المختلفين على إرادتهما فى إسقاط سائر أو بعض حقوق الزوجية . ماذا يمكن ملاحظته على الوثائق ؟. من جهة أولى : كان لفظ الخلع والطلاق هما اللفظان السائدان عند الإتفاق على الخلع . ومن جهة ثانية : فإنه قد يتفق المختلفان على إسقاط سائر ما تستحقه الزوجة من حقوق زوجية وأهمها الصداق والنفقة بأنواعها . وربما شمل إتفاقهم إسقاط ما تستحقه الزوجة من حقوق غير زوجية نشأت — مثلا — عن قرض أو غيره من معاملات شرعية . لاحظ على سبيل المثال. الوثيقتين التاليتين ، وما إشتملتأ عليه أيضا من إسقاط حقوق كل منهما تجاه الآخر :

لدى الحاكم الحنبلى سألت نجمة المرأة إينة...زوجها ...أن يخلعها من عضمته وعقد نكاحه خلعا شرعيا على براته لها مما تستحقه بنمته من حقوق زوجية وغيرها وهو لم ينفق على إينتها منه ...القاصرة مدة ست سنوات من تاريخ زواجه بها إلى ان سألت فصلها عنه بعد الدخول والاصابة. ثم لقر كل منهما الإقرار الشرعى أنه لا يستحق

على الآخر حقا ولا إستحقاقا". (٢)  
 لدى الحنفى... أن يخلعها من عصمتة وعقد نكاحه على براءة ذمته من  
 مؤخر صداقها الشاهد به كتاب الزوجية ومما تجمد لها عليه من كسوة  
 ونفقة ومن جميع البيعات والديون والمعاملات السابقة على تاريخه من  
 حين بنائه بها وإلى تاريخه...". (٣)  
 والإتفاق على النحو السابق كان جائزا غير أنه لا يشمل حق  
 السكنى . ذلك أن سكنى المعتدة حق لله تعالى لا يجوز الإتفاق

- 
- (٢) محكمة الباب العالى، سجل ٤٩ مادة ١١٩٥ .  
 (٣) محكمة الصالح، سجل ٣٣٧ مادة ١١١ . وأيضا:  
 محكمة الباب العالى، سجل ١٣ مادة ٦٧٦ وسجل ٢١ مواد ٩٣ و ٢٩ و ١٣٦٠  
 وسجل ٤٩ مادة ١٣٧١ وسجل ٩٩ مادة ٢٣٥ وسجل ١٥١ مادة ٥٨٣  
 وسجل ١٥٧ مادة ٥٣١ .  
 محكمة بولاق، سجل ٣٢ مادة ١٢٨ وسجل ٣٦ مواد ٤١ و ٥٨ و ٢٠١  
 و ١٤٠٩ و ١٦٩١ وسجل ٦٢ مواد ١٩٩ و ٢٦١ .  
 محكمة قناطر السباع، سجل ١٢٢ مادة ١٥٧ وسجل ١٣٠ مواد  
 ٣١٣ و ٤٠٣ و ٤٣٥ .  
 محكمة الصالحية النجمية، سجل ٤٥١ مادة ١٩٧ .  
 محكمة باب السعادة والخرق، سجل ٤٠٥ مادة ٧٣٩ .  
 محكمة الصالح، سجل ٣٣٧ مادة ١١٩ .  
 محكمة باب الشعرية، سجل ٥٩٥ مواد ٢٢٢٧ و ٢٣٢٨ و ٢٣٤٥ و ٢٥٥٦ .  
 محكمة طولون، سجل ١٦٣ مواد ١٧ و ١٥٣ .

على إسقاطه . وإنما أجاز الأحناف والمالكية الإتفاق على تحمل الزوجة المختلعة أجره ذلك المسكن مدة عدتها ، وهو إتفاق لم يكن جائزا عند الشافعية . (٤)

وينبغي ملاحظة أن الحكم الشرعى فى وجوب سكنى المعتدة من خلع — أو طلاق — فى مسكن الزوج أو المسكن الذى يعده لى تعتد فيه لم يكن محل إحترام تام . فقد لاحظ أكثر من مؤرخ أن العادة قد جرت — فى المدن على الأقل — على عودة المطلقات إلى أهلهن فور الطلاق دون إنتظار مدة العدة . (٥)

(٤) الحلبي، سابق الإشارة، ص ٦٤-٦٥.

ابن الشحنة، سابق الإشارة، ص ١٧٢.

فتاوى قاضيخان، ج ١ ص ٣٧١-٣٧٢.

ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٤ ص ٢١٧.

الرملى الشافعى، سابق الإشارة، ج ٧ ص ١٥٣-١٥٥.

ابن رشد، سابق الإشارة، ج ٢ ص ١٥٨-١٦٠.

الشربيني، سابق الإشارة، ج ٣ ص ٥٢٧.

والعدة هى المدة التى تلتزم فيها المرأة بالانتظار دون زواج بعد إنقضاء الزوجية، وذلك لحكمة على رأسها : التعرف على براءة رحمها من الحمل ، ولإعادة على المطلقة قبل الدخول أو الخلوة .

(٥) ابن عبد الغنى، سابق الإشارة، ص ٣٣٠-٣٣٢.

دى شابرول، سابق الإشارة، ص ٨٧.

## الخلع على بعض حقوق الزوجية

١٦- غير أن الوضع الغالب هو إتفاق المختلعين على إسقاط بعض حقوق الزوجية دون البعض الآخر . وكان المهر فى مقدمة تلك الحقوق التى يتفق على إسقاطها . وعادة ما كان الخلع يتم مقابل إسقاط مؤخر المهر أو بعضه عن الزوج . ومن هنا يأتى أهمية إعتراف الزوج " بالدخول والإصابة " ، وذلك لأن حق الزوجة فى المهر يتأكد بالدخول . (٦) وفى الأحوال التى كان الخلع فيها يتم قبل الدخول فإنه كثيرا ما كان يتفق على إسقاط شرط المهر أو مؤخره عن الزوج ، وتحفظ الزوجة بما كانت قد قبضته من معجل مهرها .

لدى الحاكم الحنفى سألت الحرمة عز المرأة إينة...زوجها محمود بن...أن يخلعها من عصمته وعقد نكاحه خلعا شرعيا مسبوقا بخلعتين على براءة نمته لها من باقى صداقها عليه وقدره خمسة دنانير ذهباً

---

(٦) يتأكد المهر بالدخول الحقيقى أو الموت، وتزید الحنفية والحنابلة فأضافوا حالة ثالثة هى: الخلوة الصحيحة. وتكون الخلوة صحيحة إذا لم يكن هناك مانع شرعى أو علقى يحول دون الوطء، وذلك عند إجتماع الزوجين فى مكان آمن بعد عقد الزواج الصحيح . وهناك حالة رابعة يتأكد بها المهر عند الحنابلة هى: الإستمتاع بالزوجة دون خلوة مثل: تقبيلها أو النظر إليها بشهوة. راجع:

الصابونى، سابق الإشارة، ج٢ ص ٢٧٤-٢٧٥.

سبط بن الجوزى، سابق الإشارة، ص ١٤٤-١٤٦.

ديوسف قاسم، سابق الإشارة، ص ٢٣٨-٢٣٩.



جديدا فأجاب سؤالا لتلك وخلعها على قدر الخلعة المسولة على  
العوض المذكور وإعترفا بالدخول والإصابة وصدر بينهما إقرار بعدم  
إستحقاق من الجانبين عام مطلق". (٧)

لدى الحاكم الحنبلى سأل الحاج خفاجى بن... بوكالتة الشرعية عن  
ابنته الحرمة شامية البكر البالغة الثابت توكيله فيما سيذكر فيه لدى  
الحاكم المشار إليه أعلاه بشهادة... زوج ابنته الموكلة المذكورة أعلاه  
هو الناصرى محمد بن... أن يطلقها من عصمته وعقد نكاحه طلاقة  
واحدة قبل الدخول بها والإصابة على براءة نمتة لها من شطر صداقها

(٧) محكمة الباب العالى، سجل ٣٩ مادة ١٨. وأيضا على سبيل المثال:

محكمة الباب العالى، سجل ٣٩ مادة ٥٠ وسجل ١٢٥ مادة ٦٤٥.

محكمة بولاق، سجل ٣٢ مواد ١٣٤٢ و ١٦٧٤ مادة ٣٦.

محكمة البرمشية، سجل ٧١٠ مواد ١٣٢٧ و ١٧٣٩.

محكمة قناطر السباع، سجل ١٢٢ مواد ٢٩ و ٣٧ و ١٠٧ وسجل ١٢٦

مواد ٤٠ و ١٧٩٧ و ٢٢٥٨ و ٢٥٠٨.

محكمة الصالح، سجل ٣١٥ مادة ١٤٦٢.

محكمة الصالحية للنجمية، سجل ٤٥١ مواد ٦٦ و ٢٠١.

محكمة باب الشعرية، سجل ٥٩٥ مادة ٢٤٩٤.

محكمة الزاهد، سجل ٦٥٩ مواد ١٠٠٦ و ١٦٣٢.

محكمة باب السعادة والخرق، سجل ٤١٣ مواد ٥٤ و ٥٧٤.

محكمة طولون، سجل ١٦٣ مواد ١٣ و ١٥٦٢.

الشاهد به كتاب الزوجية بينهما... فأجابه سؤاله لذلك وطلقها من عصمته على ذلك الطلقة المسولة على العوض المذكور وإعترف بعدم الدخول والإصابة... وأقر كل منهما الإقرار الشرعى وهما بحال الصحة والسلامة والطواعية والإختيار أنه لا يستحق على الآخر من سائر الأسباب كلها حقا مطلقا...". (٨)

وقد يتفق المختلعان على أن تقتدى الزوجة نفسها بباقي صداقها إضافة إلى بعض منقولات الزوجية الخاصة بها أو بعض الأموال . وربما كانت تلك الأموال لاعلاقة لها بحقوق الزوجية ، كأن تكون دينا لها فى ذمة الزوج أو شيئا كانت قد أعارته له . والواقع أن الخلع كان مناسبة جيدة كى يحصل أحد المختلعين على إقرار الآخر بما له من ديون والإتفاق على طريقة سدادها ، أو إقرار الزوجة المختلعة باستيفائها كسوتها وأجرة مسكنها أثناء الزوجية .

لدى الحاكم الحنبلى سألت الحرمة سلطنة إينة... زوجها الحاج سليمان بن... أن يخلعها من عصمته خلعاً شرعياً أولاً بالتصادق على ذلك الخلع المسول على العوض المذكور وإعترف بالدخول والإصابة وتصادقاً على ذلك وعلى أن ما تستحقه المختلعة المذكورة بذمة المخالع المذكور من دين شرعى قرض شرعى وعلى سبيل العارية الشرعية ما جملة من القروش قرشان إثنان ونصف قرش وعلى سبيل العارية الشرعية جميع زوج سنابل لولوء زنته خمسة وعشرون درهما ومتقال ذهب قيمته أربعون نصفاً فلوساً نحاساً... إستحقاقاً شرعياً على

---

(٨) محكمة الباب العالى، سجل ٩٩ مادة ١٣٧.

حكم الحلول ثم أقر كل منهما الإقرار الشرعى وهو بالصفة المعتبرة شرعا أنه لا يستحق ولا يستوجب قبل الآخر بوجه من الوجود ولا بطريق من الطرق ولا بسبب من سائر الأسباب كلها حقا مطلقا ولا إستحقاقا ولا دعوى ولا طلبا".(٩)

لدى سيدنا الحاكم سألت فاطمة المرأة أينة...زوجها الحاج عبد العليم بن...ليخلعها من عصمته وعقد نكاحه خلعا شرعيا على بدل من باقى صداقها عليه وهو من الذهب السلطاني عشرة دنانير وعلى بدل مما يستحق عليه من الدين بحجة شرعية مؤرخة فى...وعلى بدل من خمسة عشر ديناراً ذهباً سلطانياً جديداً مما إستحق عليه من الدين المكتتب على حجة شرعية...وأجابها لذلك وخلعها بعد معرفة الدخول والإصابة وصدر بينهما إقرار بعدم إستحقاق عام مطلق".(١٠)

وربما إتفق المختلعان على الخلع مقابل مبلغ من المال تدفعه الزوجة ، ويفترض فى هذه الحالة أن الزوجة كانت قد إستوفت كامل حقوقها . ولم يكن هناك ما يحول عندئذ بين الزوجة وبين قيامها

(٩) محكمة الباب العالى، سجل ٩٩ مادة ١٨.

(١٠) محكمة الباب العالى، سجل ٩٩ مادة ٥٧٨. وأيضا على سبيل المثال:

محكمة الباب العالى، سجل ٩٩ مادة ٨٨.

محكمة باب الشعرية، سجل ٥٩٥ مواد ٢٣٢٨ و ٢٥٥٦.

محكمة الصالحية النجمية، سجل ٤٥١ مواد ٦٦ و ١٩٧ و ٢٢٥.

محكمة الزاهد، سجل ٦٥٩ مادة ١٠٠٦.

بسداد جزء من المبلغ — وهو بدل الخلع — فى شكل عىنى . ومن ذلك : أن تمكن زوجها من بعض منقولات الزوجية الخاصة بها بعد الإتفاق على قيمتها .

"لدى المالكى سألت... أن يخلعها من عصمتة وعقد نكاحه خلعا شرعيا على براءة نمتة من أربعة دنانير ونصف دينار... وقبضت منه من الذهب السلطانى الجديد ستة دنانير باقى صداقها عليه قبضا شرعيا". (١١)

وهكذا كان التعويض جائزا فى الخلع ، وربما عوض المخالغ مختلفته فى مستحقاتها — أو بعضها — ببعض المنقولات أو بعقار وما حوى من منقول . وينطبق ذلك أيضا على المطلقة حينما كانت تعوض فى مستحقاتها بعد الطلاق . وبالمثل كانت المقاصة جائزة بين بدل الخلع المستحق للمخالغ والمبلغ المستحق للمختلعة عن حقوقها الزوجية .

"لدى الحنفى... أن يخلعها من عصمتة وعقد نكاحه على درهم فضة فى نمتة لها على الحلول... وتصادقا على أن آخر ما تستحقه المطلقة الموكلة المذكورة بنمة مطلقها المذكور من مؤخر صداق ومما تجمد

---

(١١) محكمة باب الشعرية، سجل ٥٩٥ مادة ١٦٢٤. وأيضا:

محكمة الباب العالى، سجل ٩ مادة ٣٨٦.

محكمة قناطر المباع، سجل ١٢٦ مادة ٦٩.

محكمة الصالح، سجل ٣١٥ مادة ٧١.

محكمة طولون، سجل ١٦٣ مادة ١٦٣.

لها عليه من كساوى وإتفاق ومن ساير حقوقها عليه بالزوجية وغيرها من حين بنائه بها وإلى تاريخه مبلغا قدره من الفضة الأنصاف مائة نصف واحدة وخمسون نصفا فضة إستحقاقا شرعيا عوضها فى نظير ذلك جميع...التى قدرها نصف قيراط من أصل أربعة وعشرين قيراطا على الشيوع...بناحية بسطامة بالمحلة الكبرى بجوار...المشتملة على مساكن وقاعة بها أربعة أنوال خشب ومنافع...".(١٢)

لدى المالكى...أن يخلع إبنتها مريم من عصمته وعقد نكاحه خلعا شرعيا أولا على ثلاثة دنانير ذهب فى نمتها له على الحلول وأجابها سؤاليها لذلك وخلع إبنتها...وأذن بقطر المخالع المذكور لشرايية السائلة المذكورة أن تتفع الثلاثة دنانير المذكورة الواجبة له عليها بمقتضى السؤال والجواب لإبنتها مريم المختلعة نظير ما تستحقه من باقى صداقها وقدره ديناران وكسوة متجمدة فى زمن العصمة قدرها دينار واحد إننا شرعيا".(١٣)

وقد يتفق المختلعان على إسقاط حق الزوجة فى نفقتها — وكسوتها — إلى حين الخلع . كما كان جائز لهما الإتفاق على إسقاط حق الزوجة فى نفقة العدة ، وذلك فى الأحوال التى كان الخلع فيها

(١٢) محكمة جامع الحاكم، سجل ٧٣٥ مادة ١٢٠. وأيضا:

محكمة الباب العالى، سجل ٣٩ مادة ٢٤.

محكمة الصالح، سجل ٣٣٧ مادة ٢٣٦.

(١٣) محكمة الزاهد، سجل ٦٥٩ مادة ١٠٣٦.



يتم أمام قاض حنفى أو مالكى . وتفسير ذلك أن الأحناف والمالكية  
يوجبون نفقة للمعتدة من طلاق بائن أو فسخ ، بينما إشتراط الشافعية  
و الحنابلة لوجوب نفقة العدة هنا أن تكون المعتدة حاملا . ولذلك  
ربما إتفق المختلعان على تحمل أحدهما نفقة الحمل إلى حين الوضع  
سواء كان المولود ذكرا أم أنثى . (١٤)

لدى الحنفى سألت حسنى المرأة بنت...زوجها...أن يطلقها طلاقاً  
واحدة على باقى صداقها عليه وعلى نفقة العدة وإن كانت حاملا إلى  
حين الوضع وأجاب سؤالها لذلك وطلقها الطلاق المسولة على العوض  
المذكور وإعترف بالدخول والإصابة...". (١٥)

لدى الحاكم الحنبلى سأل سائل شرعى الزينى منصور بن..أن يطلق  
زوجته الحرمة ليلا المرأة بنت...أن يطلقها من عصمته وعقد نكاحه

(١٤) المتعة ما تستحقه المطلقة على مطلقها بسبب الطلاق تطيبا لخاطرها  
وتسرية لها. وتقدر المتعة وفقا لحال المطلق، بينما تقدر فى المشهور  
عند المالكية والشافعية بحسب حال المطلقين يسرا وعسرا.  
راجع فيما سبق:

الحلبى، سابق الإشارة، ص ٦٧.

فتاوى قاضىخان، ج ١ ص ٣٧١-٣٧٢.

الشربينى، سابق الإشارة، ج ٣ ص ٥٧٦-٥٧٨.

البهوتى، الروض المربع، ص ٣٦٠.

شرح منتهى الإرادات، ج ٣ ص ١١٢.

(١٥) محكمة الباب العالى، سجل ٥ مادة ١١٩٥.

طلقة واحدة أولى على درهم فضة في نمته لها حالا فأجاب سؤاله  
لذلك وطلقها الطلقة المسولة على العوض المذكور وإعترف بالدخول  
والإصابة وثبت ذلك لدى الحاكم المشار إليه شهادة شهوده ثبوتاً  
شرعياً وحكم أيده الله تعالى بموجب ذلك في سقوط المتعة ونفقة العدة  
مالم تكن حاملاً حكماً صحيحاً شرعياً". (١٦)  
ولهذا الموضوع صلة بمسألة إثبات الحمل، ذلك أن إدعاء  
المختلعة - أو المطلقة - بحصول الحمل لم يكن كافياً ، وإنما كان  
عليها أن تثبته بالبينة أو يقر به المخالغ - أو المطلق - .  
لدى سيدنا الحاكم الشافعى إدعى الشمسى محمد... بالوكالة الشرعية  
عن الحرمة شراوية المرأة إينة... على شمس الدين بن... بأنه تزوج من  
موكلته المذكورة تزويجا شرعياً ودخل بها وأصابها وأنه أبانها من  
عصمته بينونة شرعية بخلع شرعى وأنها مشتملة منه الآن على حمل

(١٦) محكمة الصالح، سجل ٣١٥ مادة ٧١. وأيضاً على سبيل المثال:

محكمة الباب العالى، سجل ١٣ مواد ٧٢٧ و ٩٦٤ وسجل ٢١ مواد

٩٣ و ١٣٦٠ سجل ٩٩ مادة ٢٣٥.

محكمة قناطر السباع، سجل ١٢٠ مادة ٤٣٥.

محكمة باب الشعرية، سجل ٥٩٥ مواد ٢٢٢٧ و ٢٤٨٥.

محكمة باب السعادة والخرق، سجل ٤٠٥ مادة ٧٣٩ وسجل ٤١٣

مواد ٥٥٤ و ٥٥٨.

محكمة طولون، سجل ١٦٣ مواد ٩٧ و ١٦٣.

من مدة شهرين بقين على تاريخه ويطالب بأن يفرض لموكلته نفقة تكفيها بسبب الحمل المذكور إلى حين وضعه... فأجاب بالإنكار في ذلك فطلب من المدعى المذكور بيينة تشهد لموكلته بذلك فلم يأت بيينة فعرفه سيدنا الحاكم المشار إليه أعلاه أن الحمل لا يثبت بمجرد قول الموكلة وأنه لا بد من ثبوت ذلك شرعا ومنع المدعى المذكور من معارضة المدعى عليه المذكور إلى أن يثبت الحمل المذكور بالطريق الشرعى منعا شرعيا". (١٧)

ويحتاج الأمر لشئ من التفصيل حول الخلع على حضانة الأولاد ونفقاتهم . إن أحق الناس بحضانة الولد هي أمه ، غير أن حضانتها تلك تسقط إذا ما تزوجت من غير ذى رحم محرم للولد . وينبغي على الأم أن تلتزم بالقيود التى حددها الفقهاء على سفرها بالولد ، وهى القيود التى أسست على مصلحة كل من الولد وأبيه . ويستدل من وثائق القضاء الشرعى أنه كثيرا ما كان المختلعان يتفقان على بقاء الزوجة المختلعة حاضنة ولو تزوجت فيما بعد أو سافرت ، وهو إتفاق جائز وملزم للزوج المخالعة . (١٨)

---

(١٧) محكمة الزاهد، سجل ٦٥٩ مادة ٩٩٩. وأيضا:

محكمة قوصون، سجل ٢٩٤ مادة ٣٤٤.

(١٨) الحلبي، سابق الإشارة، ص ٦٦.

إين نجيم، البحر الرائق، ج ٤ ص ١٨٣-١٨٤ و ١٨٧.

الشرييني، سابق الإشارة، ج ٣ ص ٥٩٦ و ٥٩٨-٦٠٠.

البهوتى، شرح منتهى الإرادات، ج ٣ ص ١١٢.

وقد يشترط الزوج لبقاء الزوجة المختلعة حاضنة إذا  
ماتت أو سافرت إلزامها بالإتفاق على الولد . وربما قيد إتفاقه  
بشأن الحضانة بقيد زمني، وذلك بالإتفاق على بقاء الزوجة المختلعة  
حاضنة متزوجة كانت أو مسافرة طوال مدة الرضاع أو المدة التي  
إلتزم بالإتفاق خلالها على ولده وهو في حضانتها .

لدى الحاكم الحنبلي سألت الحرمة فاطمة إينة...زوجها الحاج على  
بن...أن يخلعها من عصمته وعقد نكاحه خلعة شرعية على باقى مالها  
من صداقها عليه الشاهد به كتاب الزوجية بينهما وعلى ما تجمد عليه  
من كسوة ونفقة من حين بنائه بها وإلى تاريخه فأجاب سؤالها لذلك  
وخلعها الخلعة المسولة على العوض المذكور وإعترف بالدخول  
والإصابة ثم قرر المخالغ المذكور لولده على الرضيع الذى رزقه منها  
فى نظير إرضاعه وحضانتها وسائر لوازمه الشرعية خلا الكسوة فإنها  
عليه فى كل يوم من الفضة الجديدة السليمانية معاملة بالعد بالديار  
المصرية نصف نصف تقريراً شرعياً مقبولا وأقامها حاضنة كاملة  
عزبة كانت أو متزوجة مسافرة كانت أو مقيمة مسافراً كان هو أو  
مقيماً لمدة سنتين كاملتين". (١٩)

(١٩) محكمة الباب العالى، سجل ٢١ مادة ١٨. وأيضاً:

مادة ١٢٩ وسجل ٤٩ مادة ١٨١٥ وسجل ٩٩ مواد ٨٩ و ٤٩٣.

محكمة بولاق، سجل ٣٦ مواد ١٢٥١ و ١٤٠٩.

محكمة باب الشعرية، سجل ٥٩٥ مادة ٢٣٤٥.

وهنا ينبغي ملاحظة مسألة الإتفاق على إسقاط نفقة الولد وإرضاعه عن الزوج المخالع . فقد إشتراط بعض متأخري الأحناف لصحة ذلك الإتفاق أن تحدد مدته . ومال آخرون - مستندين إلى قول لمحمد بن الحسن - إلى صحة الإتفاق ولولم تبين مدته ، وعندئذ فإنه الزوجة المختلعة تلتزم بإرضاع الولد مدة سنتين . ( ٢٠ ) ويتضح من الوثائق أن القضاة الأحناف كانوا قد إعتقوا ماذهب إليه أصحاب الرأي الأخير ، كما أجازوا الإتفاق على إسقاط نفقة الولد دون بيان المدة . غير أنه قد يتفق على إلزام الزوج المخالع بنفقة الولد وكسوته - وأجرة رضاعه - . وفي تلك الحالة فإن الزوج قد يحدد إلزامه بالإتفاق على ولده بالمدة التي يحق للزوجة المختلعة فيها التمسك بحضانه ولدها .

لدى سيدنا الحاكم سألت ست المنا المرأة بنت...زوجها شرف الدين بن...أن يطلقها...على باقى صداقها...وأجاب سؤالها لذلك...وشهد عليها ست المنا المرأة المذكورة أنها مادامت إينتها تقيم عندها كانت

---

(٢٠) الطبرى، سابق الإشارة، ص ٦٦ و ١٥٤-١٥٥.

إبن الشحنة، سابق الإشارة، ص ١٤٨ و ١٧٢.

فتاوى قاضيخان، ج ١ ص ٣٥٨ و ٤٧٤ و ٤٨٢.

الفتاوى الرملية، ج ١ ص ٥٤ و ٥٩ و ٦١.

إبن نجيم، البحر الرائق، ج ٤ ص ١٨٤.

البهوتى، الروض المربع، ص ٣٢٤.

شرح منتهى الإرادات، ج ٣ ص ١١١.



متبرعة بالإنفاق عليها وسائر لوازمها الشرعية... وشهد عليه أنه أقامها والدتها المذكورة حاضنة كاملة للبنت المذكورة عزبا كانت أو متزوجة مسافرة أو مقيمة مسافرا كان هو أو مقيما ويسقط حقه في طلب البنت المذكورة ما دامت والدتها متبرعة لهما بما ذكر أعلاه ثم أقر كل منهما الإقرار الشرعي أنه لا يستحق على الآخر حقا مطاقا". (٢١) إذا كنت قد عرضت فيما سبق لحالات الإتفاق على إسقاط سائر أو بعض حقوق الزوجة : فإن ما بيدي من وثائق يسمح لي بتفصيل آخر . فلم يكن هناك ما يحول بين المختلفين وبين مجرد الإتفاق على بدل الخلع من مال المهر أو غيره مثل : دين مستحق لها في ذمة الزوج . ولما كان مثل ذلك الإتفاق يخلو من الإشارة إلى

(٢١) محكمة الباب العالي، سجل ٥ مادة ١٠٩٣. وأيضا:

سجل ٤٩ مادة ١٨١٥ وسجل ٩٩ مادة ٤٩٣ وسجل ١٥٧ مادة ٥٣١.

محكمة بولاق، سجل ٣٦ مادة ١٢٥١.

محكمة قناطر السباع، سجل ١٢٦ مادة ٢٥٠٨.

محكمة باب السعادة والخرق، سجل ٤٠٥ مادة ٧١٩.

محكمة الزاهد، سجل ٦٥٩ مواد ١٢٣٢ و ١٢٤٩.

محكمة طولون، سجل ١٦٣ مواد ٦٢ و ١٣٨.

محكمة باب الشعرية، سجل ٥٩٥ مادة ٢٣٤٥.

راجع في سن إنتهاء الحضانة: فقرة ٣٥ من الكتاب، مسألة الزوجة والحضانة.

حقوق الزوجة فإن ما كان للمختلعين من حقوق بمقتضى عقد الزواج سيظل قائما . ومما يدعم هذا النظر أن مثل ذلك الإتفاق لم يكن يعقبه صدور تبار شرعى بين المختلعين . بينما كان مألوما فى الكثير من حالات الخلع الأخرى التى عرضت لها قيام كل من المختلعين — كما لاحظنا — بإبراء الآخر من سائر حقوق الزوجية التى لم يشملها الإتفاق .

"سأل سائل شرعى شهاب البدرى على بن... أن يخلع زوجته الحرمة فاطمة المرأة بنت... من عصمته وعقد نكاحه خلعا شرعيا على نصف فضة فى نمته لها بمهلة الحلول فأجاب سؤاله لذلك وخلعها الخلعة المسولة على العوض المذكور وإعترف الزوج المخالغ بالدخول والإصابة وشهد عليه بذلك وثبت لدى سيدنا الحاكم المالكى المشار إليه أعلاه دام علاه ثبوتا شرعيا وحكم أيده الله تعالى بموجب ذلك حكما صحيحا شرعيا تاما مرضيا وأشهد على نفسه الكريمة بذلك". (٢٢)

---

(٢٢) محكمة الباب العالى، سجل ٢١ مادة ٢٥. وأيضا:

نفس المحكمة، سجل ٤٩ مادة ١٢٣٣.

محكمة بولاق، سجل ٣٢ مادة ١٣٤٢.

محكمة قناطر السباع، سجل ١٢٢ مادة ١٥٧.

محكمة باب الشعرية، سجل ٥٩٥ مادة ٢٤٩٤.

محكمة الصالح، سجل ٣١٥ مادة ٧١.

محكمة البرمشية، سجل ٧١٠ مادة ١٧٣٩.

## المبحث الثانى الشروط والتعليق

### شرطا عدم الزواج والتسرى

١٧- إذا علم أنه لايجوز تعليق الزواج أو إضافته : فإنه يفترض أن نطاق البحث يدور حول الشروط : شروط الزواج ، وتعليق الطلاق بالشروط . ويمكننا أن نلاحظ من خلال وثائق القضاء الشرعى كيف أن مضمون الشروط والتعليق كان يعكس واقعا اجتماعيا محدد . وذلك بالنظر إلى علاقة تلك الشروط والتعليق ببعض الظواهر الاجتماعية، وصلتها بما كان للمرأة من مركز قانونى ومكانة اجتماعية . إن أغلب الشروط كان يقصد منها حماية مصالح الزوجة، وعلى وجه الخصوص الزوجة العائدة . فالعائدة أى تلك المطلقة باتنا التى كانت تعود إلى عصمة مطلقها - وبإستثناء ما سنلاحظه حول مهزها - غالبا ما كانت تعود بشروط تضمن لها بعضا من حقوقها أو مطالبها.

ويبدو أن ظاهرة تعدد الزوجات كان لها أثرها فيما نبهته هنا، كما كان لها أثرها فى المنازعات التى كانت تثار بسبب مطالبة الزوجة بمسكن شرعى . ذلك أن أكثر الشروط والتعليق إنتشارا كانت تلك التى يقصد منها الحيلولة بين الزوج وبين الزواج من امرأة أخرى . وفى مجتمع كان ما يزال على صلة وطيدة بنظام الرق فإن منع الزوج من التسرى - معاشره جازيته - كان رديفا لاشتراط عدم زواجه فى كثير من الأحوال .

ولاخلاف في أن توجه القضاة الشرعيين في إجازة تعليق الطلاق كان موافقا لرأى جمهور الفقهاء . فقد أجاز الجمهور ربط حصول الطلاق بوقوع أمر من الممكن وجوده في المستقبل . غير أن الأمر يختلف فيما يجوز إسعماله من شروط ، ذلك أن شرط عدم الزواج أو التسرى صحيح عند الحنابلة ، لأنهم يجيزون كل شرط لم يرد به نص خاص في التشريع الإسلامي طالما لم يكن مناقضا لمقتضى العقد . وخلافا للحنابلة فإن الأئمة أبو حنيفة ومالك و الشافعي كانوا قد أبطلوا هذا الصنف من الشروط . (٢٣)

(٢٣) إتفق الفقهاء على بطلان كل شرط كان منافيا لمقتضى العقد مثل: شرط عدم الإنفاق على ضررتها . وذهب الجمهور إلى بطلان كل شرط لم يرد به نص في القرآن أو السنة - وأيضا لم يجر به العرف وذلك عند الأحناف - . أما عند الحنابلة فكل شرط صحيح طالما لم يكن منافيا لمقتضى العقد أو نهى الشرع عنه، والشروط غير الصحيحة عندهم نوعان، نوع يبطل به العقد مثل: زواج المتعة، ونوع يبطل معه الشرط دون العقد مثل: شرط عدم الوطء. راجع في ذلك جميعه:

إين نجيم، البحر الرائق، ج٤ ص٢-٣.

إين رشد، سابق الإشارة، ج٢ ص٩٥-٩٦.

الشربيني، سابق الإشارة، ج٣ ص٣٠٠ و٤٢٦-٤٢٧.

البهوتي، الروض المربع، ص٣٠٧-٣٠٨ و٣٣٣-٣٣٥.

شرح منتهى الإرادات، ج٣ ص٤١-٤٤ و١٥٢-١٥٣.

ديوسف قاسم، سابق الإشارة، ص٢٠٢-٢٠٤.

والواقع أنه في أكثر من مسألة — كما سنلاحظ — كانت للحاجات الإجتماعية أثرها في مخالفة المتأخرين لما كان قد ذهب إليه أئمة مذاهبيهم . وعلى سبيل المثال : إشتراط إحدى الزوجات في عقد زواجها أمام قاض حنفى شرطين ، أولهما : ألا ينقلها من محل سكنها ، أما ثانيهما :

"...ولا يتزوج عليها بزوجة ولا يتسرى عليها بسرية من أى الأجناس كانت إلا برضاها الرضى الشرعى وتصادقا على ذلك..." (٢٤) ويمكننا أن نلاحظ كيف توسع المتأخرون من أتباع الأئمة الثلاثة في قبول تعليق الطلاق على شرط عدم الزواج أو عدم التسرى . إن فقيها مالكيًا له مكانته هو ابن رشد كان قد رجح صحة هذا الصنف من الشروط إستنادًا إلى قاعدة أصولية هي : " المشهور عند الأصوليين القضاء بالخصوص على العموم " . (٢٥) فإذا ما إنتقلنا إلى العصر العثماني : فإن الخطاب صاحب أحد أشهر كتب المالكية لم يتوقف عند إجازة شرط عدم الزواج أو عدم التسرى . إن

(٢٤) محكمة قناطر- المبيع، سجل ١٣٠ مادة ٤٢٦.

(٢٥) ابن رشد، سابق الإشارة، ج ٢ ص ٩٥-٩٦.

راجع فقرة ٢ من الكتاب ، مسألة الأساس الفقهي لرسوم القضاء، وذلك بخصوص تطور موقف الأحناف في مسألة اليمين المضافة. وينبغي ملاحظة أن للزوجة طلب فسخ زواجها عند عدم وقاء الزوج بما إشتراطته في زواجها.



الزوج عنده يكون قد أخل بشرط عدم التسرى إذا ما زنا بامرأة ، لأن الزوجة باشتراطها عدم التسرى " إنما إشتراطت ألا يجامع معها امرأة سواها " . وإجازة تعليق الطلاق على شرط عدم الزواج هو ما نقف عليه أيضا في الفتاوى الهندية ، وهى سفر جامع للفروع الصحيحة عند الأحناف . (٢٦)

ويتضح من الوثائق أن تعليق الطلاق على شرط عدم الزواج كان أحد أكثر التعليقات إنتشارا . ومن الواضح أن الزوجة كانت تقصد بذلك التعليق أمرين : ألا يجامع امرأة اخرى ، وألا يجمع فى عصمته امرأة سواها . ولذلك فإنها قد تشترط عدم زواجه عليها أو تسريه بأى سرية أو بياته فى غير منزله دون ضرورة . وقد يأتى شرط عدم الزواج ليشمل ما إذا تزوج عليها بنفسه أو بوكيل أو أجاز زواج فضولى — كما سيأتى — أو قيامه بإعادة إحدى مطلقاته إلى

---

(٢٦) ولابن رشد كلام قيم عن سبب إختلاف الفقهاء فى لزوم الشروط بسبب معارضة العموم للخصوص: "أما العموم فهو حديث عائشة "كل شرط ليس فى كتاب الله فهو باطل ولو كان مائة شرط". وأما الخصوص فهو حديث عقبة بن عامر "أحق الشروط أن يوفى ما استحللتم به الفروج". والحديثان صحيحان خرجهما البخارى ومسلم إلا أن المشهور عند الأصوليين القضاء بالخصوص على العموم ، وهو لزوم الشروط . راجع: ابن رشد، سابق الإشارة، ج٢ ص٩٥-٩٦. وأيضا: الفتاوى الهندية، ج١ ص٣٩٧.

الخطاب، سابق الإشارة، ج٣ ص٥١٨-٥١٩.

عصمته . غير أنه ربما كان الرجل متزوجاً من قبل ، فتشترط زوجته الجديدة ألا يجمع في عصمته امرأة ثالثة . (٢٧)

لدى الحنفى...وعلق على نفسه برضاه أنه متى تزوج عليها زوجة غيرها بنفسه أو بوكيله أو أجاز نكاح فضولى بقول أو فعل أو جمعها في عصمته على امرأة أخرى غير كلثوم المرأة ابنة محمد التى هي في عصمته الآن ...وأبرأت نمته من ثمن دينار مما تستحقه بنمته تكن حين ذاك طالقاً طلاقاً واحدة تملك بها نفسها". (٢٨)

لدى المالكي...وعلق الزوج المذكور على نفسه برضاه لزوجته فيه أنه متى تزوج زوجة غيرها بنفسه أو بوكيله أو بفضولى أو بوجه من الوجوه أو بطريق من الطرق أو تسرى عليها بسرية مطلقاً وثبت عليه أى شى منه وأبرأت نمته زوجته المذكورة من ثمن دينار من صداقها عليه تكن حين ذاك طالقاً طلاقاً واحدة تملك بها نفسها". (٢٩)

(٢٧) راجع فقرة ٢٥ من الكتاب، مسألة زواج الفضولى.

(٢٨) محكمة الزاهد، سجل ٦٥٩ مادة ١٥٧٠.

(٢٩) محكمة الباب العالى، سجل ٢١ مادة ١٠٠٥. وأيضاً على سبيل المثال:

سجل ٣٩ مادة ٢٦٥ وسجل ٤٩ مادة ٣٦٤٢ وسجل ٩٩ مواد ٤٩٧.

محكمة قناطر السباع، سجل ١٢٦ مواد ١٠٥٢ و ٢٦٦٣.

محكمة الصالح، سجل ٣١٥ مواد ٢٨ و ١١٤.

محكمة الزاهد، سجل ٦٥٩ مواد ١٠٠١ و ١٠٩٥ و ١١٠٤ و ١١٠٧ و ١٢٧٠.

محكمة باب السعادة والخرق، سجل ١٣ مادة ١٢٣.

## الشروط المتعلقة بالسكنى والتأديب

١٨- وما ذكرته آنفاً عن توجه القضاة غير الحنابلة فيما يجوز

إستعماله من شروط ينطبق أيضاً على الشروط المتعلقة بسكن الزوجية . وتبدو تلك الشروط فريدة بعض الشيء إذا ما قورنت بغيرها من الشروط . ووجه تفردا أنها كانت تشترط تارة لصالح الزوجة ، وتارة أخرى لصالح الزوج . فقد تشترط الزوجة سكناها فى محل سكنها أو سكن وليها ، فلا ينقلها الزوج إلى مسكن آخر بغير رضاها أو رضا وليها . وفى تلك الحالة فإنه كثيراً ما تقر الزوجة أو وليها بسقوط حقها أوحقه فى مطالبه الزوج بأجرة ذلك المسكن . غير أنه قد يكون الزوج قاصراً ، وكان من المألوف حينئذ أن يشترط وليه سكنى الزوجين فى كنفه .

وإذا ما إنتقلنا إلى الشرط المتعلق بتأديب الزوجة : فإن توجه القضاة الشرعيين فى إجازته لم يكن يثير خلافاً فقهيًا . وغالباً ما كان ذلك الشرط يصاغ على النحو التالى : " لا يضربها ضرباً مبرحاً يظهر أثره على جسدها " . فالضرب غير المبرح الذى " لا يكسر عظاماً ولا يشين جراحة ولا يقع على الوجه والمهالك " هو ما أجازته الفقهاء إستناداً للتشريع الإسلامى . (٣٠) وغاية الضرب التأديب ،

(٣٠) تفسير القرطبي، ج٣ ص١٧٤٢-١٧٤٣.

الشربيني، سابق الإشارة، ج٣ ص٣٤٣.

الصابوني، سابق الإشارة، ج١ ص٤٤١.

المقنسى، سابق الإشارة، ج٣ ص٢٥١.

فلا يجوز أن يأتي بغرض الإنتقام أو الإيذاء . لذلك كان يشترط في بعض الأحيان ألا يضربها " ضربا مبرحا في غيظ يظهر أثره على جسدها " . وربما كان مفيدا هنا أن نشير إلى أن تقييد الزوج عند استعماله حقه في تأديب زوجته كان أمرا قد تعارف عليه العرب قبل الإسلام . (٣١)

"لدى الحنفى...ثم توافق الزوج مع زوجته أنه لا يضربها ضربا مبرحا يظهر أثره على جسدها ولا ينقلها من محل سكنها التي هي فيه الآن وهي القاعة السفلية التي هي من جملة المكان الكاين بخط حارة...إلا برضاها وأنها مادامت في عصمته وهو ساكن معها بالقاعة لا تطالبه بأجرتها توافقا شرعيا". (٣٢)

"لدى الحنفى...وعلق لها على نفسه برضاها أنه متى تزوج عليها زوجة غيرها أو ضربها ضربا مبرحا يظهر أثره على جسدها في غيظ أو نقلها من تحت كنف الزينى منصور بمنزله الكاين بخط سويقة صاحب بغير رضاها وثبت ذلك عليه أو شى منه وأبرأت نمته من ثمن دينار من باقى صداقها عليه تكن ذلك طالقا طلقة واحدة

---

(٣١) وعلى سبيل المثال: كان على الزوج الإلتزام بحدود معينة في تأديب زوجته "وإلا عرض نفسه لمسائلة أهلها وربما لطلاقها منه". راجع: د.محمود سلام زناتى، نظم العرب فى الجاهلية وصدر الإسلام، ص ١٠٥-١٠٧.

(٣٢) محكمة الباب العالى، سجل ١٢٥ مادة ٢٢٩.

تملك بها نفسها تعليقاً شرعياً... (٣٣)

### شروط العائدات

١٩- فلننتقل إلى صنف من الشروط يبدو أنه كان يرد غالباً في عقود الزوجات العائدات وإن لم تخلو منه أحياناً عقود الأبقار . لقد لاحظنا أن مهر العائدة إلى عصمة مطلقها كان بصفة عامة أقل مقداراً مقارنة بتلك التي لم يسبق لها الزواج . وقد يتزايد الزوج فيشترط على زوجته ألا تطالبه بمهرها أو بما تبقى منه - بعد أداء معجله - مادامت الزوجة في عصمته . والانتقاص من المهر في حق من سبق لها الزواج ظاهرة كانت قد عرفتها المجتمعات العربية، ويبدو أن ما نلاحظه هنا لم يكن يخرج عن تلك الظاهرة . (٣٤) ذلك

---

(٣٣) محكمة الباب العالي، سجل ٣٩ مادة ٢٦٥ . وأيضاً:

مادة ٥٨ وسجل ٤٩ مادة ٣٦٤٢ وسجل ١٢٥ مادة ٢٧٠ .

محكمة قناطر السباع، سجل ١٣٠ مادة ٤١٩ .

محكمة الزاهد، سجل ٦٥٩ مواد ٩٩١ و ١٠٠١ و ١٠٩٥ و ١١٠٤ و ١٢٧٠ و

١٤٣٠ و ١٤٨٨ و ١٥٣٦ و ١٥٤٢ و ١٥٧٠ و ١٦٢٢ .

راجع فقرة ٣٤ من الكتاب، مسألة سفر الزوجة وشرط الأمن .

(٣٤) د. محمود سلام زناتى، سابق الإشارة، ص ٨٢ و ٣٠٤-٣٠٥ .

والانتقاص من مهر المرأة التي سبق لها الزواج ظاهرة ممتدة لاحظها

آخرون . راجع: إيوارد ولیم لاين، سابق الإشارة، ص ١٦٣ .



أن ما كان يشترطه الزوج فيما يتعلق بمهر زوجته العائدة لم يكن يعد حوبا كبيرا. ففي أحد العقود اشترط الزوج على زوجته العائدة إلى عصمته ألا تطالب بكامل مهرها مادامت في عصمته ، وأذنت الزوجة لزوجها السكنى معها في منزل كانت تمتلكه . ومن شأن ذلك الإنزاع المطلق — الخالي من ذكر عوض — أن يسقط حق الزوجة في مطالبة زوجها بأجرة المسكن ، بل إنه يسقط حقها في المطالبة بمسكن شرعى عند بعض الفقهاء كالشافعية . (٣٥)

"عادت الحرمة تركمان بنت... إلى عصمة مطلقها... على صداق قدره من الذهب السلطاني الجديد السليماني أربعة دنانير على حكم الحلول زوجها بإذنها ورضاها... ورضيت... وبأن لا تطالبه بالصداق المذكور مادامت في العصمة الرضى الشرعى المقبول وتصادقا على ذلك تصادقا شرعيا ثم شهدت الزوجة المذكورة عليها أنها أباحت لزوجها المذكور السكنى معها في منزلها الكاين بخط رغبة التبن إباحة شرعية مقبولة وشهد عليها بذلك". (٣٦)

وربما إرتضيت الزوجة شروط الزوج في مهرها، ورضيت بالسكنى مع أولاده من غيرها أو بالسكنى مع أبويه. وربما ذهبت

(٣٥) الشربيني، سابق الإشارة، ج٣ ص ٥٦٦-٥٦٧.

(٣٦) محكمة الباب العالى، سجل ٢١ مادة ٦٨. وأيضا على سبيل المثال:

محكمة الصالح، سجل ٣١٢ مادة ١٣٨٦ سجل ٣١٥ مادة ١٣٢٦.

محكمة الزاهد، سجل ٦٥٩ مواد ٤٨٢ و ١٥١٢ و ١٥٨٠ و ١٦٢٢.

إلى أبعد من ذلك حينما كانت تلزم نفسها شرعا بعدم المطالبة بمعجل مهرها .

لدى الشافعى عادت...إلى عصمة..ونذرت لله تعالى نذر...وقربة أنها  
إن أحيها الله تعالى بقية يومها هذا لاتطالب زوجها المذكور بالصداق  
المذكور مادامت فى عصمته".(٣٧)

والواقع أن توجه القضاة الشرعيين فى إجازة مثل تلك  
الشروط لم يكن يثير خلافا فقهيا . فقد أجاز جمهور الفقهاء كما  
لاحظنا الإتفاق على تأجيل كامل مبلغ المهر أو بعضه إلى حين  
إنقضاء الزوجية .

وقد يلحق الزوج بما شرطه على زوجته العائدة فى مهرها  
شروطا أخرى ومن ذلك : أن يشترط عليها عدم مطالبتها بنفقة  
كسوتها سوى شهر بشهر ، أو حصولها على حاجتها من الطعام —  
بأن تأكل معه — دون أن تطالب بتقديرها نقدا . والواقع أن وقت  
النفقة — وتقديرها — مسألة تختلف باختلاف الناس وأحوالهم . وما  
ذكره كثير من الأحناف من عدم جواز إجبار الزوج على تعجيل  
النفقة فى مدة لاتناسب حاله يتفق ورأى الجمهور . غير أن أكثر  
الفقهاء على أنه ليس للزوجة أن تطالب بتقدير نفقتها — نقدا أو عينا  
— مادام الزوج قد مكنها من حاجتها للطعام — والكسوة — على  
العادة . وهنا يبدو قدر من الخلاف مع الأحناف ، فللزوجة عند  
بعضهم أن تطالب بحصتها اليومية من النفقة — آخر كل مساء —

ولو كانت قد فرضت لها نفقتها كل شهر . (٣٨) ولكن ماذا لو شرط عليها وقت عقد الزواج حصولها على حاجتها من الطعام : " بأن تأكل معه تموينا من غير تقدير نقد " ؟ . يبدو أن الأمر كان محل خلاف بين الأحناف . إن كثيرا من عقود الزواج أمام القضاة الأحناف كانت تتضمن مثل ذلك الشرط .

لدى الحنفى... أن موكلته المذكورة أعلاه رضيت بأن تسكن مع زوجها المشار إليه أعلاه مع ابنته المصونة.. وبأن تأكل معهما تموينا من غير تقرير نقد من النقود ولا بفلوس وبأن لا تطالب زوجها المشار إليه أعلاه بكسوتها عليه إلا عند إستحقاقها شهرا بشهر". (٣٩)

غير أن بعض الأحناف كانوا قد ذهبوا إلى أن مثل ذلك الشرط غير لازم لأنه إشتراط قبل وجوب النفقة ، ومن المعلوم أن

(٣٨) ابن نجيم، البحر الرائق، ج٤ ص١٩٤-١٩٦.

الفتاوى الهندية، ج١ ص٥٤٧.

حاشية النسوقى، ج٢ ص٥١٣.

ابن رشد، سابق الإشارة، ج٢ ص٨٧.

الشربيني، سابق الإشارة، ج٣ ص٥٦١-٥٦٢ و٥٧٠.

البهوتى، الروض المربع، ص٣٦٠-٣٦١.

(٣٩) محكمة الصالح، سجل ٣١٥ مادة ١٣٢٦. وأيضا:

محكمة الباب العالى، سجل ٢١ مواد ٢٦ و ٤١ سجل ٣٩ مادة ٥٤١.

محكمة الصالح، سجل ٣١٢ مادة ١٣٨٦.

النفقة تجب للزوجة عند الحنفية كلما مكنت الزوج من نفسها . وتبعا لقولهم فإن للزوجة أن تطالب بتقدير نفقتها نقدا فيما بعد ولا عبرة لما شرطه الزوج . وقد لاحظ ابن نجيم كثرة لجوء الزوجات إلى القضاء الأحناف للمطالبة بتقدير نفقاتهن . (٤٠)

وقد يعلق الزوج طلاق زوجته على أحد الشروط مقابل ما شرطه على زوجته العائدة في مهرها ونفقتها . فلنلاحظ عقدا كان قد أبرم أمام أحد النواب المالكية :

"لدى المالكي عادت الحرمة مباركة بنت...إلى عصمة مخالعتها الحاج حسن بن...على صداق قدره من الذهب السلطاني الجديد عشرة دنانير على حكم الحلول...وقرر الزوج المذكور فيه لزوجته المذكورة فيه في نظير كسوتها عليه في كل شهر من الفضة الجديدة السلیمانية خمسة أنصاف تقريرا شرعيا ورضيت منه بذلك وبأن لا تطالبه بها إلا في إستحقاقها شهرا بشهر وأن تأكل معه تمويينا من غير نقد من النقود ولا فلوس وبأن لا تطالبه بستة دنانير من الصداق المذكور مادامت في العصمة الرضى الشرعى المقبول وعلق لها على نفسه برضاه أنه متى غاب عنها شهرا كاملا وتركها بلا نفقة ولا منفق شرعى وثبت ذلك عليه وحلفت اليمين الشرعية على ذلك وأبرأت نمته الزوجة المذكورة من ثمن دينار من صداقها عليه تكن حين ذاك طالقا طلاقة واحدة تملك بها نفسها تعليقا شرعيا". (٤١)

(٤٠) ابن نجيم، البحر الرائق، ج٤ ص ١٩١-١٩٢.

(٤١) محكمة الباب العالى، سجل ٢١ مادة ١١٣.

لقد لاحظنا كيف علق الزوج طلاق زوجته على شرط غيابه عن زوجته بلا نفقة أو منفق شرعى . ومثل هذا التعليق جائز عند المالكية — والشافعية أيضا — . ذلك أن فقهاء المالكية يجيزون التفريق بين الزوجين لعدم الإنفاق . فإذا ما غاب الزوج عن زوجته دون أن يترك مالا : فإن للزوجة أن تطالب بالتفريق . ماذا عن مدة الشهر التى ذكرت فى صيغة التعليق ؟. إن إمهال الزوج مدة شهر هو ما ذهب إليه بعض المالكية ، وذلك بغرض الإستيثاق من عدم قدرته على الإنفاق . لقد جرى تحديد نوع الطلاق فى الوثيقة بأنه طلاق تملك به المرأة نفسها ، وهو بهذا الوصف لا يكون إلا طلاقا بائنا . قد يقال كيف يكون طلاقا بائنا بينما يقع التفريق لعدم الإنفاق عند المالكية طلاقا رجعيا ؟ . فلنلاحظ كيف أن الزوجة كانت قد عادت إلى عصمة زوجها من خلع سابق ، والخلع يقع طلاقا بائنا بينونة صغرى عند المالكية . (٤٢) وهكذا فإن الزوجة تملك نفسها عند حصولها طلاقها المعلق ، لأنها بوقوعه تكون قد بانت بينونة كبرى .

(٤٢) د. أبو العينين، سابق الإشارة، ج٢ ص ٢٧٤-٢٧٦ و ٣٣٦.

إين رشد، سابق الإشارة، ج٢ ص ٨٣ و ١١٤.

أبو زهرة، الأحوال الشخصية، ص ٣٥٢-٣٥٤.

يقع الخلع طلاقا بائنا بينونة صغرى عند أكثر الفقهاء ، وذلك إذا لم يكن ثالثا أو مكملا للثالث .



ولدينا أكثر من ملاحظة ، الأولى : أنه غالبا ماكان يتفق على وقوع الطلاق طلقة واحدة تملك بها المرأة نفسها كما لاحظنا ، وهو ما يعنى وقوعه طلاقا بائنا بينونة صغرى إذا لم يكن مكملًا للثلاث . غير أنه فى أحوال أخرى — على قلتها — كان يتفق على وقوع الطلاق المعلق ثلاثا فتبين به الزوجة بينونة كبرى .

"لدى الحنفى أصدق أوده باشى طايفة مستحفظان مخطوبته ... صداقا قدره...وعلق الزوج على نفسه برضاه أن متى تزوج عليها زوجة أخرى وأبرأت نمته من ربع دينار من باقى صداقها عليه تكن طالقا طلاقا ثلاثا شرعيا". (٤٣).

أما الملاحظة الثانية : فإن شرط عدم الإنفاق لم يكن مقيدا بمدة الثلاثين يوما وغياب الزوج كما لاحظنا . فقد يعلق الطلاق على شرط عدم الإنفاق خمسة عشر يوما متصلة ولو لم يكن الزوج غائبا . وربما جرى ذلك التعليق أمام أحد القضاة الأحناف على الرغم من أن مذهبه لا يقر بالتفريق بين الزوجين عند عجز الزوج عن النفقة أو غيابه .

"لدى الحنفى...وعلق الزوج المذكور على نفسه برضاه لزوجته المذكورة أنه متى مضى خمسة عشر يوما متوالية ولم يدفع لها نفقتها المعينة أعلاه على الحكم المعين وثبت عليه شرعا وأبرأته من ربع عشر من باقى صداقها عليه تكن ذاك طالقا طلقة واحدة تملك بها

---

(٤٣) محكمة باب السعادة والخرق، سجل ١٣٤١ مادة ١٢٣.

راجع فقرة ٣٦ من الكتاب، مسألة فرق الزوجية.

نفسها تعليقاً شرعياً". (٤٤)

### شرط الإبراء من بعض المهر

٢٠- ويجدر بي أن أتوقف عند إحدى صيغ التعليق التي كانت قد إنتشرت في العصر العثماني . فكثيراً ما كان يجري تعليق الطلاق ، ثم يشترط الزوج - كما لاحظنا في أغلب التعليقات - لوقوع الطلاق عند حصول المعلق عليه قيام الزوجة بإسقاط بعض مهرها عنه . (٤٥)

(٤٤) محكمة البرمشية، سجل ٧١٠ مادة ٢٧٤٣. وأيضاً على سبيل المثال:

محكمة بولاق، سجل ٣٦ مادة ١٤٧٧.

محكمة قناطر السباع، سجل ١٢٦ مادة ٢٦١٢.

محكمة الزاهد، سجل ٦٥٩ مواد ٢٧٠ او ١٤٣٠ او ١٥٥٣.

(٤٥) على سبيل المثال:

محكمة الباب العالي، سجل ٣٩ مادة ٥٨ وسجل ٤٩ مادة ٣٦٤٢.

محكمة قناطر السباع، سجل ١٢٦ مواد ٨٠ او ١٠٥٢ او ٢٦٦٣

وسجل ١٣٠ مادة ٤١٩.

محكمة الزاهد، سجل ٦٥٩ مواد ١٠٩٥ او ١٠٤ او ١٤٣٧ و ١٤٨٨.

محكمة المصالح، سجل ٣١٥ مادة ٢٨.

محكمة الصالحية النجمية، سجل ٤٥١ مادة ٧٤٩.

محكمة باب السعادة والخرق، سجل ٤١٣ مادة ١٢٣.

لقد لاحظنا أن تأجيل بعض المهر إلى حين إنقضاء الزوجية كان أمرا جائزا وشائعا . ومن جهة أخرى : لا خلاف حول جواز تبرع الزوجة الرشيدة العاقلة بمهرها أو ببعضه . ولكن هل يصح شرط الإبراء إذا كان الزوج قد أوفى بالمهر كاملا قبل حصول المعلق عليه ؟ . إن الزوجة تكون عندئذ قد استوفت مهرها فكيف تسقط عن زوجها شيئا منه ؟ . لم يكن أمام ابن نجيم في مسألة حادثة كثيرة الوقوع — كما وصفها — إلا أن يستمد رأيه بالإجازة من أحكام البيوع : " فقد يقال أن الإبراء بعد الأداء ممكن لأنه لو دفع الدين إلى صاحبه ثم قال الدائن للمدين قد أبرأتك براءة إسقاط قال في الذخيرة صح الإبراء ويرجع المديون بما دفعه ذكره في كتاب البيوع " . (٤٦) ومما تجدر ملاحظته أن المبلغ الذي كان يتفق على إبراء نمة الزوج منه لم يكن كبيرا ، وإنما كان يتراوح غالبا بين ثمن وربع دينار . وفي اعتقادي أن شرط الإبراء المذكور كان قد تطور إلى أن أصبح صيغة شكلية ونمطا يحتذى ، وهو أمر له مثيله في الوثائق كما سنرى في حيل الخلع . ومما يدعم ذلك النظر أمران أولهما : أن شرط الإبراء المذكور كان يستبدل أحيانا بشرط آخر له أهميته ، هو أداء الزوجة يمينها على حصول الشرط الذي علق عليه الطلاق . لدى المالكي... وعلق على نفسه برضاه أنه متى غاب عنها شهرا كاملا بلا نفقة ولا منفق شرعى وثبت ذلك عليه وحلفت اليمين الشرعية على ذلك تكن حين ذلك طالقا طلاقا واحدة تملك بها نفسها

تعليقا شرعيا مقبولا القبول الشرعى وتصادقا على ذلك". (٤٧)  
والأمر الثانى : أنه كان يتفق أحيانا على قيام الولى الشرعى بالإبراء المذكور ، وذلك إذا ما تحقق الشرط المعلق عليه الطلاق قبل بلوغ الزوجة . ومثل ذلك الإبراء كان محلا للخلاف ، فقد أجازته المالكية ومنعه الأحناف والشافعية . (٤٨)

"وعلق الزوج المذكور على نفسه برضاه لزوجته المذكورة أنه متى جمعها فى عصمة امرأة غيرها بنفسه أو بوكيله أو بوجه من الوجوه أو بطريق من الطرق الشرعية كلها أو تسرى عليها بسرية من أى الأجناس كانت وثبت ذلك عليه أو شئ منه بالطريق الشرعى وأبرأت نمته والدتها العاقدة المذكورة قبل بلوغها أو زوجته المذكورة بعد بلوغها من ربع دينار من مؤخر صداقها عليه المعين لها تكن حين ذاك طالقا طلقة واحدة تملك بها نفسها تعليقا شرعيا". (٤٩)

### تعليق التفويض

٢١- إذا كان جائزا للزوج أن يفوض زوجته فى تطليق

(٤٧) محكمة الباب العالى، سجل ٢١ مادة ١١٣. وأيضا:

محكمة الزاهد، سجل ٦٥٩ مادة ١٢٧٠.

(٤٨) د. أبو العينين، سابق الإشارة، ج ١ ص ٣٥٣-٣٥٤.

راجع فقرة ٢٦ من الكتاب، مسألة الوكيل بالخلع ونطاق سلطته.

(٤٩) محكمة قناطر السباع، سجل ١٢٦ مادة ٢٦٦٣.

نفسها : فإنه علينا أن نسأل عن مدى جواز تعليق التفويض . (٥٠)  
 يستفاد من وثائق القضاء الشرعي أن القضاة كانوا يجيزون مثل ذلك .  
 وصيغة تعليق التفويض هنا أن يفوض الزوج زوجته في الطلاق -  
 بأن يجعل أمرها بيدها - إذا ما وقع الأمر الذي علق عليه الطلاق .  
 وليس ثمة خلاف إذا ما تصدى أحد القضاة الحنابلة لمثل ذلك ،  
 فالحنابلة يجيزون تعليق التفويض خلافا للشافعية . وتحتاج المسألة  
 عند الأحناف لشيء من التفصيل . فلنلاحظ هذه الوثيقة التي تضمنت  
 عقد زواج أمام أحد القضاة الأحناف :

"لدى الحنفى... وعلق الزوج المذكور على نفسه برضاه لزوجته  
 المذكورة أنه متى نقلها من تحت كنف والدها المشار إليه بغير رضاها  
 ورضى والدها وثبت ذلك عليه كان أمرها بيدها تطبيقاً شرعياً ملفوظاً  
 وتصادقاً على ذلك التصديق الشرعي المقبول وثبت جريان النكاح  
 بالمسمى على حكمه والتعليق المذكور". (٥١)

إن عبارة " أمرها بيدها " أفادت تفويض الزوجة في تطليق  
 نفسها ، ويقع هذا الطلاق عند الأحناف طلاقاً واحدة بآئنة ، وذلك إذا  
 لم يكن الزوج قد نوى طلاقاً معيناً . غير أن التفويض عند الأحناف  
 ينقضى أثره بانتهاء المجلس الذي صدر فيه التفويض ، وهكذا يقع

---

(٥٠) تفويض الطلاق هو إذن للزوج لزوجته في تطليق نفسها . ومثال تعليق  
 التفويض : قول الرجل لزوجته إذا حصل كذا فأمرك بيدك ، ومثال  
 إضافة التفويض : قوله لزوجته أمرك بيدك لمدة شهر .

(٥١) محكمة الباب العالي ، سجل ١٢٥ مادة ٢٧٠ .



التفويض باطلا إذا ما إنتهى مجلسه دون طلاق . وقد يتوهم أن حديث الأحناف عن التعليق بالمحبة ينسحب على غيره من صيغ التعليق . ذلك أن التعليق بالمحبة — وما شابهها — يقتصر أثره على المجلس لكونه تخييرا . (٥٢) غير أنه من الجلى أن تعليق التفويض — وإضافته — كان جائزا عند الأحناف . فقد جاز للزوج عندهم أن يفوض زوجته فى تطليق نفسها إذا ما وقع أحد الشروط كما إذا ضربها أو تزوج عليها أو غيرها من الشروط . جاء فى الفتاوى الهندية : " التفويض المعلق بشرط إما أن يكون مطلقا عن الوقت وإما أن يكون موقتا " ، ومن تطبيقاته : " جعل أمرها بيدها على أنه متى ضربها تطلق نفسها على وجه لا يكون بينهما خصومة الأزواج فطلقت نفسها بعد وجود الشرط يجب المهر ولو قال بغير خسران لا يجب المهر " . (٥٣)

(٥٢) يشمل التعليق بالمحبة عند الأحناف الأمور التى لا يمكن للزوج أن يطلع عليها أو يتيقن منها ، مثل : قوله لزوجته أنت طلق إن كنت تحبين كذا .

راجع: إين نجيم، البحر الرائق، ج٤ ص٢٩.

(٥٣) د. أبو العينين، سابق الإشارة، ج٢ ص٣٠٠-٣٠١.

الفتاوى الهندية، ج١ ص٣٩٠-٣٩٢ و٣٩٦ و٤٠١ و٤٢٣.

إين رشد، سابق الإشارة، ج٢ ص١١٨-١٢١.

الشربيني، سابق الإشارة، ج٣ ص٣٧٧-٣٧٨.

## إثبات التعليق وتجزئة أثره

٢٢- وربما كان مفيدا وضروريا هنا أن نعرض لمشكلة عملية كانت تعترض إثبات أحد الشروط الذى علق عليه الطلاق . لقد كان على الزوجة أن تثبت قيام زوجها بالتزوج عليها ، وذلك إذا ما كان قد فوضها فى الطلاق أو علق طلاقها بشرط زواجه من امرأة أخرى . غير أن الزوجة الأخرى - التى تحقق الشرط بزواجها - ليست خصما فى إثبات الزواج ، فهل تسمع الدعوى حينئذ أم لا ؟ . جاء فى الفتاوى الهندية: " فيه روايتان والأصح أنها لا تسمع " . وبالتالي فإنه لاسبيل أمام الزوجة لإثبات وقوع ذلك الشرط إذا ما أنكر الزوج حصوله أو تغييت الزوجة الأخرى عن الحضور أمام القاضى للإقرار بالزواج . (٥٤)

ويبدو أن سير القضاء الشرعى كان أقرب للرواية الأخرى التى أجازت سماع الدعوى . ويتضح من الوثائق أنه كان على الزوجة إثبات صدور التعليق من الزوج بالبينة . غير أن إثبات صدور التعليق وحده لم يكن كافيا لوقوع الطلاق ، فقد كان عليها أن تثبت أيضا حصول الشرط الذى علق عليه الطلاق وإلا ظلت فى عصمة زوجها .

لدى المالكى ادعت سكر المرأة لينة...على زوجها المعلم...أنه تزوج بها تزويجا شرعيا ودخل بها وأنه علق لها تعاليفا من جملتها أنه متى تزوج عليها زوجة غيرها أو رد عليها مطلقة من مطلقاته وثبت عليه

شى من ذلك وأبرأت نمته من ثمن دينار أو من نصف واحد مما تستحقه بذمته تكن حين ذاك طالقا طلقة واحدة تملك بها نفسها وأنه أعاد من مطلقاته وأنها بمقتضى ذلك باينة منه وسألت الحاكم الشرعى أن يرتب على ذلك مقتضاه...". (٥٥)

لدى مولانا قاضى القضاة إدعت دايدة خاتون إينة... على زوجها رجب بن... من جماعة مستحفظان بمصر بأنه بعد بنايه بها والدخول عليها علق على نفسه برضاه أنه لا يتسرى بجارية من جواريه ولا يبيت عند إحداهن وينكحها ومتى فعل ذلك تكن الزوجة منه طالق وأنه تكرر ذلك الفعل منه مرات ووقع المعلق عليه وطالبته طلاقها... فأجاب بالإنكار فى ذلك وكلفها ثبوت ذلك فأحضرت... وأشهدتهما فأقام كل منهما شهادته بمعرفة المدعى عليه وصدور التعليق المذكور على حكمه المذكور منه لزوجته المذكورة شهادة شرعية مقبولة وطلب منها بيينة تشهد عليه بالتسرى والدخول بالجوارى والفعل معهن فعجزت عن ثبوت ذلك وعرفها مولانا الحاكم المشار إليه أنها باقية فى عصمته لم يقع الطلاق". (٥٦)

وغالبا ما كان يتفق على جملة من الشروط وحصول الطلاق عند وقوع أى شرط منها . وفى بعض الأحيان كان يتفق على حصول الطلاق عند وقوع بعض تلك الشروط دون البعض الآخر .

(٥٥) محكمة الزاهد، سجل ٦٥٩ مادة ١٤٥٧.

(٥٦) محكمة الباب العالى، سجل ١٥١ مادة ١٢٨٢.

وعلى سبيل المثال : قد يستثنى شرط عدم الضرب من وقوع الطلاق . وقد يستثنى شرط عدم الزواج ويتفق على أنه إذا ما تحقق ذلك الشرط كان على الزوج أن يطلق زوجته الجديدة .

لدى المالكى...وعلق الزوج المذكور على نفسه بلفظه أنه متى تزوج عليها زوجة غيرها بنفسه أو وكيله أو بوجه من الوجوه أو بطريق من الطرق أو ضربها ضربا مبرحا فى غيظ يظهر أثره على جسدها أو منع أهلها زيارتها الزيارة المعتادة وثبت عليه شى منه وأبرأت ذمته زوجته من ربع دينار من باقى صداقها عليه تكن التى يتزوجها طالقا وفى الباقيين المذكورين تكن هى طالقا طلقة واحدة تملك بها نفسها". (٥٧)

وكما سيأتى فقد كانت للخلافات الفقهية بعض الأثر على أحكام القضاة فى مسألة التعاليق . ويبدو أن بعض الشروط كانت غير لازمة عند بعض القضاة — مثل : بعض الأحناف — وفقا لما يرونه فى مذهبهم . ومن ذلك : شرط عدم قيامه بإعادة إحدى مطلقاته لعصمته ، ويمكننا أن نضيف إليه الإتفاق على قيامه بتطليق كل امرأة يتزوجها فيما بعد . (٥٨)

---

(٥٧) محكمة الزاهد، سجل ٦٥٩ مادة ١٦٢٢. وأيضا:

مادة ١٢٧٠.

(٥٨) راجع فقرة ٣٦ من الكتاب، مسألة فرق الزوجية.

## الفصل الرابع

### ولاية التزويج والواقع الإجتماعى

المبحث الأول : ولاية الثيبات والأبكار  
التزويج بين الأولياء والقضاء

المبحث الثانى : الوكالة والفضالة فى الزواج  
الوكيل فى الزواج ونطاق إلتزامه – زواج الفضولى



## المبحث الأول ولاية الثيبات والأبكار

### التزويج بين الأولياء والقضاة

٢٣- كان على القضاة كما يتضح من الوثائق - التثبت من أن العائدة - أى المطلقة التى تعود إلى عصمة مطلقها - قد رضيت بالزواج . وقد إتفق أغلب الفقهاء على عدم جواز إجبار الثيب - أى التى زالت بكارتها بالوطأ - البالغة على الزواج . (١) وكثيرا ما كان القاضى يتولى تزويج العائدة بإننها ورضاها ، وذلك باستثناء بعض الحالات التى كانت العائدة فيها تتزوج بواسطة وليها الشرعى كالأب أو الأخ .

لدى الحنبلى عادت الحرمة رومية المرأة بنت... إلى عصمة مخالعتها... محمد بن... عودا شرعيا على صداق قدره من الذهب السلطانى الجديد المرادى معاملة تاريخه بالديار المصرية ثمانية دنانير يحل لها عليه بموت أو فراق زوجها له على ذلك بإننها ورضاها مولانا الحاكم الحنبلى المشار إليه أعلاه بحكم أنه لا ولى لها إلا الشرع الشريف

(١) الحلبي، سابق الإشارة، ص ٤٦.

فتاوى قاضيخان، ج ١ ص ٢٨٣ و ٣٠٢.

الرملى الشافعى، سابق الإشارة، ج ٦ ص ٢٢٩.

الشريينى، سابق الإشارة، ج ٣ ص ٢٠٠-٢٠١.

ديوسف قاسم، سابق الإشارة، ص ١٨٤-١٨٥.

تزويجا شرعيا مقبولا من الزوج المذكور القبول الشرعي...". (٢)  
 "عانت الحرمة بدور بنت... إلى عصمة مخالعتها محمد بن... على  
 صداق قدره... أعادها له بذلك بلفظ التزويج والداها منصور المذكور  
 تزويجا شرعيا وقبله الزوج المذكور من نفسه قبولا شرعيا والله مع  
 المتقين...". (٣)

ويفترض في الأحوال التي قام فيها القاضي — غير الحنفى —  
 بتزويج العائدة أو الثيب البالغة أنها كانت قد عدت الأولياء . وهو  
 الافتراض الذي أفصحت عنه كثير من الوثائق وإن سكنت بعضها  
 عنه . ومن المعلوم أن الجمهور لا يجيزون إنعقاد الزواج بعبارة  
 المرأة ، وإنما ينبغي أن يباشره وليها الشرعي فإن لم يوجد إنتقلت  
 الولاية للقاضي . وهنا تكمن الملاحظة ، فافتراض إنعدام الأولياء في  
 أكثر تلك الزيجات أمر قد لا يتفق دائما والواقع . فمن جهة : للمرأة  
 البالغة أن تزوج نفسها عند الأحناف ، وهو ما يمكن أن نلاحظه —  
 رغم ذلك — على نحو محدود في عقود العائدات . و من ذلك :

(٢) محكمة الباب العالي، سجل ٤٩ مادة ٢١٢٠.

(٣) محكمة الباب العالي، سجل ٢١ مادة ٤١. وأيضا:

مواد ٢٦ و ٣٦ و ٦٨ و ١١٣ و ١٠٠٥ و سجل ٩٩ مادة ٥ و سجل ١٢٥ مادة ١٢٦٤.

محكمة باب الشعرية، سجل ٥٩٥ مادة ١٨٧٦.

محكمة الصالحية النجمية، سجل ٤٥١ مواد ٤ و ٦ و ١٧ و ٢٠٣.

محكمة الزاهد، سجل ٦٥٩ مواد ٩٩١ و ١٢٧١.

لدى الحنفى عادت الحرمة حورية المرأة ابنة... إلى عصمة زوجها سابقا هو أبو النصر بن... عودا شرعيا من خلع سابق على صداق قدره ديناران إثنان لها على موت أو فراق زوجته نفسها بذلك تزويجا شرعيا وقبله الزوج المذكور لنفسه على ذلك قبولا شرعيا...". (٤) ومن جهة أخرى : فإن الفقهاء غير الشافعية يجعلون ولاية التزويج للولى الأبعد ، وذلك إذا ماعضل الوالى الأقرب أو غاب غيبة منقطعة أو لم يعد أهلا للولاية . (٥) قد يبدو مما أعرضه أنه

---

(٤) محكمة الباب العالى، سجل ٣٩ مادة ٣٤. وأيضا:

مادة ٥٤١ وسجل ١٣ مادة ٨١٦.

محكمة بولاق، سجل ٣٢ مادة ١٧١٨.

محكمة قناطر السباع، سجل ١٢٦ مادة ٢٦١٢.

محكمة الصالح، سجل ٣١٥ مواد ١١٤ و ١٢١.

محكمة الزاهد، سجل ٦٥٩ مواد ١٤٢٠ و ١٤٣٧.

(٥) تثبت ولاية الإجماع عند الشافعية للأب والجد، وعند المالكية للأب أو وصيه. وعند الأحناف والحنابلة للعصبات. وعضل الولى هو إمتناعه عن تزويج البالغة العاقلة من كفاء دون عذر شرعى. راجع فى ذلك. إين نجيم، الأشباه والنظائر، ص ١٦٠ و ١٧٩. الفتاوى الهندية، ج ١ ص ٢٨٤.

الشربينى، سابق الإشارة، ج ٣ ص ٢٠٧.

أبو زهرة، الولاية على النفس، ص ١٦٦-١٦٧.

المقدسى، سابق الإشارة، ج ٣ ص ١٧١-١٧٢.

كان يجرى التخفيف مما إشتراطه الجمهور من وجوب إنعقاد زواج المرأة بعبارة الولي الشرعي . وإذا كان ذلك صحيحا : فإننا أمام مسألة أخرى كانت قد خضعت لتأثير الواقع الإجتماعي . غير أنه ربما كان علينا أن نضع تلك الملحوظة جنبا إلى جنب مع ماسنلاحظه في مسألة الوكالة في الزواج . (٦)

إذا إنتقلنا إلى زواج الأبرار : فإن الملاحظة هنا أن شرط خلو المرأة من موانع الزواج الشرعي كان يشار إليه كثيرا في عقود الزواج المبرمة أمام القضاة الأحناف . إن مثل ذلك الشرط كان محل إجماع الفقهاء ، ويبدو أن تفسير تلك الملحوظة يعود إلى أن الأحناف كانوا قد أجازوا للبكر البالغة أن تزوج نفسها خلافا للجمهور . (٧) وهكذا كان على البكر البالغة أن تقر أمام القاضي الحنفى بخلوها من كل مانع للزواج — بألا تكون مثلا معتدة أو زوجه للغير — ، وأن

(٦) راجع فقرة ٢٤ من الكتاب، مسألة الوكيل في الزواج ونطاق إلتزامه.

(٧) يبطل الزواج إذا كانت المرأة محرمة على الرجل تحريما قطعيا، ويقع

فاسدا عند بعض الفقهاء إذا كان دليل التحريم ظنيا مثل: الزواج من

أخت المطلقة التي لا تزال في عنتها. راجع:

فتاوى قاضيخان، ج١ ص٣٠٣.

د. أبو العنين، سابق الإشارة، ج١ ص١٤٥.

أبو زهرة، الأحوال الشخصية، ص٥٧-٥٨.

البهوتى، الروض المربع، ص٣٠٠.

تؤدي يمينا على ذلك احتياطا . وينبغي ملاحظة أن إقرار المرأة بخلوها من موانع الزواج لم يكن أمرا قاصرا على البكر البالغة . فقد كان على الثيب البالغ أن تقر أحيانا بذلك أو بانقضاء عدتها من زواج سابق .

لدى الحنفى أصدق العلى على بن...مخطوبته الحرمة جهان المرأة ابنة...على صداق قدره...زوجت نفسها له بذلك تزويجا شرعيا وقبله الزوج المذكور لنفسه على ذلك قبولا شرعيا...ونذلك بعد أن أقرت بخلوها من كل مانع شرعى وحلها للأزواج وحلفت على هذا اليمين الشرعية احتياطا وشمل جريان النكاح بالمسمى على حكمه".(٨)  
"بعد أن أقرت فاطمة المرأة بنت...أنها خالية من نكاح وغيره وحلها للأزواج حلفت على ذلك اليمين الشرعية عادت إلى عصمة مختلعا...".(٩)

ويتضح من وثائق القضاء الشرعى أن الأب كان يزوج ابنته البكر الصغيرة وكذا ابنه الصغير . وجمهور الفقهاء على جواز مثل

---

(٨) محكمة الباب العالى، سجل ٣٩ مادة ١٢٧.

(٩) محكمة الصالح، سجل ٣١٢ مادة ١٨٢٦. وأيضا:

محكمة الباب العالى، سجل ٣٩ مادة ٢٦٥ وسجل ١٢٥ مادة ٢٢٩.

محكمة مصر القديمة، سجل ٩٤ مادة ٨٩٧.

محكمة قناطر السباع، سجل ١٢٦ مادة ٢٦١٥.

محكمة الصالحية النجمية، سجل ٤٥١ مادة ١٠٣.

محكمة طولون، سجل ١٦٣ مادة ١٦٩.



ذلك ، ومن اليسير تفهم إتفاقهم على ذلك الحكم إذا علم أساس خلافهم حول ولاية التزويج . لقد إعتد الجمهور بالبكارة، وتبعاً لذلك فإن زواج البكر البالغة أمام القاضى غير الحنفى كان يتم بواسطة وليها الشرعى كأبيها أو أخيها . فإذا لم يكن لها ولى شرعى : فإن القاضى كان يتولى تزويجها كما يتضح من الوثائق . (١٠)

لدى الحنبلى أصدق...مخطوبته...صداقا قدره... زوجها بإننها  
ورضاها بشهادة الشاهدين المذكورين أعلاه والداها المذكور أعلاه  
تزوجا شرعيا...". (١١)

لدى المالكى أصدق...مخطوبته...البكر القاصر صداقا قدره... زوجها  
له بذلك بولاية الإيجاب عليها شرعا والداها المذكور تزوجا  
شرعيا...". (١٢)

لدى المالكى...زوجها منه بذلك سيدنا ومولانا الحاكم المالكى بإننها له

(١٠) للرملى الشافعى، سابق الإشارة، ج٦ ص٢٢٨-٢٢٩.

ابن رشد، سابق الإشارة، ج٢ ص١١٣.

الشربينى، سابق الإشارة، ج٣ ص٢٠٠-٢٠١.

البهوتى، سابق الإشارة، ص٣٠١-٣٠٢.

النوى، المجموع شرح المهذب، ج١٧ ص٢٦١.

ديوسف قاسم، سابق الإشارة، ص٨٤-٨٥.

(١١) محكمة الصالح، سجل ٣١٥ مادة ١٤٥٠.

(١٢) محكمة الزاهد، سجل ٦٥٩ مادة ١٦٢٢.

فى ذلك ورضاها بشهادة شهوده تزويجا شرعيا... (١٣)

وإذا كان الجمهور قد إعتدوا بالبكارة فى ولاية التزويج : فإن الأحناف كان رائدهم الصغر . وهكذا فإن البكر البالغة عندهم تزوج نفسها بعبارتها بخلاف البكر الصغيرة . غير أنهم إستحبوا قيام الولي بتزويج البكر البالغة . (١٤) ولذلك فإنه من المألوف فى وثائق الزواج أن نلاحظ بكرا بالغة وقد زوجها وليها الشرعى أمام أحد القضاة الأحناف . وفى مثل تلك الحالة فإن القاضى كان يتثبت من إننها لوليها بالتزويج . كما كان مألوفاً أن تأذن البكر البالغة لوليها الشرعى بالزواج ، وذلك إذا ماكانت إحدى العتيقات . وهو أمر يمكن تفسيره بالصلة بين المعتق — أو عصبته الذكور — والعتيق .

لدى الحنفى أصدق...سلطان بن على الرايس عن ولده القاصر لصلبه عبد الجواد البكر القاصر إينة منصور بن...صداقا جملته..زوجها عبد الجواد المذكور على ذلك والدها المذكور بولايته الشرعية تزويجا

---

(١٣) محكمة الزاهد، سجل ٦٥٩ مادة ١٥٣٦. وأيضا:

محكمة بولاق، سجل ٣٢ مادة ٣٢٤.

محكمة قناطر السباع، سجل ١٢٦ مادة ٤٦ و ٨٠.

محكمة الصالح، سجل ٣١٢ مادة ١٣٨٦.

محكمة الزاهد، سجل ٦٥٩ مواد ١٠٩٥ و ١٤٢٧ و ١٤٨٢ و ١٥٧٨ و ١٥٨٠.

(١٤) الحلبي، سابق الإشارة، ص ٤٦.

فتاوى قاضيخان، ج ١ ص ٢٨٣ و ٣٠٢.

سبط بن الجوزي، سابق الإشارة، ص ١١٠-١٢١.

شرعيا وقبله لعبد الجواد المذكور أبوه بولايته الشرعية...". (١٥)  
 لدى الحنفى أصدق الزينى عبد الغنى...مخطوبته الحرمة منا المرأة  
 بنت...صداقا قدره...زوجها له على ذلك بإئنها ورضاها والدها  
 المذكور أعلاه بشهادة شهوده تزويجا شرعيا وقبله الزوج المذكور  
 أعلاه لنفسه على ذلك قبولا شرعيا والله مع المتقين...". (١٦)  
 وقد يكون للمرأة أكثر من ولى شرعى على درجة واحدة من  
 القرابة ، فيصح زواجها بولاية أحدهما بعد تنازل الآخر له . ويتضح  
 من الوثائق أن الأم كانت تزوج إبناتها البكر القاصر أمام القضاة  
 الأحناف بولايته عنها شرعا ، وذلك بعد أن تؤدى الأم يمينا على

(١٥) محكمة الباب العالى، سجل ٤٩ مادة ٣٦٤٢.

(١٦) محكمة الباب العالى، سجل ٩٩ مادة ٥. وأيضا على سبيل المثال:

محكمة بولاق، سجل ٣٢ مادة ٥٠١ وسجل ٣٦ مادة ١٦٧٩ و ١٦٨٣

وسجل ٦٢ مادة ١١٢١.

محكمة قناطر المباع، سجل ١٢٦ مواد ٢٩ و ٧٧٨ و ٢٦١٥ وسجل ١٣٠

مادة ٣٣٠.

محكمة للزاهد سجل ٦٥٩ مواد ١٠٠١ و ١٢٧٠ و ١٤٣٠ و ١٤٨٨ و

١٥٤٢ و ١٥٤٥ و ١٥٧٠.

محكمة طولون، سجل ١٦٣ مواد ١٤٢ و ١٤٣ و ١٦٠ و ١٨٩.

محكمة الصالح، سجل ٣١٥ مادة ٢٨ وسجل ٣٣٧ مادة ٤٩.

محكمة البرمشية، سجل ٧١٠ مواد ١٠٨٠ و ١٣٧٩ و ٢٧٣٥.

### إنعدام غيرها من الأولياء. (١٧)

"لدى الحنفى... زوجها له بذلك على حكمه عمها موسى المذكور بحكم أنه لا ولى لها غيره وأخوه شريف الحاضر بالمجلس المجيز ذلك والتراضى بتقديم أخيه المذكور عليه فى ذلك". (١٨)

"لدى الحنفى... زوجها له على ذلك بالولاية الشرعية فى ذلك والدتها الحرمة... المرأة إينة... حسب إخبار والدتها المذكورة بأنه ليس لها ولى غيرها وحلفها على ذلك اليمين الشرعية احتياطاً". (١٩)

- 
- (١٧) إذا اجتمع أولياء من درجة واحدة فمن المستحب أن يقدم الأكبر سناً والأورع والأعلم، فإن تنازعوا أقرع بينهم. وإذا لم تكن للمرأة عصبية إنتقلت الولاية للأم عند الأحناف، ثم للأخت لأب وأم ثم للأخت لأب ثم لولد الأم ثم لذى الأرحام ثم للحاكم. راجع: ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٣ ص ١٣٣.
- البهوتى، الروض المربع، ص ٢٠٣.
- النووى، سابق الإشارة، ج ١ ص ٢٥١-٢٥٢.
- (١٨) محكمة بولاق، سجل ٣٦ مادة ٢٨٣.
- (١٩) محكمة قناطر السباع، سجل ٢٢ مادة ١٠٥. وأيضاً: سجل ٢٦ مادة ٢٦٦٣.

## المبحث الثانى

### الوكالة والفضالة فى الزواج

#### الوكيل فى الزواج ونطاق التزامه

٢٤- إذا علم أن الفقهاء كانوا قد أجازوا الوكالة عن الرجل البالغ فى الزواج : فإن البحث هنا إنما يدور حول الوكالة عن المرأة. من الجلى أن القضاة الأحناف كانوا قد أجازوا للمرأة البالغة أن توكل رجلا عنها فيتولى تزويجها . وهكذا فإنه رغم إختلاف الروايات عن أئمة الأحناف فى تلك المسألة فقد رجع المتأخرون الرواية التى تضمنت جواز الوكالة عن المرأة فى الزواج . (٢٠) وربما كان علينا أن نربط بين ذلك الترجيح وبين ما يمكن وصفه بتوجه عام لدى متأخرى الأحناف . إننا سنلاحظ فى أكثر من موضوع أن الإطار الضيق الذى حدده أئمة الأحناف فى بعض مسائل الوكالة - والحكم

---

(٢٠) ذكر صاحب المجموع الشافعى: "المرأة لا تتوكل فى قبول النكاح ولا فى إيجابه، قال أبو حنيفة إذا وكل الولي امرأة فى إيجاب النكاح أو وكلها الزوج فى القبول صح". وذكر البهوتى الحنبلى أنه لا يصح زواجها إذا وكلت غير وليها ، إلا إذا : "حكم بصحته حاكم أو كان المتولى للعقد حاكما". راجع:

د. أبو العينين، سابق الإشارة، ج١ ص ٢٠٧-٢٠٨.

البهوتى، الروض المربع، ص ٣٠١-٣٠٣.

النووى، سابق الإشارة، ج١ ص ٢٥٠.



على الغائب - لم يستقر على حالة .

وقد توكل المرأة شخصا ليزوجها أمام أحد قضاة الأحناف ، وربما كان وليها الشرعى حاضرا فى مجلس العقد بل وشاهدا على التوكيل نفسه . غير أنه كثيرا ما كانت المرأة توكل أحد أوليائها كأبيها أو أخيها فى تزويجها . ويبدو أنه كان مرغوبا أن يتولى أحد الرجال تزويج المرأة البالغة ، وسواء كان الرجل وليا شرعيا فوكلته أو رضيت بولايته فأنت له بتزويجها . وينطبق ذلك أيضا على العتيقات البالغات ، وقد أكثرن من توكيل الرجال فى تزويجهن أمام القضاة الأحناف .

لدى الحنفى عادت...على صداق قدره من الفلوس الجدد النحاس  
معاملة تاريخه بمصر المحروسة ثمانماية نصف وسبعة وثلاثون نصفا  
الحال منها ثلثماية نصف وخمسة وعشرون نصفا مقبوضة لها بيد  
وكيلها... الثابت توكيله عنها فى ذلك ومما ينكر فيه لدى مولانا الحاكم  
المشار إليه بشهادة...قبضا شرعيا بإعترافه بذلك بشهوده الإعتراف  
الشرعى زوجها له بذلك وكيلها المذكور وقبله الزوج المذكور لنفسه  
على ذلك قبولا شرعيا...".(٢١)

لدى الحنفى أصدق...صداقا قدره من القروش... زوجها له بذلك  
على حكمه وكيلها الحاج منصور بن محمد الحلفاى الثابت توكيله  
عنها بشهادة أخيها على والحاج سليمان بن على الحصرى...

تزويجا شرعيا... (٢٢)

إذا إنقلنا إلى إطار أوسع فإننا سنلاحظ كيف كان للولي الشرعي أن يوكل غيره في تزويج المرأة الخاضعة لولايته - وفي قبض مهرها - . وينطبق ذلك أيضا على الأم حينما كانت تتمتع بالولاية الشرعية عن البكر القاصر وفقا لما قرره الأحناف كما

(٢٢) محكمة بولاق، سجل ٣٦ مادة ٢٠١. وأيضا:

- محكمة الباب العالي، سجل ١٢٥ مادة ١٢٦٤ وسجل ١٥١ مادة ٦٨١.  
محكمة بولاق، سجل ٣٢ مادة ١٧٥٧ وسجل ٣٦ مواد ٢٧٨ و ١٦٨٠.  
محكمة قناطر السباع، سجل ١٣٠ مواد ٣٧٧ و ٤٠٠ و ٤٢٤ و ٤٢٦  
وسجل ١٥٣ مادة ٩٧٢.  
محكمة باب الشعرية، سجل ٥٩٥ مادة ٢٣٠٤.  
محكمة الصالح، سجل ٣٣٧ مواد ٤ و ٦ و ٣٠ و ٤٨ و ٧٤ و ٧٩ و ١١٤  
و ١٢٥ - ١٢٦ و ١٢٨ و ١٤٣.  
محكمة طولون، سجل ١٦٣ مواد ٧٠ و ٨٥ و ١٦٩.  
محكمة جامع الحاكم، سجل ٧٣٥ مواد ١٥١ و ٦٣٠.  
محكمة قوصون، سجل ٢٩٤ مواد ٧١ و ٨٤ و ٨٥ و ٩٥ و ١٧٣ و ٣٣٩.  
محكمة باب السعادة والخرق، سجل ٤٠٥ مواد ٧٣٣ و ٧٦٤ وسجل ٤١٣  
مواد ١٦ و ٤٩ و ٥٦٥ و ٥٧٥ و ٥٨١.  
محكمة الزاهد، سجل ٦٥٩ مواد ١٥١٢ و ١٥٨٥.

لاحظنا ، وعلى المعتقد بصفته الولي الشرعي عن معتوقته . ولم يكن هناك ما يحول دون أن يتولى التزويج عاقد واحد ، فيكون وليا عن أحد الزوجين ووكيلا عن الآخر . (٢٣)

لدى الحنفى أصدق...مخطوبته المصونة البكر القاصر بنت عبد الله البيضاء معتوقة المصونة سالمة صداقا قدره...زوجها له بذلك على حكمه المشروح وكيل معتقها المصونة سالمة المذكورة...". (٢٤)

لدى الحنفى أصدق الشيخ إبراهيم بن...بولاية الشرعية على ولده المرقوم محيي الدين محمد القاصر عن درجة البلوغ وبطريق وكالته الشرعية عن إينة أخيه شقيقه المرحوم...هي المصونة...البكر البالغ الثابت توكيله عنها في ذلك وفيما ينكر فيه لدى الحاكم المشار إليه بشهادة...زوجها له بذلك للقاصر المذكور والده الشيخ إبراهيم المذكور بوكالته عنها الثابتة لدى مولانا الحاكم المشار إليه أعلاه بشهادة من سمى أعلاه تزويجا شرعيا وقبله الشيخ إبراهيم المذكور لولده محيي

---

(٢٣) غير أن الفقهاء اختلفوا إذا كان الرجل وليا عن الزوجين أو كان أصيلا

عن نفسه وكيلا عن الزوجة، فأجازوه أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد،

ولم يجزئه زفر والشافعي، ونقل عن أحمد قولان. راجع: سبط بن

الجوزي، سابق الإشارة، ص ١٥٠-١٥١.

(٢٤) محكمة باب السعادة والخرق، سجل ١٣٤١ مادة ١٢٣. وأيضا:

محكمة قناطر السباع، سجل ١٥٣ مادة ٩٩٩.

محكمة الصالح، سجل ٣٣٧ مادة ١٤٥.

محكمة طولون، سجل ١٦٣ مادة ٩.

الدين محمد القاصر المذكور بما له والولاية عليه شرعا". (٢٥)  
وينبغي التساؤل عن مدى إلزام الوكيل في الزواج عن المرأة  
باحتواها الناشئة عن عقد الزواج كالمهر والنفقة . فلنلاحظ الوثيقة  
التالية :

"لدى الحنفى أصدق الناصري محمد بن...مخطوبته الحرمة صالحة  
بنت...صداقا قدره من القروش أربعة قروش الحال لها عليه من ذلك  
المقبوض بيد وكيلها الحاج كمال الدين بن...النايت توكيله عنها في  
ذلك وفيما سينكر فيه لدى مولانا الحاكم الحنفى بشهادة...قرشان إثتان  
قبضا شرعيا بإعترافه بذلك وعليه الخروج من عهدة ذلك والباقي بعد  
الحال وقدره قرشان إثتان تحل لها عليه بموت أو فراق زوجها له  
بذلك وكيلها المذكور وقبله الزوج المذكور لنفسه على ذلك تزويجا  
وقبولا شرعيين وعليه القيام لزوجته المذكورة بكسوتها قماشا أصنافا  
شتا وصيف أسوة أمثالها على مثله شرعا وشهد ذلك ثبوتا وحكما  
شرعيين". (٢٦)

لقد لاحظنا أن القاضي الحنفى كان قد تثبت من توكيل المرأة  
للرجل ليس فقط في زواجها وإنما أيضا في قبض المستحق من  
مهرها . وثمة ملاحظة أخرى أنه لم يصدر من الوكيل ما يشير إلى  
ضمانه لنفقة موكلته ، ولم يتصالح مع الزوج حول ماقرره على

(٢٥) محكمة باب السعادة والخرق، سجل ٤٠٥ مادة ٧١٥.

(٢٦) محكمة الباب العالي، سجل ٩٩ مادة ٧٤.

نفسه من كسوة — وهى جانب من النفقة — لزوجته . وهكذا فإن الوكيل — هنا — لم يكن يلتزم لموكلته بشئ من حقوقها الناشئة عن عقد الزواج ، وذلك باستثناء ما كان قد قبضه من معجل مهرها بوكالته فى القبض وإقراره به .

### زواج الفضولى

٢٥ — يتعلق الأمر هنا بالرجل حينما كان يزوجه غيره دون علمه أو إنبه . ويتضح من الوثائق أنه كان يشترط لإنعقاد ذلك الزواج إجازة الزوج له . ولم يكن يشترط أن تكون الإجازة صريحة بحضور الزوج مجلس العقد وإجازته للزواج . فقد تأتى الإجازة ضمنا ، وذلك حينما كان الزوج يدفع معجل المهر إلى الزوجة أو إلى من أذنت له فى قبضه .

لدى الحنفى...زوجها له بذلك والدها المذكور وقبله بطريق الفضول الفقيه الأجل...تزويجا وقبولا شرعيين وحضر الزوج المذكور وأجاز النكاح المذكور وأمضاه وقبله وإرتضاه بالتوافق والفعل بأن دفع الزوج المذكور خمسة عشر دينارا الحالة المذكورة أعلاه وقبضها منه القبض الشرعى بتمامها وكمالها بإعترافهما بذلك وتصديق والدها". (٢٧)

لدى الحنفى...زوجت نفسها على ذلك تزويجا شرعيا وقبله بطريق الفضول المعلم محمد بن...قبولا شرعيا ولما أن علم الزوج المذكور



بذلك حصل منه دلالة الرضى بأن دفع لها العشرة أنصاف حال  
الصداق المذكور وقبضته منه قبضا شرعيا. (٢٨)  
غير أنه لتلك المسألة زاوية أخرى ، فقد لاحظنا أنه كان  
جائزا الإتفاق على تعليق الطلاق على شرط عدم قيام الرجل  
بالزواج من امرأة أخرى . ويبدو أن الأزواج كانوا يتحايلون على  
ذلك الشرط بإجازتهم زواج الفضولى تجنباً لوقوع الطلاق المعلق .  
ويمكننا الإعتماد على ذلك لتفسير الكثير من صيغ التعاليق . فقد  
أصبح مألوفاً أن يتفق الزوجان على تعليق الطلاق على شرط عدم  
الزواج ، وسواء تزوج الرجل بنفسه أو عن طريق وكيله أو أجاز  
نكاح فضولى . (٢٩)

(٢٨) محكمة الزاهد، سجل ٦٥٩ مادة ١٤٢٠.

(٢٩) على سبيل المثال:

محكمة الباب العالى، سجل ١٣ مادة ٨١٦ وسجل ٢١ مادة ١٠٠٥

وسجل ٩٩ مواد ٤٩٧.

محكمة الزاهد، سجل ٦٥٩ مواد ٩٩.١ و ١٠٠.١ و ١٠٤.١ و ١٤٣٠ و ١٤٣٧

و ١٥٤٢ و ١٥٤٥.



## الفصل الخامس

### الوكالة وحيل الإسقاط

المبحث الأول : الوكالة في الخلع وإقتضاء حقوق الزوجية  
الوكيل بالخلع ونطاق سلطته – الوكالة في إقتضاء حقوق الزوجية

المبحث الثاني : الحيل وحقوق الزوجية  
بعض تطبيقات حيل الإسقاط – البيئة وأثرها على الإسقاطات  
الشرعية

## المبحث الأول

### الوكالة في الخلع و إقتضاء حقوق الزوجية

#### الوكيل بالخلع ونطاق سلطته

٢٦- يمكننا أن نلاحظ في أكثر وثائق الخلع أن الزوجة كانت تبشر خلعها بنفسها . ولا خلاف في ثبوت الحق للزوجة البالغة الرشيدة في مباشرة الخلع . قد يقال إن الزوجة تبذل بعض المال مقابل الخلع ، إلا أنه كان قد إستقر على إعتبار الخلع تبرعا من جانبها فاشتراط أن تكون أهلا له . (١)

لدى الحنفى سألت الحرمة شرايبة المرأة بنت..زوجها مراد...أن يطلقها من عصمته وعقد نكاحه...على براءة نمته من ساير حقوقها عليه...فأجاب سؤالها لذلك وخلعها الخلعة المسولة...". (٢)

لدى المالكي سألت الحرمة عايشة المرأة بنت..زوجها الشيخ شرف الدين يحيى بن...أن يخلعها من عصمته وعقد نكاحه خلعا شرعيا مسبقا بمثله على براءة نمته من نصف دينار أصل سبعة دنانير ذهبا سلطانيا جديدا باقى صداقها عليه وعلى أن تتفق على نفسها إلى حين الوضع إن كان بها حمل فأجاب سؤالها لذلك وخلعها الخلعة المسولة

(١) إين رشد، سابق الإشارة، ج٢ ص ١١٣.

للشربيني، سابق الإشارة، ج٣ ص ٣٥٢-٣٥٣.

أبو زهرة، الأحوال الشخصية، ص ٣٣١.

(٢) محكمة بولاق، سجل ٣٦ مادة ١٤٠٩.

على العوض المذكور... (٣).

وربما إنتظرت الزوجة حتى بلوغها لتختلع من زوجها أمام أحد قضاة الشافعية . وتفسير ذلك أنها لم تكن تتمتع بخيار الفسخ لمجرد بلوغها وفق لما قرره فقهاء الشافعية . (٤)

(٣) محكمة الباب العالي، سجل ٣٩ مادة ٢٤. وأيضا:

مادة ١٨ سجل ٥ مواد ٩٣ و ١١٩٥ و ١٣٩٠ وسجل ٩ مواد ٣٨٦ و ٣٩٣ و ٤٥٦ و ٤٦٧ و ٥٠٠ و ٥٧٨ وسجل ٢١ مواد ١٨ و ٩٣ و ١٣٦٠ وسجل ٤٩ مواد ١٩٥ و ١٣٧١ و ١٨١٥ وسجل ٩٩ مواد ١٨ و ٢٣٥ و ٤٨٩ و ٤٩٣. محكمة بولاق، سجل ٣٢ مادة ١٢٨ وسجل ٣٦ مادة ١٦٧٤ وسجل ٦٢ مادة ٢٦١.

محكمة قناطر السباع، سجل ١٣٠ مواد ٣١٣ و ٤٠٣.

محكمة الصالح، سجل ٣١٥ مادة ١٤٦٢.

محكمة باب السعادة والخرق، سجل ١٣ مادة ٥٧٤.

محكمة طولون، سجل ١٦٣ مواد ٣ و ١٧ و ٥١ و ٩٧.

محكمة الزاهد، سجل ٦٥٩ مادة ١٠٠٦.

(٤) النكاح الموقوف على الإجازة لا يصح عند الشافعية، وذهب الأحناف خلافا للشافعية أن للزوجة خيار الفسخ بالبلوغ ولو كان العقد صحيحا بشرطين: أن يكون قد زوجها غير الأب والجد، وأن يصدر حكم الفسخ من القاضي. راجع: ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٣ ص ١٢٨. أبو زهرة، الولاية على النفس، ص ١٦١-١٦٤. النووي، سابق الإشارة، مج ١ ص ٢٤٩.



لدى الحاكم الشافعى أشهد عليه سالم بن...الإشهاد الشرعى طايحا مختارا فى صحة وسلامة أنه من مدة ثلاث سنوات سابقة على تاريخه أوقع على زوجته الحرمة خاصكية المرأة بنت...طلقة واحدة أولى قبل الدخول والإصابة لسؤالها له ذلك بعد بلوغها على براءة نمته من ثمانية ننانير متأخرة من أصل إثنى عشر ديناراً مسمى صداقها عليه بعدما قبضه والدها محمد المذكور منه حال العقد وهو أربعة ننانير...".(٥) غير أنه فى بعض الأحوال كانت الزوجة توكل غيرها فى مباشرة الخلع . وغالباً ماكانت توكل أباهاً أو أخاهاً ، وربما وكلت رجلاً غيرهما . ويتضح من بعض وثائق الخلع أن الزوجة المختلعة كان قد سبق لها توكيل نفس الشخص فى قبض مهرها أو أنه كان قد تولى تزويجها بوصفه وليها الشرعى . وينبغى أن نلاحظ - وهو أمر تنطق به الوثائق - أن الولى الشرعى عن الزوجة عندما كان يباشر الخلع فإنه كان يباشره بصفته وكيلها عنها وليس بمقتضى ولايته الشرعية . (٦) ولذلك كان على القاضى أن يتثبت دائماً من توكيل الزوجة لوليها بالخلع ، وكانت البيئة وسيلته للتثبت غالباً .

لدى الحاكم الحنبلى سأل سائل شرعى الزينى منصور بن...أن يطلق زوجته الحرمة ليلاً المرأة بنت المرحوم...أن يطلقها من عصمته . وعقد نكاحه طلقة واحدة أولى على درهم فضة فى نمته لها حالاً

(٥) محكمة الباب العالى، سجل ٣٩ مادة ٥٠.

(٦) د.أبو العينين، سابق الإشارة، جـ ٢ ص ٢٤٧-٢٤٩.

فأجاب سؤاله لذلك وطلقها الطلقة المسولة على العوض  
المنكور...<sup>(٧)</sup>

ترى هل كان للولى الشرعى أن يختلع عن الصغيرة ؟ .  
أمامنا الوثيقة التالية التى يبدو أنها لم تكن لتتعارض مع ما إشتراطه  
جمهور الفقهاء من إلزام الولى ببذل الخلع فى تلك الحالة . (٨)  
وكان والد الزوجة القاصرة قد باشر الخلع بمقتضى ولايته عليها :  
"سأل...بطريق ولايته الشرعية عن اينته...البكر القاصر أن يطلقها  
طلقة واحدة مقابل شطر صداقها...وطلقها الطلقة المسولة على العوض

---

(٧) محكمة الصالح، سجل ٣١٥ مادة ٧١. وأيضا:

محكمة الباب العالى، سجل ٤٩ مادة ١٢٣٣.

محكمة بولاق، سجل ٣٢ مادة ١٤ وسجل ٣٦ مواد ٥٨ و ١٦٩١

وسجل ٦٢ مادة ١٩٩.

محكمة قناطر السباع، سجل ٣٠ مادة ٤٣٥.

محكمة الصالح، سجل ٣٣٧ مواد ١١ و ٢٣٦.

محكمة باب السعادة والخرق، سجل ٤٠٥ مواد ٧١٩ و ٧٣٩ و ٧٧٥

وسجل ١٢٣ مادة ١١٣.

محكمة طولون، سجل ١٦٣ مواد ٦٢ و ١٣٨ و ١٥٣ و ١٦٣.

محكمة الزاهد، سجل ٦٥٩ مادة ١٢٣٢.

محكمة قوصون، سجل ٢٩٤ مواد ٩٨ و ٢٠٤ و ٩١٨.

محكمة جامع الحاكم، سجل ٧٣٥ مادة ١٢٠.

(٨) د. أبو العينين، سابق الإشارة، ج ٢ ص ٢٤٨.

المذكور وأنن له في دفع ما يسأل عليه لإبنته فاطمة المذكورة في نظير ما وجب لها عليه بالبينونة المذكورة إننا شرعياً". (٩)

وربما كان علينا أن نتمهل أمام الوثيقة التالية التي تضمنت خلعا من بكر قاصر بواسطة شقيقها وليها :

"لدى الحنفى... طليقة واحدة أولى تملك بها نفسها على درهم فضة في نمته لها على الحول وطلقها الطليقة المسولة على العوض المذكور وتصادقا على الدخول والإصابة وعلى أن الذي تستحقه المطلقة بنمة مطلقها عن مقدم صداقها ومؤخره من القروش الفضة ثمانية قروش مقبوض ذلك منه بيد شقيقها السائل المذكور بحكم ولايته عليها قبضا شرعياً بتمام ذلك وكماله بالمجلس ولم يتأخر قبل المطلق مطالبة ولاشي قل ولاجل وعلى المحترم حجازي الخروج من عهدة الثمانية قروش المقبوضة لشقيقته بالطريق الشرعي ومتى قامت بعد بلوغها أو قايم عنها وطالب المطلق بحق مالي فيكون على شقيقها منعها من معارضة المطلق بكل طريق شرعي". (١٠)

لقد لاحظنا أن الولي الشرعي لم يلتزم ببذل الخلع ولم يضمنه، بل إلّزم بضمان عدم التعرض للمخالع فيما يتعلق ببراءة نمته تجاه الزوجة المختلعة. وفي اعتقادي أن الأمر كان ينطوي على حيلة بالنظر إلى صيغة كانت قد تضمنتها الكثير من وثائق الخلع كما

(٩) محكمة الصالحية النجمية، سجل ٤٥١ مادة ٢٠١.

(١٠) محكمة الصالح، سجل ٣٣٧ مادة ٨٠٧.

لاحظنا . فالزوجة كانت تختلع مقابل " درهم - أو - دينار " في نمة الزوج لها ، ثم جرى الإتفاق على سائر ما تستحقه المختلعة من حقوق زوجية أو غير زوجية وطريقة الوفاء بها . فلنلاحظ على سبيل المثال الوثيقة التالية :

"لدى المالكى سأل...بطريق الوكالة الشرعية عن...أن يخلعها من عصمتة وعقد نكاحه على درهم فضة في نمة لها حالا فأجابه لسؤاله وخلعها الخلعة المسولة على العوض المذكور...وتصادقا على أن ما تستحقه الموكلة المذكورة...وأنظره بذلك على أن يقوم لها به مقسطا في خمسة أشهر من تاريخه على أنه متى مضى الشهر الأول ولم يوف قسطه الأول كان لا حق له في الإنظار وكان المبلغ وما بقى منه على الحلول".(١١)

---

(١١) محكمة الزاهد، سجل ٦٥٩ مادة ١٢٣٢. وأيضا:

مواد ٩٤٦ و ١٢٤٩ و ١٦٠٩.

محكمة بولاق، سجل ٣٦ مادة ٦٦.

محكمة قناطر السباع، سجل ١٢٦ مادة ٤٥.

محكمة باب السعادة والخرق، سجل ٤٠٥ مواد ٧١٩ و ٧٧٥

وسجل ٤١٣ مادة ١١٣.

محكمة الصالح، سجل ٣٣٧ مادة ٢٣٦.

محكمة طولون، سجل ١٦٣ مادة ١٣٨.

محكمة قوصون، سجل ٢٩٤ مواد ٩٨ و ٢٠٤ و ٩١٨.

محكمة جامع الحاكم، سجل ٧٣٥ مادة ١٢٠ وسجل ٧٤٣ مادة ٣٣٣.

ويمكننا أن نفسر إنتشار الصيغة السابقة بمصلحة الزوجة أو وليها في وقوع الفرقة الزوجية خلعا لا طلاقا ، وهو ما كان يترتب عليه حصول البينونة أو الفسخ كما سيأتى لاحقا . (١٢) وهكذا فقد إتخذ الخلع شكلا على سبيل الحيلة ، ولذلك جرى إغفال بعض ما إشترطه الجمهور في خلع الولي .

ماذا عن سلطة الوكيل في الخلع ؟. من الواضح أنه لم يكن ليملك سلطة قبض ما قد يستحق لموكلته من أموال مالم تأذن له بذلك في توكيلها . (١٣) ويختلف الأمر إذا ما كانت الزوجة المختلعة قد وكلته وكالة مطلقة . فلنلاحظ الوثيقة التالية :

"لدى الحاكم المالكي سأل المعلم أبى النصر شعبان بن...الوكيل الشرعى عن شقيقته الحرمة شامية المرأة الثابت توكيله عنها فيما يذكر فيه بشهادة...زوجها المعلم على بن...أن يختلع زوجته الحرمة شامية المذكورة من عصمته على براءة نمته لها من باقى صداقها عليه وعلى ماتجمد لها من كسوة ونفقة إلى تاريخه فأجاب سؤاله لذلك

(١٢) راجع فقرة ٣٦ من الكتاب، مسألة فرق الزوجية.

(١٣) جاء في الفتاوى الهندية: "الوكيل فى الخلع لا يملك قبض البذل"، وفى البحر الرائق: "الوكيل فى الخلع لا يطالب بالبذل إلا إذا أضاف البذل إلى نفسه إضافة ملك أو ضمان". راجع: ابن نجيم، البحر الرائق، ج٤ ص ١٠١. الفتاوى الهندية، ج٣ ص ٦١٢-٦١٣.



وخلعها الخلعة المسولة على العوض المذكور وإعترف المخالغ بالدخول بها والإصابة لها وصدقه على ذلك الوكيل المذكور وتصادقا على ذلك وعلى أن الدينار للذهب السلطاني الجديد المكتتب لها عليه قد قبضه الوكيل المذكور من المخالغ المذكور وعليه الخروج من عهدة الدينار المذكور لموكلته بالطريق الشرعي وتصادقا على ذلك وعلى أن الذي يستحقه أبو النصر الوكيل المذكور بنمة على المخالغ المذكور مبلغا قدره من الفضة السلیمانية الأتصاف معاملة تاريخه بالدينار المصرية سبعون نصفا حكم ذلك الحلول أنظره بذلك إلى سلخ شهرين كاملين يمضيان من تاريخه إنظارا شرعيا مقبولا وتصادقا على ذلك وعلى أن المبلغ المذكور ترتب بنمة على المذكور للمعلم أبي النصر المذكور بمقتضى ما قام به عنه بإثنه للمختلعة المذكورة قبل تاريخه عن تقرير فرض لها وقدره خمسون نصفا والباقي باقى مقدم صداقها عليه وإستحق نظير ذلك بتصادقهما...". (١٤)

لقد لاحظنا أن الوكيل كانت له سلطة قبض ما إستحق لموكلته فى نمة مخالغها من باقى صداقها . وفضلا عن ذلك فقد كان له أن يمنح الزوج المخالغ أجلا للسداد . إن إلترام الوكيل وكالة مطلقة بالتصرف فى نطاق ما تعارف عليه الناس أمر كان قد تحدث عنه كثير من الفقهاء ، وهو ما يمكن أن نلاحظه فى مهلة السداد التى منحها الوكيل للزوج المخالغ . (١٥)

---

(١٤) محكمة الباب العالى، سجل ٢١ مادة ١٢٩.

(١٥) د. أبو العینین، سابق الإشارة، ج ١ ص ٢٠٨ وج ٢ ص ٢٤٦-٢٤٧.

## الوكالة في إقتضاء حقوق الزوجية

٢٧- فلننتقل إلى ضرب آخر من الوكالة حينما كانت الزوجة أو المطلقة تطالب بحقوقها أو حقوق أولادها . غالبا ماكانت الزوجة أو المطلقة توكل أحد أوليائها ، ومع ذلك فقد كان جائزا لها أن توكل إحدى النساء ولو لم تكن من قريباتها . وقد يطالب الوكيل بما يستحق لموكلته من مهر أو نفقة ، وربما وكلته المطلقة لطلب نفقة عدتها أو حملها أو نفقة من تحضنهم من أولادها القصر . وربما إنتقلت حضانة الولد إلى غير أمه مثل : جدته لأمه ، ولم يكن ذلك ليحول دون قيام جدته لأمه بطلب نفقة الولد بنفسها أو عن طريق وكيلها . (١٦)

لدى المالكي حضرت الحرمة خديجة المرأة بنت...وأنابت منابها والنتها الحرمة...فى مطالبة زوجها...بما قرره لها على نفسه من الكسوة والنفقة وسائر اللوازم وهو عن كل يوم نصف واحد من الفضة السليمانية...".(١٧)

لدى الحاكم الشافعى إدعت الحرمة عازمة للمرأة بنت...بالوكالة الشرعية عن صالحة بنت...بأن موكلتها المذكورة تستحق بنمة زوجها المدعى عليه المذكور من الفضة الجديدة ستين نصفاً حكم ذلك الحلول وذلك عن مقرر كسوتها عليه المحكوم لها من قبل عن مدة سنة

(١٦) راجع فقرة ٣٥ من الكتاب، مسألة الزوجة والحضانة.

(١٧) محكمة الباب العالى، سجل ١٣ مادة ٧٧٤.

سابقة عن تاريخه حساب عن كل شهر خمسة أنصاف تطالبه  
بذلك...". (١٨)

وللوكالة في إقتضاء حقوق الزوجية صلة بمسألة أخرى ربما  
كان مناسبا أن أعرض لها هنا . وتتعلق تلك المسألة بالنفقة التي كان  
يجوز المطالبة بها وبالتالي سماع الدعوى عنها . يتضح من الوثائق  
كما سنلاحظ فيما سيأتي أنه كان يشترط لسماع الدعوى أمام القضاة  
الأحناف أن تكون النفقة الماضية - المتأخرة - قد فرضت بحكم  
قضائي أو بالتراضي . والواقع أن مثل ذلك الشرط لم يكن لازما عند  
القضاة غير الأحناف فالنفقة عندهم إذا ما وجبت على الزوج : فإنها  
تصير دينا في ذمته بمجرد الإمتناع عنها . (١٩)

---

(١٨) محكمة الباب العالي، سجل ٣٩ مادة ٣٧١. وأيضا:

مادة ٨٣ وسجل ٢٥ مادة ٨٦٤.

محكمة بولاق، سجل ٣٦ مواد ٤٦ و ٣٣٨ و ١٤٣٧.

محكمة قناطر السباع، سجل ١٢٢ مادة ٩٠ وسجل ١٣٠ مادة ٣١٤.

محكمة الصالح، سجل ٣١٢ مادة ١٨٢٧.

محكمة باب الشعرية، سجل ٥٩٥ مادة ٢٢٥٣.

(١٩) الحلبي، سابق الإشارة، ص ٦٦-٦٧.

الفتاوى الرملية، ج ١ ص ٦٤ و ٧٢.

الشربيني، سابق الإشارة، ج ٣ ص ٥٧٠.

أبو زهرة، الأحوال الشخصية، ص ٢٤٨.

البهوتي، الروض المربع، ص ٣٦١.

وهكذا فإن فرض القاضي للنفقة كما ذكر الخليلي الشافعي لا يعدو أن يكون : " تأكيد للوجوب لا متوقف عليه فلها الرجوع بها عليه حتى لو أبانها " . (٢٠)

وإذا كنا لن نعنى بالترجيح بين آراء الفقهاء : فإن الواقع ربما شهد تقارباً بين الأحناف والجمهور في مسألة دين النفقة . ومن الطبيعي أن ما يمكن وصفه هنا بالتقارب كان يخضع لوصف مختلف عند فقيه حنفى مثل : ابن نجيم . فلنتأمل عباراته بخصوص التراضى على النفقة — وهى إحدى حالتين كان يترتب عليهما ثبوت النفقة المتأخرة فى ذمة الزوج — : " فإذا فرض لها الزوج شيئاً معيناً كل يوم ثم مضت مدة فإنها لا تسقط فهذا المراد بقولهم أو الرضا وأما ما توهمه بعض حنفية العصر من أن المراد بالرضا أنه إذا مضت مدة بغير فرض ولا رضا ثم رضى الزوج بشئ فإنه يلزمه فخطأ ظاهر لا يفهمه من له أدنى تأمل " . (٢١)

وكما سيأتى فإنه قد لا يتفق على مبلغ محدد لكسوة الزوجة ، بل يكتفى الزوج بالإلتزام بكسوتها " أسوة بأمثالها " . وفى تلك الحالة لم يكن للزوجة أن تدعى أمام أحد القضاة الأحناف بكسوتها — المتأخرة — الماضية . وذلك لأن القضاة الأحناف كانوا يحكمون بسقوط مثل تلك الكسوة بمضى الزمان . وعلى سبيل المثال :

(٢٠) فتاوى الخليلي، ج٢ ص ١٢٦.

(٢١) ابن نجيم، البحر الرائق، ج٤ ص ٢٠٣.

لدى الحاكم الحنفى إدعى سلامة بن... بوكالته الشرعية عن ابنته  
الحرمة فاطمة المرأة الثابت توكيله فيما يذكر فيه لدى الحاكم المشار  
إليه بشهادة... على زوج الموكلة المذكورة هو ناصر بن... بكسوتها  
عليه شتا وصيفا أسوة بمتلها على مثله لمدة ثلاث سنوات سابقة على  
تاريخه... أجاب بالإعتراف فى الكسوة المذكورة وأنه فى المدة  
المذكورة سبعة قمصان خام مختلفة الألوان قيمة كل قميص نصف  
قرش ولباسين خام قيمتهما نصف قرش و... وصدق الوكيل المذكور  
على وصول ستة قمصان من ذلك وعلى وصول الطرحة والشنبرين  
وأنكر ما عدا ذلك فعند ذلك عرفه الحاكم المشار إليه أن الكسوة  
المذكورة حيث كانت شتا وصيفا تسقط بمضى الزمن تعريفا  
شرعيا... ومنع المدعى الوكيل من معارضة المدعى عليه بسبب  
الكسوة المذكورة المدعى بها منعا للمقتضى المذكور لمضى الزمن  
وأمر الزوج بأن يكسّى زوجته من تاريخه أمرا شرعيا وخرجا على  
ذلك". (٢٢)

ويمكننا أن نؤكد على أمر أجازة الفقهاء ، وأشار إليه ابن نجيم  
بأنه : " كثير الوقوع فى زماننا " . فقد تفرض النفقة بواسطة أحد

---

(٢٢) محكمة الباب العالى، سجل ١٢٥ مادة ٢٦٤. وأيضا:

محكمة بولاق، سجل ٣٦ مواد ٤٦ و ٣٣٨ و ١٤٣٧.

محكمة قناطر السباع، سجل ١٢٢ مواد ٩٠ و ١٠٨ و سجل ١٣٠ مادة ٣١٤.

محكمة الزاهد، سجل ٦٥٩ مادة ١٥١.

محكمة طولون، سجل ١٦٣ مادة ٢١٢.



القضاة ، وفيما بعد يتم التراضى بين المرأة - أو وكيلها - والزوج أو المطلق على مقدار آخر للنفقة ، وحينئذ فإنه كان يعتد بالنفقة التي جرى التراضى عليها . (٢٣) وهكذا فإنه كان جائزا الإتفاق على مقدار للنفقة خلافا لما كان قد إتفق عليه من قبل أو فرض بواسطة أحد القضاة .

لدى الحاكم الحنفى حضر محمد بن... وصحبته مطلقته فاطمة المرأة ابنة... وقرر على نفسه لأولاده منها هم أحمد وصالح وخضرة الصغار عوضا عن نفقتهم خاصة فى كل يوم يمضى من تاريخه أدناه من الفلوس النحاس نصف لمدة ثلاث سنوات يمضى من تاريخ أدناه... وقبلت ذلك منه الحرمة فاطمة المذكورة قبولا شرعيا وأشهدت على نفسها أنه لا تمسك لها بما يخالف ذلك بالحجة المكتوبة فى شأن ذلك سابقا وقبضت منه ستين نصفاً فضة للقر المتأخر لها من فرض أولادها المذكورين إلى أمس تاريخه". (٢٤)

ويمكننا أن نؤسس بالملاحظة السابقة لدعوى كانت جائزة للمطلقة ولو عن طريق وكيلها ، وهى الدعوى التى كانت تقام لطلب زيادة النفقة . وسنلاحظ فى الوثيقة التالية وسيلتين فنييتين قصد منهما زيادة مقدار النفقة المقررة للأولاد وتيسير حصول المطلقة عليها . لدى الحاكم الحنفى بعد أن تقابل للعلاى على بن... الوكيل الشرعى

(٢٣) ابن نجيم، البحر الرائق، ج٤ ص٢٢٥.

(٢٤) محكمة الباب العالى، سجل ١٢٥ مادة ٢٣٠.

عن أخته سالمة المرأة الثابت توكيله عنها فيما نكر فيه لدى الحاكم  
المومى إليه بشهادة...مع مطلق أخته الموكلة المذكورة هو الشيخ عبد  
الرحمن بن...إحكام التقرير الصادر من الشيخ عبد الرحمن المذكور  
لمطلقة المذكورة عن أجره رضاع وإرضاع ولده منها هو عبد  
الوهاب الرضيع وهو فى كل يوم نصف واحد فضة كان ذلك مقررا  
بالحجة المسطرة فى هذه المحكمة المذكورة من عاشر رجب ثلاث  
وثمانية وألف تقابلا شرعيا لما علم كل من الموكلة والمطلق  
المذكورين ما فيه من الحظ والمصلحة...أشهد على نفسه الشيخ عبد  
الرحمن المذكور أنه قرر على نفسه برضاه لمطلقة المذكورة عن  
أجره رضاع وإرضاع ولده عبد الوهاب المذكور وكسوته وسائر  
لوازمه الشرعية لكل يوم يمضى من تاريخه نصف نصف فضة مادام  
مقيما عند والدته المذكورة وأن لها فى القرض والإتفاق عند تعذر  
الأخذ منه والرجوع عليه نظير ذلك تقريراً وإثباتاً شرعياً". (٢٥)

وينبغى ملاحظة أنه لم يكن جائزاً للقاضى أن يفرض نفقة  
زائدة وذلك إذا ما ادعى المطلق عدم قدرته وفشلت المطلقة - أو  
كيلها - فى إثبات قدرته على الزيادة . والواقع أن ملاحظتنا هنا  
كان ينطبق أيضا على ما كان يلتزم به الزوج من نفقة . (٢٦)

لدى مولانا الحاكم الحنفى حضر الشهابى أحمد بن...ومعه مطلقة  
الجرمة عطية للرحمن خاتون ابنة...وتخاصما وتنازعا بسبب ما ادعته

---

(٢٥) محكمة الباب العالى، سجل ١٥٧ مادة ٤٤٥.

(٢٦) راجع فقرة ٢٨ من الكتاب، مسألة القواعد العامة فى تقدير النفقة.

عطية الرحمن المذكورة أنه طلقها وهي مشتملة منه على حمل وأنه قرر لها على نفسه بدلا عن نفقة حملها منه إلى حين الوضع في كل يوم نصف فضة واحد وأن النصف المذكورة غير كاف لنفقتها وطلبت منه أن يزيد لها على ذلك قدرا يكفيها وهو ممتنع لذلك وأجاب المطلق المذكور بأنه لا قدرة له على قدر زايد على ذلك ولم تبين قدرته على شيء زايد وعرفها الحاكم المشار إليه أنها حيث رضيت أولا بتقرير النصف فليس لها مطالبة بما زاد على ذلك حيث لم تبين قدرته على ذلك ومنعها من معارضته بسبب الزيادة<sup>٢٧</sup>.

غير أنه يمكننا أن نذكر أكثر من إستثناء على الملاحظة السابقة . فقد يقدر القاضى أن الزوج أو المطلق كان متعنتا في رفضه زيادة النفقة ، فيقوم القاضى بفرض الزيادة ، بل ويمنح المرأة إئنا بالإقتراض لأجل الإنفاق على نفسها أو أولادها . ترى ما هي العناصر التى كان القاضى يعتمد عليها لتقدير تعنت الزوج أو المطلق ؟. فى الوثيقة التالية لم يدفع الزوج بعدم قدرته على الزيادة ، ولكن النفقة المقررة لم تكن لتكفى سبعة أشخاص وهم : الزوجة وأولادها الستة وذلك بمقارنتها بالنفقة المعتادة كما سيأتى . (٢٨) لدى الحنفى...ومعها منه ستة أولاد هم على ومبارك وزينة وخضرا

(٢٧) محكمة الباب العالى، سجل ١٢٥ مادة ٩.

(٢٨) راجع فقرة ٣٠ من الكتاب، مسألة القواعد العامة فى تقدير النفقة.

وأبضا فقرة ٣٥ من الكتاب، مسألة الزوجة والحضانة.

وفضة وصالح وكان قد قرر على نفسه عن نفقتهم الواجبة عليه شرعا  
 في كل يوم أربعة أنصاف فضة والحال أن الأربعة أنصاف لا يكفيهم  
 وطلبت منه أن يقرر زيادة على ذلك فامتنع عن ذلك فعند ذلك قرر  
 عليه مولانا الحاكم المشار إليه زيادة على القدر المذكور في كل يوم  
 نصفين إثنين فضة ليكون جملة النفقة المقررة ستة أنصاف فضة في  
 كل يوم وأمره بدفع ذلك يوما بيوم وأذن لها في القرض على نمته  
 والرجوع عليه نظيره<sup>(٢٩)</sup>

---

(٢٩) محكمة الباب العالي، سجل ١٥١ مادة ٤٤٦.

وقد يقرر الزوج أو المطلق زيادة النفقة من نفسه فيلتزم بما تعهد به:  
 محكمة الصالحية النجمية، سجل ٤٥١ مادة ٢٢٥.

## المبحث الثانى

### الحيل وحقوق الزوجية

#### بعض تطبيقات حيل الإسقاط

٢٨- لاحظنا فيما سبق أنه ربما إتفق على الخلع مع إلتزام الزوج المخالع بأجرة رضاع ولده ونفقته مدة معينة - وهى غالبا سنتين - . فإذا توفى الولد أثناء تلك المدة : فإنه كان للزوج المخالع الرجوع على المختلعة بما يقابل نفقة ولده عن المدة المتبقية . وكان من المألوف أن تحتال الزوجة المختلعة على تلك بحيلة أسهب فى تناولها فقهاء الأحناف . وصيغة تلك الحيلة : " أن يقول الزوج خالعك على أنى برئ من نفقة الولد إلى سنتين فإن مات الولد قبل تمام المدة فلا رجوع لى عليك " . (٣٠)

لدى الحاكم الحنفى... وقرر المطلق المذكور على نفسه برضاه لولده الذى رزقه من مطلقته المذكورة أعلاه هو على المرضع عن أجرة رضاع وإرضاع وكسوة وسائر لوازمه الشرعية لمدة سنتين كاملتين من تاريخه مبلغا وقدره من القروش الكبار الفضة ثمانية قروش مقبوضة بيدها منه على سبيل التعجيل بإعترافهما بذلك بشهوده الإعتراف الشرعى وأقامه فى حضانتها طوال المدة المذكورة أعلاه عزبا كانت أو متزوجة مسافرا كان أو مقيما مقيمة هى غير مسافرة

(٣٠) إين الشحنة، سابق الإشارة، ص ١٧٢.



تقريراً وإقامة شرعية ثم أشهد عليه المطلق المذكور أعلاه أنه متى  
توفى ولده المذكور أعلاه قبل تمام المدة المعينة أعلاه وتبقى شياً من مبلغ  
الفضة المذكورة أعلاه كان مبرراً للمطلقة المذكورة أعلاه من ذلك براءة عفو  
وإسقاط بحق الله تعالى إسهاداً شرعياً". (٣١)

ويفترض في الحيلة المذكورة أن المخالغ كان قد عجل نفقة  
الولد فقام بالوفاء بها أو بأغلبها مقدماً . (٣٢) والواقع أن تعجيل نفقة  
الزوجة أو الأولاد لم يكن أمراً شائعاً . (٣٣)  
غير أن الحيلة في إسقاط حق الرجوع بنفقة الولد قد لا تكون  
بهذا الإطلاق . ففي بعض الوثائق كان الزوج يخالغ زوجته على  
براءة نمتها من نفقة الولد عن بعض المدة التي كان يلتزم بالإنفاق  
عليه فيها . وعلى سبيل المثال :

---

(٣١) محكمة الباب العالي، سجل ٩٩ مادة ٤٨٩ . وأيضاً :

سجل ١٣ مادة ٧٢٧ .

(٣٢) لا ترد النفقة المعجلة بموت أحد الزوجين أو الطلاق عند الأحناف،  
غير أن محمد بن الحسن ذهب إلى رد النفقة المعجلة إذا ما زادت عن  
نفقة شهر . ورد المعجلة هو للحكم عند الشافعية والحنابلة . راجع :  
الحلبى، سابق الإشارة، ص ٦٦-٦٧ .

لين الشحنة، سابق الإشارة، ص ١٨٥ .

لين نجيم، البحر الرائق، ج ٤، ص ٢٠٧-٢٠٨ .

(٣٣) على سبيل المثال :

محكمة الزاهد، سجل ٦٥٩ مواد ١٥٧٣ و ١٥٨٢ .

لدى سيدنا الحاكم... وقرر لولده الذى رزقه منها أحمد الرضيع ما تحتاج إليه من الرضاع وسائر لوازمه الشرعية خلا الكسوة فإنها غير المقرر المذكور فى كل شهر من تاريخه خمسة عشر نصفا لمدة سنتين كاملتين ورضيت منه بذلك والدة الرضيع الرضى الشرعى حاضنة كاملة للولد الرضيع مسافرة كانت أو مقيمة مسافرا كان هو أو مقيما... وتوافقا على أنه إذا توفى الولد المذكور قبل مضى سنة من تاريخه كان برا لها مما يتأخر له من القدر المسول عليه". (٣٤)

ويبدو أنه كان للتحايل على إسقاط حق الرجوع بالنفقة تطبيقات أخرى . فقد تختلج الزوجة مقابل إلزامها بالإنفاق على الولد مدة حضانتها له ، مع إسقاط حقها فى الرجوع على المخالع بما أنفقت . وربما كان لإحدى الزوجات أولاد من غير زوجها فتعهد الزوج بالإنفاق عليهم . وكان مألوفا فى تلك الحالة أن يقر الزوج بتبرعه بتلك النفقة وإسقاط حقه فى الرجوع على كل من تلزمه نفقتهم .

لدى المالكي أشهدت عليها الحرمة حرير إينة... أنها تبرعت بالإنفاق على إينتها رضا الثلاثية العمر التى رزقتها من مطلقها عمر بن... لمدة سنة كاملة من تاريخه خلا الكسوة... بحضور زوجها مرجان المذكور وإطلاعه على ذلك وتصديقه عليه التصديق الشرعى وإشهاده على أنها تبرعت بالإنفاق على البنت المذكورة تبرعا شرعيا من غير رجوع

على من تلزمه نفقتها رجوعا شرعيا". (٣٥)  
 لدى الحنفى... ورضى الزوج المنكور بولد زوجته المذكورة هو محمد  
 الفطيم أن يأكل من مأكوله ويشرب من مشروبه وينام على فراشه من  
 غير رجوع على من تلزمه نفقته شرعا...". (٣٦)

وتسعفنا الوثائق بحيلة أخرى قصد منها إبطال حق الزوج  
 المخالغ في الرجوع على الزوجة المختلعة ببذل — مقابل — الخلع .  
 فالخلع من البالغة السفهية غير جائز عند كثير من الفقهاء . (٣٧)  
 وربما أشارت الزوجة عند إختلاعها إلى إتفاقها على الخلع " مالم  
 يحجر عليها " . ومن شأن ثبوت الحجر على الزوجة للسفه أن يبطل

---

(٣٥) محكمة الباب العالى، سجل ٢١ مادة ١٣٣٨ . وأيضا:

سجل ٥ مادة ١٠٩٣ .

(٣٦) محكمة الصالح، سجل ٣٣٧ مادة ١٢٨ . وأيضا:

مادة ٤٨ .

محكمة الباب العالى، وسجل ٣٩ مادة ٥٤١ وسجل ١٥١ مادة ٦٨١ .

محكمة قناطر السباع، سجل ١٢٦ مادة ٢٦١٥ .

محكمة الزاهد، سجل ٦٥٩ مادة ١١٠٧ .

(٣٧) باستثناء ما سيأتى فإن الخلع من الزوجة السفهية غير جائز ولو أنن لها

وليها . ويترتب على إختلاعها بطلان بدل الخلع أى ما إلتزمت به من

مال، ووقوع الطلاق رجعيا إذا كان الخلع بعد الدخول وبائنا إذا وقع قبل

الدخول . راجع: البهوتى، الروض المربع، ص ٣٢٣ .

شرح منتهى الإرادات، ج ٣ ص ١٠٩ .

ما كانت قد إلتزمت به من أموال للزوج مقابل الخلع ، غير أنها في الوقت نفسه تكون قد حققت سعيها للحصول على الطلاق .

"سألت فاطمة المرأة بنت...زوجها على بن...لأن يخلعها من عصمته وعقد نكاحه خلعا شرعيا...من صداقها عليه للشاهد به كتاب الزوجية بينهما وعلى نفقة العدة ما لم يحجر عليها وأجاب سؤالها لذلك وخلعها الخلعة المسولة على العوض المذكور وإعترف بالدخول والإصابة وصدر بينهما إقرار بعدم إستحقاق". (٣٨)

وتفسر الحيلة السابقة ما تضمنته بعض الوثائق من إشارة إلى حضور ولي الزوجة المختلعة أثناء مباشرة الزوجة للخلع بنفسها . وفي نهاية الإتفاق فإن الولي الشرعى كان ينضم إليها أحيانا فيما كان يصدر من تصادق أو تبار شرعى بينها وبين الزوج المخالعة . والواقع أن إنضمام ولي الزوجة المختلعة على ذلك النحو كان دليلا على إذنه أو موافقته على الخلع . ومن شأن ذلك أن يحول مستقبلا دون الإدعاء ببطلان الخلع وببطله أمام قاض شافعى أو مالكى بسبب سفه الزوجة . ذلك أن الشافعية والمالكية كانوا قد أجازوا الخلع من البالغة السفهية بإذن وليها الشرعى فى بعض الأحوال . (٣٩)

(٣٨) محكمة الباب العالى، سجل ١٣ مادة ٦٧٦.

(٣٩) أجاز الشافعية الخلع من السفهية بإذن وليها فى حالة خشيته من تبديد الزوج لأموالها. أما المالكية فقد أجازوا عموما خلع السفهية بإذن وليها. راجع: حاشية الدسوقي، ج ٢ ص ٣٤٨.

لدى الحاكم الحنبلى سألت الحرمة فاطمة المرأة بنت الحاج جمال الدين بن... زوجها الحاج قاسم بن... أن يطلقها من عصمته وعقد نكاحه... على براءة ذمته لها من مؤخر صداقها عليه الشاهد به كتاب الزوجية بينهما وعلى ما تجمد لها عليه من كسوة ونفقة من حين بنائه بها إلى تاريخه مما قدر ذلك وأصله معلوم شرعا فأجاب سؤالها لذلك وطلقها الطلقة المسولة على العوض المذكور وإعترف بالدخول والإصابة وتصادقا على ذلك وصدر ذلك بحضور والد المطلقة المذكورة أعلاه هو الحاج جمال الدين المذكور أعلاه وإطلاعه على ذلك وتصديقه عليه...". (٤٠)

### البينة وأثرها على الإسقاطات الشرعية

٢٩- يمكننا أن نلاحظ صلة بين ما عرضنا له من حيل وبين ظاهرة تشير إليها وثائق القضاء الشرعى . فكثيرا ما كان ينتهى النزاع بين زوجين أو مطلقين بعد أن يكون قد شهد أكثر من تصادق أو تبار شرعى جرى إثباته بشهادة الشهود . بالطبع كان لتلك الإتفاقات الشرعية أثرها فى إبطال حق الرجوع بما إستحق من أموال أو قطع النزاع عليها مستقبلا . غير أن الظاهرة كانت ترتبط بما سبق ولاحظناه عن الدور الرئيسى لشهادة الشهود فى الإثبات . إن جلب الشهود الذين شهدوا على حجة شرعية سابقة قد يكون أمرا

---

(٤٠) محكمة الباب العالى، سجل ٩٩ مادة ٤٩٣ . وأيضا:

سجل ٢١ مادة ١٣٣٨ .



عسيرا أو مستحيلا في بعض الأحيان ، بالنظر إلى إحجام بعضهم أو غيابه أو وفاته . (٤١) ولذلك كان مألوفا أن يحضر مطلقان بعد سنوات من واقعة الطلاق فيقوم كل منهما بإبراء الآخر من سائر الحقوق أو يتصادقان مجددا على ما تستحقه المطلقة في ذمته من ديون وبيان أجلها . وقد تعود إحدى المطلقات إلى عصمة مطلقها — بعقد ومهر جديدين — ، وربما ألحقا العودة بتبار أو تصديق شرعى على ديون كانت مستحقة للعائدة قبل الطلاق أو بسببه . ومن البديهي القول — وهو ما تشير إليه أيضا بعض الوثائق — أن تلك الديون كانت محلا لحكم أو إتفاق سابق جرى تضمينه في حجة شرعية .

لدى الحنفى عانت...إلى عصمة...ثم بعد ذلك أقر المعلم إبراهيم المذكور أن عنده وبذمته بحق صحيح شرعى من قرض شرعى لزوجته المذكورة أعلاه مبلغا قدره من الذهب الموصوفة...دين شرعى إقترض ذلك منها وتسلمه قبل تاريخه الإقراض والتسليم الشرعيين بإعترافه بذلك الإقرار الشرعى يقوم لها بذلك مقسطا عليه عن كل يوم يمضى من تاريخه نصف واحد". (٤٢)

لدى الحاكم الحنفى أشهد عليه صدر الدين بن...شهوده الإشهاد الشرعى أن ذمة مطلقته سكر المرأة إينة...الحاضرة معه بالمجلس برينة من الستين ديناراً الذهب السلطاني الجديد القدر الذى إفتت به

(٤١) د. محمد نور فرحات، التاريخ الاجتماعى للقانون، ص ٤٩٨—٤٩٩.

(٤٢) محكمة قناطر السباع، سجل ١٢٦ مادة ٢٦١٢.

عصمتها قبل تاريخه المسطر سابقا بسجل محكمة الباب العالي البراءة الشرعية بمقتضى أنه قبض منها سابقا فى السجل ثلاثين ديناراً وبعد ذلك بنفس السجل أربعة دنانير وتعوض منها فى ثلاثة نانير...تعويضاً شرعياً وقبض منها فى يوم تاريخه بالمجلس باقى ذلك وهو ثلاثة وعشرون ديناراً ولم يتأخر له قبلها شىء يطالب به لا قل ولا جل وصدقته على ذلك تصديقاً شرعياً وصدر بينهما تبار عام مطلق بعدم الإستحقاق".(٤٣)

---

(٤٣) محكمة الباب العالي، سجل ١٣ مادة ٣٢٥. وأيضا:  
 مادة ٣٤٠ وسجل ٣٩ مادة ٥٠ وسجل ١٢٥ مادة ٢١٨  
 محكمة قناطر السباع، سجل ٢٦ مواد ١٠٨ و ١٠٥٢.  
 محكمة الصالح، سجل ٣١٥ مادة ٦٧.



## الفصل السادس

### قواعد النفقة والتطور الإجتماعى

#### المبحث الأول : أحكام النفقة وسلطة القاضى

القواعد العامة فى تقدير النفقة – الوسائل الفنية فى ضمان النفقة –  
منازعات النفقة

#### المبحث الثانى : مركز الزوجة وفساد الزمان

النشوز والعرف – سفر الزوجة وشرط الأمن – الزوجة والحضانة





## المبحث الأول

### أحكام النفقة وسلطة القاضي

#### القواعد العامة فى تقدير النفقة

٣٠- تدلنا وثائق القضاء الشرعى على ماكان بين فروع النفقة من إختلاف . فمن ناحية : غالبا ماكان الزوج يفرض كسوة زوجته نقدا . ولما كانت النفقة تقدر بحال الزوجين يسارا وإعسارا عند جمهور الفقهاء فإن مبلغ الكسوة المقرر شهريا كان يختلف من زيجة إلى أخرى . (١) ومن ناحية أخرى : فإن العادة كانت قد جرت على عدم تقدير نفقة الطعام نقدا . وغالبا ماكان يتفق على تمكين الزوجة من الطعام بأن تأكل مع الزوج " تموينا من غير

---

(١) أكثر الفقهاء على عدم تقدير نفقة الزوجة إعتبارا بالكفاية ، أما الشافعية فقد قدروا نفقة الطعام على الموسر مدان، وعلى المتوسط مد ونصف مد وعلى المعسر مد واحد. راجع: الحلبى، سابق الإشارة، ص ٦٦-٦٧. فتاوى قاضىخان، ج ١ ص ٣٦٠. ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٤ ص ١٨٨ و ١٩٢-١٩٣ و ٢١١. الفتاوى الهندية، ج ١ ص ٥٥٥. حاشية الدسوقي، ج ٢ ص ٥٠٩. الشريينى، سابق الإشارة، ج ٣ ص ٥٦٣ و ٥٦٩-٥٧٠. البهوتى، شرح منتهى الإرادات، ج ٣ ص ٢٤٢-٢٤٤.

نقد " (٢)

وإذا كان ما عرضنا له هو الوضع الغالب : فإن الزوج كان يكتفى أحيانا بالإلتزام بكسوة زوجته بما تكسى به أمثالها ، وربما قرر لزوجته مبلغا كل يوم مقابل طعامها ولوازمها الشرعية .  
لدى الحنفى أصدق...مخطوبته...صداقا قدره...وعليه القيام بكسوتها الشرعية شتا وصيفا أسوة بأمثالها فى ذلك ورضى لها وليها بذلك رضا شرعيا".(٣)

لدى الحنفى ادعت...على زوجها...بأن يقدر لها نفقة شرعية عن غذاها وعشاها وسائر لوازمها الشرعية وطالبته بذلك فسيل عن ذلك فأجاب بمزيد السمع والطاعة وقرر لها على نفسه برضاها عن غذاها وعشاها وسائر لوازمها الشرعية عليه خلا الكسوة فإنه عليه فى كل

(٢) وطبقا للوثائق محل البحث فإن مبلغ الكسوة الشهرية كان يتراوح بين

٣ إلى ١٣ نصف فضة: على سبيل المثال:

محكمة الباب العالى، سجل ١٣ مادة ٤٣٧ وسجل ٢١ مواد ٢٦ و ٣٦ و ٤١.

محكمة بولاق، سجل ٣٢ مواد ٣٢٤ و ٥٠١ وسجل ٣٦ مادة ١٦٨٣.

محكمة مصر القديمة، سجل ٩٤ مواد ٤٣٣ و ٨٩٧.

محكمة الزاهد، سجل ٦٥٩ مواد ٩٩١ و ١٥١٢ و ١٥٨٠ و ١٦٢٢.

محكمة الصالحية النجمية، سجل ٤٥١ مواد ٦ و ١٧ و ١٠٣ و ٧٤٩.

محكمة قوصون، سجل ٢٩٤ مادة ١٧٣.

(٣) محكمة الباب العالى، سجل ٣٩ مادة ٢٦٥.

يوم يمضى من تاريخه من الفلوس الجدد النحاس نصفين إثنين تقريراً  
 شرعياً". (٤)

وفى بعض الأحيان فإنه كان يتفق على الوفاء بنفقة طعام  
 الزوجة نقداً ، وذلك عن كل يوم يبيت فيه عند ضررتها :  
 "وتراضيا على أنه فى كل ليلة يبيت عندها تأكل هى وإياه تمويناً من  
 غير تقرير وفى كل ليلة يبيت عند ضرايرها يعطها من ثمن غذاها  
 وعشاها تلك الليلة نصف واحد وتلثى نصف" (٥)

---

(٤) محكمة البرمشية، سجل ٧١٠ مادة ٢٣٢٩.

وطبقاً للوثائق محل البحث فإن مبلغ الطعام المقرر للزوجة كان يتراوح  
 بين ٥ إلى ٥ وانصف فضة يومياً. وإذا ماقرر الزوج مبلغاً من المال  
 كل يوم مقابل طعام وكسوة زوجته: فإنه لم يكن يقل عن ٥ وانصف فضة  
 ليصل أحياناً إلى خمسة أنصاف فضة. على سبيل المثال:  
 محكمة الباب العالى، سجل ١٣ مواد ٢٦٣ و ٩٤٥ وسجل ٣٩ مادة ٨٣  
 وسجل ١٥١ مادة ٦٨١.

محكمة بولاق، سجل ٣٢ مادة ١٧٥٧ وسجل ٦٢ مادة ١١٢١.

محكمة مصر القديمة، سجل ٩٤ مادة ٥٢٩.

محكمة قناطر السباع، سجل ١٣٠ مواد ٣٣٠ و ٣٧٧ و ٤٢٤ و ٤٢٦.

محكمة باب السعادة والخرق، سجل ٤٠٥ مواد ٧١٥ و ٧٣٣٣ و ٧٦٤

وسجل ٤١٣ مواد ٥٦٥ و ٥٧٥ و ٥٨١.

محكمة الصالح، سجل ٣٣٧ مواد ٤٩ و ١٤٣.

(٥) محكمة الصالح، سجل ٣١٢ مادة ١٨٢٦.

لقد لاحظنا فى أكثر من موضع بعضا من قواعد تقدير النفقة ، وهو عرض لم يسمح بالإطلاع تفصيلا على ما كان للقاضى من سلطة فى باب النفقة . فقد كان للزوجة — أو المطلقة — أن تطلب من القاضى فرض نفقتها أو نفقة أولادها ، وذلك عند إمتناع الزوج عن تمكينها من نفقتها بقدر كفايتها . (٦) وفى تلك الحالة فإن القاضى كان يفرض لها نفقتها ، وقد يأذن لها فى الإقتراض والرجوع على زوجها — أو مطلقها — بما إقتضت وأنفقت .

لدى الحنفى إدعت الحرمة سنية المرأة إينة محمد بن عبد الله المرىنى على زوجها أحمد بن سليمان بن تقى الدين البحار بأنه قبل تاريخه تزوج بها تزويجا شرعيا ودخل بها وأصابها وتطالبه بأن يقرر لها فى كل يوم ما يكفيها عن غذاها وعشاها ولوازمها الشرعية فسيل عن ذلك فأجاب بالإعتراف فى التزويج والدخول وإمتنع عن التقرير فعند ذلك قرر مولانا الحاكم المتداعى لديه للمدعية المذكورة على زوجها المذكور عن غذاها وعشاها ولوازمها الشرعية خلا الكسوة فإنها عليه فى كل يوم نصفين إثنين تقريراً شرعياً ورضيت منه بذلك....". (٧)

(٦) الشربىنى، سابق الإشارة، ج٣ ص ٥٦١-٥٦٢.

البهوتى، الروض المربع، ص ٣٦٠.

(٧) محكمة الباب العالى، سجل ٤٩ مادة ٧٩٠. وأيضا:

سجل ١٥١ مادة ٤٤٦.

إن تقدير النفقة تبعا لحال الزوجين — يسارا وإعسرا — هو  
 مارجحه متأخرو الأحناف ، ومع ذلك فإنه يبدو أن الرأي القائل  
 بتقدير النفقة تبعا لحال الزوج كانت له قيمته . (٨) فلنلاحظ تلك  
 الوثيقة التي تضمنت تقديرا لنفقة حمل :

لدى مولانا نايب أفندي حضر السيد محمد... الوكيل الشرعى عن أخته  
 لوالده المذكورة هى... وحضر معه مطلق أخته المذكورة هو الامير  
 ولى جاويش الديوان... وصدر بينهما التخصم والنزاع بسبب ما يأتى  
 ذكره فيه من دعوى السيد محمد المذكور على ولى جاويش المطلق أن  
 الموكلة كانت زوجا له وطلقها من عصمته طلاقا واحدة وهى مشتملة  
 منه على حمل وكان قرر لها على نفسه عن نفقة حملها منه إلى حين  
 وضعه لكل يوم نصفين إثنين فضة وقد تجمد لها عليه نفقة ثلاثة أشهر  
 غايتها يوم تاريخه... وطالبه بذلك وأجاب ولى جاويش المذكور وتعلل  
 بأنه لا يقدر على التقرير المذكور وعرفه مولانا الحاكم المومى إليه  
 أنه لا يكفى من مثله لمطلقته أقل من النصفين الفضة وأمره بإجراها  
 لها وألزمه بالمتجمد المذكور وأبقا عليه تقرير النصفين فضة فى كل  
 يوم... (٩).

---

(٨) ومارجحه الأحناف فى تقدير النفقة تبعا لحال الزوجين يتفق مع المشهور  
 عند المالكية والحنابلة. أما الشافعية فقد إعتدوا بحال الزوج يسارا وإعسارا  
 عند تقدير النفقة ، مع ملاحظة ماسياتى حول رأيهم فى ملائمة مسكن  
 الزوجية. راجع: أبو زهرة، الأحوال الشخصية، ص ٢٣٩.  
 (٩) محكمة الباب العالى، سجل ١٥٧ مادة ٣٥٧.

وتبدو سلطة القاضى جلية فى مسألة مسكن الزوجية ،  
فللقاضى أن يرسل شهوده بطلب الزوجة ، وذلك للوقوف على مدى  
توافر الشروط الشرعية للمسكن وكونه " لائقا " بالزوجة . وجماع  
الشروط فى مسكن الزوجية عند الجمهور : أن يكون مسكنا " على  
حده " أو " مفردا " تأمين فيه الزوجة على نفسها ومتاعها ولا تستحق  
فيه من معاشرة زوجها . وبالنظر إلى إقامة الزوجة فى مسكنها فقد  
خالف الشافعية الجمهور واشترطوا أن يكون المسكن لائقا بالزوجة  
تبعاً لحالها — يسارا ومكانة — فلا يعتد بحال الزوج أوحالهما  
معا . ( ١٠ )

وما تضمنته الوثائق لم يكن ليخرج عن عموم ماإشترطه  
الفقهاء . فلم يكن جائزا إجبار الزوجة على الإقامة فى مسكن أب  
الزوج أو مع أولاده من غيرها إلا برضاها ، وربما قيدت رضاها  
بتهيئة مسكن شرعى لها فيما بعد .

"لدى الحنفى...أن موكلته المذكورة أعلاه رضيت بأن تسكن مع  
زوجها المشار إليه مع إينته المصونة...المرأة بالمكان الكاين بخط

( ١٠ ) الحلبى، سابق الإشارة، ص ٦٧.

فتاوى قاضىخان، ج ١ ص ٣٦٢.

الفتاوى الرملية، ج ١ ص ٦٣ و ٦٦ و ٧٣.

الفتاوى الهندية، ج ١ ص ٥٥٦.

الشربىنى، سابق الإشارة، ج ٣ ص ٥٦٦-٥٦٧.



الحدودية وبأن تأكل معها تموينا من غير تقرير نقد من النقود ولا بفلوس وبأن لا تطالب زوجها المشار إليه أعلاه بكسوتها عليه إلا عند استحقاقها شهرا بشهر". (١١)

وقد يرضى الزوج بالسكنى مع والد الزوجة أو والدتها أو أخيها أو معتقها ، وفي تلك الحالة فإن إلزام الزوج بتهيئة مسكن شرعى كان يتحدد بالإذن أو — الإباحة — الصادر له بالسكنى . فقد يأذن له بالسكنى مادامت الزوجة فى عصمته أو إلى حين قيامه بتهيئة مسكن شرعى لها . وقد يأذن له بهذا أو ذاك بشرط إلزامه بأجرة المسكن . وربما اشترط الزوج لسكناء على نحو ما ذكر ألا يتسبب صاحب المسكن فى إلحاق الأذى به أو بزوجته .

"وتصادقا على ذلك وعلى أن الزوج المذكور يسكن بزوجته المذكورة بمنزل معتقها المصونة سالمة المذكورة الكاين بخط الداودية وإن يصدر من المصونة سالمة المذكورة من أنية كان على الزوج المذكور الخروج من منزلها وزوجته المذكورة". (١٢)

وتبعاً لما ثبت للقاضى عن حال مسكن الزوجية فإنه كان يأمر

---

(١١) محكمة الصالح، سجل ٣١٢ مادة ١٣٢٦. وأيضا:

مادة ١٣٨٦.

محكمة الزاهد، سجل ٦٥٩ مادة ١٦٢٢.

(١٢) محكمة باب السعادة والخرق، سجل ٤١٣ مادة ١٢٣. وأيضا:

محكمة الصالح، سجل ٣١٢ مادة ١٩ وسجل ٣٣٧ مواد ١٢٥-١٢٦ و١٢٨.

محكمة الزاهد، سجل ٦٥٩ مادة ١٥٤٢.

الزوجة بالسكنى أو الزوج بتهئية مسكن شرعى لائق . وطبقا للوثائق فإن مسكن الزوجية لم يكن يعد مسكنا شرعيا إذا كانت منافعه — مثل : الحمام والمطبخ — مشتركة بينه وبين مسكن أب الزوج أو والديه .

لدى الحاكم الحنبلى بعد أن إدعى حجازى بن محمد المزين ببولاق المذكورة بالوكالة عن ولده شعبان الحاضر بالمجلس المصدق على التوكيل المذكور الثابت توكيله عنه فى ذلك لدى الحاكم المشار إليه أعلاه بشهادة شهوده الثبوت الشرعى على والد زوجة ولده موكلته المذكورة الحرمة بدرة المرأة هو محمد بن كمال الدين المراكبى أن يمكن ولده موكله المذكور من زوجته المذكورة لتحل معه محل طاعته وأجاب بالسمع والطاعة فى ذلك وإلتمس توجيه شاهدين بسبب الكشف على المحل الذى يريد إسكانها به وأجيب إلى ذلك ووجه الحاكم المشار إليه أعلاه صحبتتهما شاهديه الواضعين رسم شهادتهما أدناه إلى حيث المكان الكاين بخط سيدى مسعود فوجد جامعا لسكن الزوجة المذكورة وسكن أبويه مشترك المنافع والكنيف وعلى مكان قريب منه أيضا فوجد غير شرعى ثم عاد شاهداه وأخبروا الحاكم المشار إليه أعلاه بذلك توافق المدعى المذكور بوكالته عن ولده المذكور مع المدعى عليه المذكور بوكالته عن إبنته المذكورة أعلاه بتصادقهما على ذلك على أن تكون الحرمة بدرة الموكلة المذكورة مستتية المسكن كما كانت أولا مع زوجها الموكل المذكور بالمنزل الجامع لسكنه ومسكن أبويه الكاين بخط سيدى مسعود على عاتقهما السابقة إلى أن

يهيء لها مسكنا شرعيا لايقا بها". (١٣)

وينبغي ملاحظة أنه لم يكن يشترط أن يكون مسكن الزوجية ملكا للزوج ، بل جاز أن يكون مستأجرا . (١٤) ويبدو أن القضاة كانوا يعتقدون أحيانا بمصلحة الزوجة عند نظرهم تلك المسألة . ولذلك قد يجد الزوج نفسه ملتزما بنقل زوجته من مسكن إستأجره إلى آخر كان مملوكا له .

"لدى الحاكم المالكى إدعت الحرمة زبيدة بنت يوسف...على زوجها كمال الدين أحمد...بأن يهيء لها مسكنا شرعيا يسكنها فيه ضرار المسكن الذى هى فيه الآن لم يكن صالحا للسكنى وليس بمسكن شرعى فسيل سؤاله عن ذلك فأجاب بأن المسكن الذى كان فيه سقط من جانب وأن المسكن الذى هى فيه الآن عارية إلى حين نعمة عمارة مسكنها الأول ويعود إليه وتوافقا على ذلك". (١٥)

### الوسائل الفنية فى ضمان النفقة

٣١- ومن البديهي القول أن تيسير حصول الزوجة أو

المطلقة على النفقة كان أمرا حيويا . إن إن الزوج لزوجته

---

(١٣) محكمة بولاق، سجل ٣٦ مادة ٢٢٠. وأيضا:

محكمة الباب العالى، سجل ٤٩ مادة ٧٨٦.

(١٤) ابن نجيم، البحر الرائق، ج٤ ص ٢١١.

الشربيني، سابق الإشارة، ج٣ ص ٥٦٦.

(١٥) محكمة الباب العالى، سجل ٣٩ مادة ٧.

بالإقتراض من الغير ثم الإنفاق والرجوع عليه بما أنفقت كان الوسيلة المعتادة في ذلك المجال . وكما لاحظنا كان للقاضى أن يأذن للمرأة فى الإقتراض ، وهكذا فإن تلك الوسيلة كان يتغلب بها على تعنت الرجل أو عدم إنتظامه فى الإنفاق . (١٦) ترى على من كان يرجع صاحب الدين إذا ماتوفيت الزوجة — أو المطلقة — ؟. لاشك أن إجابة على مثل ذلك السؤال كانت لها أهميتها بالنظر إلى إنتشار الإذن بالإقتراض . ولدينا على سبيل المثال : فتوى للرملى الحنفى بجيز لصاحب الدين الرجوع عندئذ على ورثة الزوجة أو المطلقة و الرجوع أيضا على الزوج . (١٧)

وهناك وسائل فنية أخرى كانت تتجاوز دورها فى مجرد تيسير الحصول على النفقة ، فقد كان من الجائز أن يكفل أحد الأشخاص النفقة ، وربما كان الكفيل أو الضامن هو بعينه ذلك

(١٦) محكمة الباب العالى، سجل ١٣ مواد ٦٢ و ٧٢٧ وسجل ٣٩ مادة ٢٩٣

وسجل ٤٩ مادة ١٨٥٤ وسجل ١٢٥ مواد ٤٣ و ٢٣٠ وسجل ١٥١

مادة ٤٤٦ وسجل ١٥٧ مواد ٤٤٥ و ٥٣١.

محكمة بولاق، سجل ٣٦ مادة ٥٦.

محكمة الزاهد، سجل ٦٥٩ مادة ١٢٤٩.

محكمة طولون، سجل ١٦٣ مادة ١٣٨.

محكمة قوصون، سجل ٢٩٤ مادة ٣٤٤.

(١٧) الفتاوى الرملية، جـ ١ ص ٦٤.

الشخص الذى وكلته الزوجة أو المطلقة لطلب نفقتها . ولم يكن هناك ما يحول دون كفالة أكثر من شخص واحد للنفقة ، وربما إلترم الكفلاء بمبلغ أكبر من المبلغ الذى قدرت به النفقة المستحقة .

"سألت شامة بنت... زوجها أحمد... أن يخلعها من عصمته خلعا شرعيا... وأجاب سؤالها لذلك وخلعها الخلعة المسولة على العوض المذكور وإعترف بالدخول والإصابة وقرر لها عن نفقة الحمل كل يوم عثمانيا واحدا إقرارا شرعيا وأذن لها فى الإقتراض والإنفاق والرجوع عليه إننا شرعيا مقبولا وعلى إحضاره لها فى نصف ربيع الآخر سنة تاريخه وإذا لم يحضره بذلك على التمام تضمنه ثلاثة دنانير ذهبا سلطانيا جديدا له النورى على... وفاطمة المرأة بنت... والدة أحمد ضمانا شرعيا". (١٨)

ماذا عن نفقة الفضولى ؟. إن الزوجة أو المطلقة قد تدعى بما أنفقت على نفسها وأولادها أو بما تحملته من أجره مسكن الزوجية . وقد يدفع الزوج أو المطلق بانتفاء الإنن لها بالإنفاق ، وأنها إنما فعلت ذلك متبرعة . فى تلك الحالة كان عليها أن تؤدى يمينا بطلب الزوج أو المطلق على أنها قامت بالإنفاق بنية الرجوع عليه . غير أنه يستفاد من الوثائق أن نية التبرع لم تكن محلا للبحث إذا كان المنفق شخصا آخرا غير الزوجة أو المطلقة .

لدى الحاكم المالكى إدعت الحرمة فاطمة... على زوجها المعلم منصور... بستمائة نصف جديدة مما يحاسب به من القدر الذى قامت



به عنه من أجره منزل سكنه الكاين... عن مدة خمس سنوات سابقة على تاريخه حساب عن كل شهر عشرة أنصاف... فأجاب بالإعتراف فى السكن فى المنزل المذكور وإلتمس يمينها على دفع القدر المدعى به وكماله لترجع عليه بنظير ذلك غير متبرعة بذلك ولا شى منه فحلفت... وعند ذلك أمره سيدنا الحاكم الشرعى المشار إليه أعلاه بدفع المبلغ المدعى به للمدعية المذكورة<sup>١٩</sup>.

### منازعات النفقة

٣٢- ويبدو أنه كان يجرى تطبيق القاعدة فى تحليف الدائن عند حصول النزاع على أداء النفقة . (٢٠) فإذا ما أنكرت المرأة أداء الزوج أو المطلق للنفقة : فإنه كان عليها أن تؤدى يمينا على

(١٩) محكمة الزاهد، سجل ٦٥٩ مادة ١٠٨٠. وأيضا:

محكمة مصر القديمة، سجل ٩٤ مواد ٥٢٩ و ٧٣١.

(٢٠) وتصديق للمرأة بيمينها هو ذات الحكم، وذلك إذا ما إدعت الزوجة عدم

كفاية النفقة أو إدعى الزوج نشوزها وأنكرت، وقد أسست تلك الأحكام

على إستصحاب الأصل. راجع:

ابن نجيم، البحر- الرائق، ج ٤ ص ١٩٥ و ٢٠٤.

حاشية الدسوقي، ج ٢ ص ٥١٤.

الشريبنى، سابق الإشارة، ج ٣ ص ٥٦٢.

البهوتى، شرح منتهى الإرادات، ج ٣ ص ١٥٠.



ذلك بطلب من القاضى أو الزوج . وكان يترتب على يمينها ثبوت ما ادعته من نفقة فى ذمة الزوج أو المطلق .

لدى الحنبلى...تستحق بذمة زوجها المذكور فى إثنى عشر فصلا من شتا وصيفا فى مدة ست سنوات متواليات كاملات مما يحاسب عليه وهى...وذلك فى المدة المذكورة ثلثمائة نصف وستين نصفا فأجاب المدعى عليه وفى لها كسوتها المذكورة فى كل سنة فلم يصدق سوى على قميص شتوى لها فى كل سنة قيمته عشرون نصفا من غير زيادة على ذلك فطلب منه بيعة تشهد له بذلك كما أجاب فالتمس يمينها على إستحقاقها فى ذلك بحكم أنه لا بيعة له فوجهت عليها من قبل الحاكم المتداعى لديه فحلفت اليمين الشرعية فعند ذلك ألزمه الحاكم المتداعى لديه بذلك وأمره بدفعه أمرا شرعيا وخرج فى رضاها". (٢١)

ولكن ماذا لو نكلت الزوجة — أو المطلقة — عن اليمين ؟.  
فلنتأمل الوثيقة التالية لملاحظة كيف إلتصت الزوجة يمين الزوج وقد نكلت عنه :

لدى الحاكم المالكى إدعى المعلم على بن...على زوجته الحرمة أصيلة إبنة...بأنه منفق عليها من حين بنائه بها وإلى تاريخه ويطالبها

---

(٢١) محكمة قناطر السباع، سجل ١٢٢ مادة ٩٠. وأيضا:

محكمة الباب العالى، سجل ٣٩ مادة ٣٧١.

محكمة بولاق، سجل ٣٦ مواد ٤٦ و ٣٣٨ و ١٤٣٧.

محكمة البرمشية، سجل ٧١٠ مادة ٢٨٦٩.

محكمة الزاهد، سجل ٦٥٩ مادة ١٥١٠.

بالإشهاد عليها بذلك وسيل سؤالها عن ذلك فأجابت بالإنكار وأنها تستحق بزمته من الكسوة المدعى بوفائها فعند ذلك عرض عليها الحاكم المشار إليه أعلاه الحلف فنكلت عن اليمين وإلتصت يمينه على ذلك فوجهت عليه فحلف بالله العظيم الذى لا إله إلا هو الرحمن الرحيم اليمين الشرعية الجامعة لمعانى الحلف الشرعية أنه منفق عليها من حين بنائه بها وإلى تاريخه وأنه لم يتأخر لها قبله من ذلك مطالبة ولا شى قل ولا جل وشهد عليها بذلك وعلى ذلك ثبوت وحكم من الحاكم المالكى المشار إليه". (٢٢)

وقد يقر الزوج أو المطلق بجزء من مبلغ النفقة المدعى بها ، وعندئذ فإنه كان يلتزم بما أقر به عند عجز الزوجة عن إثبات كامل المبلغ بالبينة . (٢٣) غير أنه ربما أقر الزوج أو المطلق بمبلغ النفقة المدعى بها ، ويبرز حجة شرعية تتضمن مايفيد إسقاط المرأة حقها فى طلب ذلك المبلغ . فلنتأمل الوثيقة التالية لنلاحظ كيف كان على المطلق إثبات مضمون الحجة بالبينة لمنازعة مطلقة فى صحتها :  
لدى الحنفى إدعت الحرمة مباركة...على مطلقها...بمبلغ قدره...من مؤخر صداقها...ومما تجمد لها عليه من كسوة ونفقة تسعة قروش

(٢٢) محكمة الباب العالى، سجل ٢١ مادة ٣٣..

(٢٣) محكمة بولاق، سجل ٦٢ مادة ٧.

محكمة الصالح، سجل ٣١٥ مادة ١٢٢.

محكمة جامع الحاكم، سجل ٧٣٥ مادة ٥٨٧.

فأجاب بأنه طلقها قبل تاريخه بمقتضى حجة شرعية مسطرة في هذه المحكمة مؤرخة في...مضمونها...وصدر بينهما تبار شرعى عام ومطلق الجامعة لعدد الأنصاف العديدة فلم تصنقه على براته منه وبرز ذلك الحجة المذكورة وقرب بالمجلس حرفا حرفا فكلف ثبوتها فأحضر...وإستشهدهما عما يعلمانه في ذلك فشهدا بمعرفة المدعية والمدعى عليه المعرفة الشرعية النافية للجهالة شرعا وأنه صدر بينهما تبار شرعى وأبرأته من سائر الحقوق الشرعية...ومنع المدعية المذكورة من معارضتها للمدعى عليه المذكور منعاً شرعياً". (٢٤)

وتشير الوثائق إلى أن القضاة على إختلاف مذاهبهم كانوا يحكمون بحبس الزوج أو المطلق ، وذلك عند إمتناعه عن الإنفاق أو الوفاء بمتأخر النفقة . (٢٥) ولم يكن يشترط أن يحبس الرجل بطلب من زوجته أو مطلقته ، فقد كان جائزاً حبسه بطلب من وكيلها ، وكان لها أو لوكيلها طلب الإفراج عنه ولو لم يَقم بالسداد .

لدى الحاكم المالكى أفرج غانم بن...الوكيل عن أخته الحرمة وطفة المرأة عن زوجها الحاج...المعتقل لها من هذه المحكمة فى عاشر

---

(٢٤) محكمة طولون، سجل ١٦٣ مادة ٢١٢.

(٢٥) الحلبي، سابق الإشارة، ص ١١٦.

الفتاوى الرملية، ج ١ ص ٧٣.

إبن نجيم، البحر الرائق، ج ٦ ص ٣١٤.

أبو زهرة، الأحوال الشخصية، ص ٣٤٨ وما بعدها.

البهوتى، الروض المربع، ص ٣٠٨-٣١٠.

شهر تاريخه مع بقا القدر المعتقل لها عليه إفراجا شرعيا". (٢٦)  
ويبدو أنه لم يكن يشترط دائما — أمام القضاة الأحناف — قيام  
الزوجة بإثبات يسار الزوج قبل حبسه في متأخر نفقتها . وبمعنى  
آخر فإنه لم يكن يلتزم بما إشتراطه بعض متأخري الأحناف في تلك  
المسألة . (٢٧) وفي الوثيقة التالية كانت الأم تطالب — بطريق  
الوكالة — بمبلغ الكسوة المقرر لابنتها :

"لدى الحنفى... فأجاب بالإعتراف فى ذلك وأنه وفى للموكلة المذكورة  
ذلك بتمامه وكماله فلم تصدقه المدعية المذكورة على ذلك وكلفته إثباته  
بالوجه الشرعى فلم يحضر بينة شرعية تشهد له بذلك... وألزم المدعى  
عليه للموكلة المذكورة بالقدر المدعى به المرقوم على البيان إلزاما  
شرعيا وخرج فى رضاها على ذلك ثم إختارت إعتقاله على ذلك  
فاعتقل لها عليه بأمر من مولانا الحاكم المشار إليه أعلاه". (٢٨)

(٢٦) محكمة قناطر السباع، سجل ١٢٢ مادة ٩٤. وأيضا:

محكمة بولاق، سجل ٣٦ مواد ١٤٣٧ و ١٤٧٦.

محكمة البرمشية، سجل ٧١٠ مادة ٢٨٦٩.

(٢٧) ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٦ ص ٣١٤.

(٢٨) محكمة بولاق، سجل ٣٦ مادة ٤٦. وأيضا:

محكمة الصالح، سجل ٣١٥ مادة ١٢٢.

محكمة جامع الحاكم، سجل ٧٣٥ مادة ٥٨٧.

## المبحث الثانى

### مركز الزوجة وفساد الزمان

#### النشوز والعرف

٣٣- كان يترتب على إخلال الزوجة بواجبها فى الإحتباس والتمكين للزوج سقوط حقها فى النفقة . والواقع أن سقوط النفقة هنا . كان يرتبط بأكثر المسائل خطورة فى علاقات الزوجية والمجتمع . فالمرأة تكون قد نشزت فتسقط نفقتها إذا ماخرجت من مسكن الزوجية دون حق .

"إدعت جاتم المرأة بنت...على زوجها يوسف بن...أن نفقتها المقدرة لها عن سنة وشهرين كل شهر خمسة أنصاف فى الجملة سبعون نصفا وتطالبه بذلك فأجاب بالإعتراف بالتقرير كل شهر خمسة أنصاف وأنها حاليا خارجة عن طاعته وأن كسوتها ساقطة". (٢٩)

وللفقهاء حديث طويل عن الأحوال التى لاتعد فيها الزوجة ناشزا بخروجها من مسكن الزوجية دون حق . ويمكننا أن نرد تلك الأحوال إلى أصلين أولهما : مراعاة المصالح الضرورية للزوجة ، والثانية : الإعتداد بما لايعد نشوزا فى عرف الناس . وهكذا فإن الأصل الأخير كان يخضع لواقع المجتمع . ويمكننا القول أن خروج الزوجة لزيارة الأقارب والجيران أو عيادتهم لم يكن يعد نشوزا فى مصر فى العصر العثمانى . والواقع أن هذا الصنف من النشاط كان



فى طريقة لأن يطبع الحياة الإجتماعية لنساء المدن فى مصر . (٣٠)

(٣٠) إيوارد وليم لاين، سابق الإشارة، ص ١٧٧.

إتفق الفقهاء حول أحوال يجوز فيها للزوجة الخروج من مسكنها دون إذن الزوج، مثل: زيارة أبويها، سؤال أحد الفقهاء عن حكم شرعى إذا لم يسعفها الزوج بجوابه، إشراف مسكن الزوجية على الإنهدام، طلب حقوقها الزوجية عند القاضى. وإختلفوا حول خروجها للحج الفرض، وخروجها إذا كانت قابلة أو غاسلة. وإعتد بعضهم بالعرف، ومن ذلك: ما نكره بعض الأحناف من خروجها لزيارة والديها بما تعرف عليه، و نكر الشربينى "خروجها للحمام ونحوه الذى يقتضى العرف خروج مثلها لتعود عن قرب". راجع: إين نجيم، البحر الرائق، ج١ ص ٢١٢.

حاشية الدسوقي، ج٢ ص ٥١٢.

الشربينى، سابق الإشارة، ج٣ ص ٥٧٢-٥٧٣.

الخطاب، سابق الإشارة، ج٤ ص ١٨٧-١٨٨.

البهوتى، شرح منتهى الإرادات، ج٣ ص ١٥١.

وقد تحدث كثير من المؤرخين مثل: توينبى عن إحتفاظ مصر ببعض النظم والأعراف الخاصة داخل الدولة العثمانية، وكأننا أمام علاقة بين أكثر من مجتمع بما يقابل الانقسام إلى مجتمع غربى وآخر أرثونكسى داخل المجتمع الهلبنى. راجع:

Arnold J. Toynbee, A Study of History, Oxford University Press, 1948, Vol. I, p. 70.  
Cyril E. Black and L. Carl Brown, Op. Cit. p. 58.



وبين أيدينا أكثر من وثيقة تضمنت إشارة إلى مراعاة  
الضرورة والعرف في مسألة خروج المرأة . فالزوجة لم تكن تعد  
ناشزا بخروجها من مسكن الزوجية للضرورة ، والطلاق كان يعلق  
أحيانا على شرط منعها من زيارة أهلها الزيارة المعتادة . لاحظ في  
الوثيقة التالية طلبا من الزوج لإثبات خروج زوجته من مسكن  
الزوجية :

لدى الحاكم الشرعى الحنفى حضر المعلم محمد بن... وأخبر  
مولانا الحاكم المشار إليه بأن زوجته الحرة مباركة المرأة  
إبنة... خرجت من محل سكنه الكاين داخل درب شركس بخط درب  
الجماميز المطل على الخليج الحاكمى ليلة يوم تاريخه وقت آذان  
العشاء بغير إننه وبغير ضرورة شرعية وطالب مولانا الحاكم المشار  
إليه أعلاه أن يوجه شاهدين إلى محل سكنه المذكور للكشف على ذلك  
فأجابه إلى سؤاله وأمر شاهديه الواضعى رسم شهادتهما أنناه فامتثلا  
لذلك بمزيد السمع والطاعة وتوجها مع المعلم المذكور إلى محل سكنه  
المذكور... (٣١).

ويبدو أنه كان للواقع الاجتماعى أثر هام آخر . لقد أصبح  
خروج المرأة للعمل أمرا ملحوظا ، ويمكننا ملاحظة أنه بمرور  
الوقت كانت بعض الحرف والصناعات — كصناعة الأقمشة —  
تستقبل أعدادا متزايدة من النساء . ويبدو أنه كان على الزوجة فى

---

(٣١) محكمة قناطر السباع، سجل ١٢٦ مادة ١٨٤٩ . وأيضا:

محكمة الزاهد، سجل ٦٥٩ مادة ١٥٣٦ .

أكثر الأسر فقرا أن تشارك زوجها الأعباء فتخرج للكسب . وربما كان لتعدد الزوجات وقد إنتشر بين الفئات الدنيا للمجتمع أثره فيما نلاحظه هنا . (٣٢)

وإذا كان للأحناف حديث إمتزجت فيه الإجازة بالتحفظ عن خروج القابلة أو الغاسلة بإذن زوجها : فإنهم لم يقرؤا بالنفقة للزوجة التى كانت تمكث أغلب النهار أو الليل فى أعمالها . فلنتأمل فتوى إبن نجم فى تلك المسألة : " وبهذا عرف جواب واقعة فى زماننا

(٣٢) لاحظ ولیم لاین فيما بعد كيف كان على الزوجة فى كثير من الأسر الفقيرة أن تؤمن معيشتها بنفسها بمزاولتها عملا أو حرفة. وقد حدثنا أكثر من مؤرخ عن الركود الإقتصادى والأوضاع السيئة للفئات الدنيا من سكان المدن لاسيما فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، وإرتباط تلك الأوضاع بكل من: تطور توزيع الثروة وتركزها، والإهتمام المتزايد بحيازة الأرض الزراعية والإشتغال بالتجارة. وفضلا عن ذلك فإن المدن كانت تستقبل أعدادا كبيرة من الفلاحين الذين هجروا قراهم، وذلك فرارا من ظلم ممثلى السلطة أو فى أوقات المجاعات والغلاء. وهكذا يمكننا ملاحظة كيف خضع الحرفيون والمعدمون للمعاناة والإستغلال منذ النصف الثانى للقرن الثامن عشر. راجع:

Cyril E.Black and L.Carl Brown, Op.Cit. p.70.

إيوارد ولیم لاین، سابق الإشارة، ص ١٨٤.

دى شابرول، سابق الإشارة، ص ٢٥٢ و ٢٦٣.

بأنه إذا تزوج من المحترفات التي تكون عامة النهار في الكارخانة  
والليل مع الزوج لا نفقة لها " . (٣٣)

إن سقوط النفقة لم يكن على الدوام جزاء نشوز الزوجة ،  
وإنما كان الأمر يبدو وكأن إلتزام الزوج بالنفقة كاملة يقابله إلتزام  
الزوجة بالتمكين التام . وبالتالي فإنه كان من اليسير القول بتشطير  
نفقة الزوجة كما ذهب البهوتى شارحا لابن النجار — الحنبليين — ،  
فتعطى نصف نفقتها مقابل طاعتها لزوجها بعض يومها . ويمكننا  
إعتقادا على ما ذكره الحطاب المالكي أن نلاحظ الطبيعة الخاصة  
لإلتزام الزوجة بالتمكين التام . فالزوجة لا تعد ناشزا ولو خرجت  
دون عذر ، وذلك إذا كان الزوج قادرا على ردها أو كان ممنوعا من  
زوجته بسبب سجنه مثلا . (٣٤) وبمعنى آخر فإنه كان يشترط أحيانا  
لسقوط النفقة أن يكون الزوج قد بذل عنايته في إلتزامه بردها .  
وهكذا كان الواقع الإجتماعي يسمح — ويضبط — بأحوال  
لاتعد فيها الزوجة ناشزا بخروجها من مسكن الزوجية . ولم تكن  
المسألة بحاجة إلى قاعدة فقهية جديدة ، ذلك أنه ما انفك الخروج عن  
طاعة الزوج دون حق أو عذر جوهر النشوز . (٣٥) ومن ناحية

---

(٣٣) ابن نجيم، البحر الرائق، ج٤ ص١٩٦.

(٣٤) الحطاب، سابق الإشارة، ج٤ ص١٨٧—١٨٨.

البهوتى، شرح منتهى الإرادات، ج٣ ص١٥٠.

(٣٥) حاشية الدسوقي، ج٢ ص٥٠٨.

المقدسى، سابق الإشارة، ج٣ ص٢٥٠.

أخرى : فإن إلّتزام الزوج برّد زوجته — أو بذل عنايةّه فى ردها — لم يكن ليخرج عن سلطة التأيب التى تضمنها التشريع الإسلامى .  
فلنلاحظ وثيقة خطت بعد نيف وعشرين عاما من وفاة ابن نجيم . وفيها علق الزوج طلاق إمرأته على جملة تعاليق منها : أن يتركها بلا نفقة مدة شهر وأن يمنعها من ممارسة حرفتها .

لدى الحنفى... وعلق على نفسه برضاه أنه متى تركها شهرا كاملا .  
وهى بلا نفقة ولا منفق شرعى أو جمعها فى عصمته مع إمرأة غيرها بنفسه أو بوكيله أو بوجه من الوجوه أو بطريق من الطرق أو منعها من تعطى صنعتها كونها ماشطة أو ضربها ضربا مبرحا فى غيظ وحضرت إلى حاكم شرعى وأخبرته بذلك وحلفت على الضرب خاصة اليمين الشرعية وثبت عليه ما عدا الضرب من التعاليق تكن حين ذاك طالقا طلقة واحدة تملك بها نفسها". (٣٦)

### سفر الزوجة وشرط الأمن

٣٤ — لقد تضمنت بعض الوثائق ما يشير إلى عدم إلّتزام الزوج بالإنفاق على زوجته مدة سفرها لزيارة رّحمها ، ولو كانت قد سافرت بإذنه . ومن ذلك ما جرى أمام أحد قضاة المالكية :  
لدى سيدنا الحاكم المالكى أشهدت عليها الحرمة سليمة المرأة إينة... أنها أسقطت عن زوجها المذكور كسوتها ونفقتها ما دامت

مسافرة لزيارة رحمها بثغر رشيد المحروسة إسقاطا شرعيا وقبل الزوج المذكور منها ذلك قبولا شرعيا وذلك بعد الإنز من الزوج المذكور للزوجة المذكورة في السفر إلى ثغر رشيد لزيارة رحمها صحبة أخيها شقيقها محمد الحاضر بالمجلس إننا شرعيا". (٣٧) وربما كان علينا ألا ننظر إلى الوثيقة السابقة وكأنها كانت تعكس إتجاهها عاما . إن المالكية يحظرون سفر الزوجة إذا كانت غير مأمونة " لتطرق الفساد بالخروج " . ويبدو أنه جرى الحفاظ على جوهر الحظر مع التحرر من شكله ، وذلك بالنظر إلى سفرها مع ذي رحم منها كأخيها . وفي الوقت نفسه فإن المالكية كانوا قد اختلفوا ، فذهب بعضهم إلى إلزام الزوج بأجرة سفرها عند زيارتها لرحمها . (٣٨)

ومن جهة أخرى : فإن سقوط النفقة بسبب سفر الزوجة في أحوال بعينها كان محل خلاف فقهي ، وهو ما كان ينعكس على أحكام القضاة . ومن ذلك : سفرها بإنز الزوج بل بغير إذنه بقصد الحج الفرض بل إمتناعها عن السفر معه . ويبدو أن القضاة — وبينهم الأحناف — كانوا قد غلبوا آراء من ذهبوا إلى عدم إلزام الزوج بنفقة زوجته أثناء حجها ولو كانت قد سافرت بإنز . وآية ذلك أن الزوج كان يرافق زوجته أحيانا في حجها فتتحمل نفقتها ، وتتعاقد مع زوجها على أن تؤدي له مبلغا من المال مقابل إلزامه

---

(٣٧) محكمة الباب العالي، سجل ٢١ مادة ٦٧.

(٣٨) حاشية الدسوقي، ج ٢ ص ٥١٢.



بخدمتها على النحو المعتاد فى خدمة الحجيج حتى تعود إلى مصر .  
 لدى سيدنا الحاكم المالكى عاقد الحاج أبو بكر زوجته الحرمة سعد  
 المرأة بنت... والدتها الحرمة خديجة المرأة بنت... على حملهما وحمل  
 ما يهملهما وزادهما وأسبابهما وما يقينهما الحر والبرد من مصر  
 المحروسة إلى مكة المشرفة ذهابا وإيابا بمبلغ قدره من الذهب  
 السلطاني ستة وثلاثون ديناراً المقبوض بيده من زوجته هو ثمانية  
 عشر ديناراً ومن والدتها عشرة دنانير وصار المتأخر له بذمة خديجة  
 المذكورة المبلغ المذكور ثمانية دنانير... وعلى الحاج أبو بكر الشروع  
 فى ذلك صحبة الراكب الشريف المسمى المتوجه فى سنة تاريخه  
 والقيام لهما بما يلزم أسوة أمثاله من الشيل والخط والحتحة والحرام  
 والتعريف وغير ذلك مما هو من لوازمه". (٣٩)  
 لدى الحنفى... وأننت الزوجة المذكورة لزوجها المذكور أن يصرف  
 على مؤنة سفرها للحج الشريف فى سنة تاريخه ذهابا وإيابا من  
 صداقها المذكور عشرة دنانير إننا شرعياً... وأشهد عليه الزوج  
 المذكور أنه مهما صرفه زائدا على العشرة دنانير المذكورة من مؤنة  
 زوجته المذكورة فى سفرها المذكور كان متبرعا به لا رجوع له  
 عليها بشى من ذلك". (٤٠)

(٣٩) محكمة الزاهد، سجل ٦٥٩ مادة ١٤٩١.

(٤٠) محكمة الزاهد، سجل ٦٥٩ مادة ١٠٠١. وأيضا:

محكمة بولاق، سجل ٦٢ مادة ٣٨٨.



ويمكننا أن نلاحظ خلافا حول الشروط اللازمة لسفر الزوج  
بزوجته . فلننفذ إلى ما إتفق عليه الفقهاء وهو ما يمكننا أن نصفه  
بشروط الأمن . فللزوجة أن تأمن في سفرها ثلاثا : زوجها وطريقها  
 وإقامتها . ماذا إن أمنت الزوجة وامتنعت عن السفر مع زوجها ؟ .  
من الجلى أنها كانت تعد ناشزا عند القضاة غير الأحناف فتسقط  
نفقتها ، وذلك إذا لم تكن إشتراطت عليه ألا ينقلها من محلها الذى  
تزوجت فيه . (٤١)

لدى مولانا الحاكم الشافعى إدعى سالم بن... من أهالى ناحية منية  
قريش بالقرب من بلبيس على زوجته الحرمة حبيبة المرأة ابنة... أن  
تحل معه محل طاعته الذى هياها لها ببلدته بناحية منية قريش المذكورة  
وطالبها بذلك فأجابت بأنه تزوج بها قبل تاريخه بمدينة إنابة وسكنها  
بها ولا رغبة لها فى الذهاب معه والسكنى بمحل طلبه المذكور وعرف  
الزوجة المذكورة أن للزوج المذكور نقل زوجته إلى محل طاعته الذى  
يختار السكنى به حيث كان محلا مأمونا وأمرها أن تحل معه محل  
طاعته المذكور تعريفا وأمرأ شرعيا فامتثلت لذلك... (٤٢)

---

(٤١) الشربينى، سابق الإشارة، ج٣ ص ٥٧٣-٥٧٤.

فتاوى الخليلي، ج٢ ص ٧٤.

البهوتى، الروض المربع، ص ٣٢١ و ٣٦٠.

المقدسى، سابق الإشارة، ج٣ ص ٢٣٩.

(٤٢) محكمة بولاق، سجل ٣٦ مادة ١٤٧٧. وأيضا:

محكمة الزاهد، سجل ٦٥٩ مادة ١٥١٢.

وكما لاحظنا فإن تعليق الطلاق على شرط نقل الزوجة إلى محل آخر كان جائزا و شائعا . وعلى سبيل المثال :

" وعلق لها على نفسه برضاه بأن قال بصريح لفظه متى سافرت بزوجتي المذكورة من القاهرة ومصر المحروسة إلى غيرها من الجهات بغير رضاها ورضى أبويها أو أحدهما بوجه من الوجوه الشرعية أو بحكم شرعى وثبت عليه ذلك وأبرات نمتى زوجتى المذكورة من ربع دينار من صداقها عليه تكن طالقا طلقة واحدة تملك بها نفسها". (٤٣)

ماذا عن الأحناف ؟. ينبغى الحذر من مقالة الرملى الحنفى عن فتواه وفتوى — الكثير — من حنفية العصر العثمانى بسقوط نفقة الزوجة عند إمتناعها عن السفر . ذلك أن الكثير — أيضا — من حنفية عصره كانوا قد صرحوا بأن الفتوى على عدم جوازها السفر بالزوجة . (٤٤)

(٤٣) محكمة الصالحية النجمية، سجل ٤٥١ مادة ٧٤٩. وأيضاً:

محكمة قناطر السباع، سجل ١٢٦ مادة ٨٠.

محكمة الزاهد، سجل ٦٥٩ مواد ٤٨٨ و ١٥٤٥ و ١٥٧٠.

(٤٤) الحلبي، سابق الإشارة، ص ٥٠.

الفتاوى الرملية، ج ١ ص ٢٧.

إبن نجيم، البحر الرائق، ج ٤ ص ١٩٥ و ٢١٢.

الفتاوى الهندية، ج ١ ص ٣١٧.

وربما إرتبطت مسألة السفر بالزوجة بعقيدة القرار في  
الموطن - عند المصريين - أو بحاجة الزوجة إلى الإحتماء بأهلها  
وهو ملاحظه بعض المؤرخين . وربما ذكرتنا تلك الحاجة بنظام  
الجوار في المجتمعات العربية . ويبدو أن ما عرف بفساد الزمان  
عند من أفتوا بعدم جواز السفر بالزوجة كان يحول دون إكتمال ما  
وصفناه بشرط الأمن . جاء في الفتاوى الهندية : " وكثير من  
المشايع على أنه ليس للزوج أن يسافر بها في زماننا وإن أوفاهها  
المهر ولكن ينقلها إلى القرى أين أحب وعليه الفتوى وله أن ينقلها  
من القرى إلى المصر ومن القرى إلى القرى " . (٤٥) ويبدو أن  
الغلبة كتبت لفتوى عدم جواز السفر بالزوجة ، وعلى هديها جاءت  
كثير من أحكام القضاة الأحناف في مصر في العصر العثماني .  
"لدى الحنفى إدعت الحرمة سنية المرأة إينة...على زوجها أحمد  
بن...بأنه قبل تاريخه تزوج بها تزويجا شرعيا ودخل بها...وطالبته  
أيضا بأن يهئ لها مسكنا شرعيا صالحا لها وبأنه عقد عقدها عند  
حاكم حنفى بالديار المصرية ويريد أن يسافر بها إلى بعض القرى  
وتطالب بمنعه من ذلك فأجاب بالسمع والطاعة في تهيئة المسكن  
وعرفه الحاكم بأنه حيث عقد عقدها عند حاكم حنفى بالديار المصرية  
ليس له السفر بها إلى بعض القرى ومنعه من ذلك منعا شرعيا". (٤٦)

---

(٤٥) إيوارد ولیم لاین، سابق الإشارة، ص ٢٠٢-٢٠٣.

الفتاوى الهندية، ج ١ ص ٣١٧.

(٤٦) محكمة الباب العالی، سجل ٤٩ مادة ٧٩٠.

## الزوجة والحضانة

٣٥- يمكننا الحديث عن تأثير آخر لما وصفه الفقهاء بفساد الزمان ، وهو حديث لن يخرج تماما عن باب النفقة وسلطة القاضى الشرعى . إن المطلقة كانت تستوفى نفقة أولادها بنفسها أو عن طريق وكيلها فى قبض النفقة . وغالبا ماكان يتم تقدير نفقة الأولاد بمبلغ من المال يوميا ، وربما عجل المطلق تلك النفقة كما لاحظنا فقام بسداد نفقة شهر أو سنة مقدما . وبانتهاء حضانة الأم لأولادها فإنهم كانوا ينتقلون للإقامة فى كنف أبيهم . (٤٧)

(٤٧) طبقا للوثائق فإن مبلغ النفقة المقررة لرضاع الولد وسائر لوازمه شرعا كان يتراوح بين ثلث ونصف نصف فضة يوميا. على سبيل المثال: محكمة الباب العالى: سجل ٥ مواد ١٠٩٣ و ١٣٩٠ وسجل ١٣ مواد ٧٢٧ و ٩٦٤ وسجل ٢١ مواد ١٨ و ١٢٩ وسجل ٤٩ مواد ٤٨٩ و ٨١٥ و ١٨٥٤ وسجل ٩٩ مواد ٨٩ و ٤٩٣ وسجل ٢٥ مواد ٤٣ و ٢٣٠. محكمة بولاق، سجل ٣٢ مادة ١٢٨ وسجل ٣٦ مواد ٥٦ و ٦٦ و ١٥٨ و ١٢٥١. محكمة مصر القديمة، سجل ٩٤ مادة ٧٣٢. محكمة قناطر السباع، سجل ١٢٢ مادة ١٥٧ وسجل ٢٦ مادة ١٠٨. محكمة الزاهد، سجل ٦٥٩ مواد ٩٤٦ و ٩٩٩ و ١٢٣٢ و ١٢٤٩ و ١٦٣٢. محكمة قوصون، سجل ٢٩٤ مادة ٣٤٤. محكمة طولون، سجل ١٦٣ مواد ٦٢ و ١٣٨. محكمة باب السعادة والخرق، سجل ٤٠٥ مادة ٧١٩.

وقد تتزوج إحدى البنات فتدع الأم وحضانتها إلى مسكن الزوجية ، وتسقط بذلك نفقتها عن أبيها . وربما كان للمطلقين ابن وإبنة في سن الحضانة ، ويتفقان على ضم الإبن إليه وبقاء الإبنة في حضانة أمها مع إلزامه بنفقتها . ويبدو أنه رغم الخلاف الفقهي فإن الحضانة كانت تثبت للخالة ، وتسقط بإنهاء السن المقرر لها .

لدى الحنفى إدعى الحاج... بولايته الشرعية على إبنته عايشة القاصر الشيب الآن على كريمة المرأة بنت... بأنه كان متزوجا بأخت المدعى عليها المذكورة وهي الحرمة فاطمة ورزق منها بنته المذكورة وتوفيت فاطمة المذكورة سنة تاريخه وأن البنت المذكورة الآن تقيم عند خالتها المذكورة وطالبها بانتزاعها منها بمقتضى أن عمرها الآن اثنتى عشرة سنة وليس لها حضانة فمنعته من ذلك وسيلت المدعى عليها المذكورة عن ذلك أجابت بالإعتراف فى كون البنت المذكورة مقيمة عندها فعند ذلك أمرها مولانا الحاكم بتسليم البنت المذكورة لوالدها حيث أن الحق فى الحضانة له وحكم عليها بذلك". (٤٨)

---

(٤٨) محكمة الباب العالى، سجل ١٥١ مادة ٤٣١. وأيضاً:

محكمة بولاق، سجل ٣٦ مواد ٥٦ و ١٥٥٣.

وترتيب الحواضن عند الأحناف كالاتى: الأم فأم الأم، ثم أم الأب فالأخت لأب وأم، ثم الأخت لأم فإبنة الأخت لأب وأم، ثم إبنة الأخت لأم. ذكر قاضىخان: لم تختلف الرواية فى ترتيب هذه الجملة إنما اختلفت الرواية بعد هذا فى الخالة والأخت لأب". راجع:

فتاوى قاضىخان، ج ١ ص ٣٥٧.



والواقع أن الفقهاء المتأخرين كانوا قد مالوا إلى تحديد سن للأولاد تنتهى عنده حضانة أمهم المطلقة . وبصفة عامة فإنهم أؤكلوا الأمر للقاضى عند تنازع المطلقين حول تلك المسألة . وإذا توقفنا أمام حضانة الصغيرة : فإن حضانتها تنتهى وفقا لمتقدمى الأحناف بالبلوغ وعلامته الحيض . غير أن المتأخرين منهم جنحوا إلى وصف مخالف يتحقق ببلوغ الصغيرة سن التسع سنوات . ذكر الحلبى : " والجارية - يقصد البنت الصغيرة - عند الإمام حتى تحيض وعند محمد حتى تشتهى كما عند غيرهما وبه يفتى لفساد الزمان " . (٤٩)

ماذا عن سير القضاء الشرعى فى تلك المسألة ؟. من الجلى أن القضاة الأحناف كانوا قد إلترموا مذهب المتأخرين . إن حضانة

(٤٩) الحلبى، سابق الإشارة، ص ٦٦.

إبن نجيم، البحر الرائق، ج ٤ ص ١٨٤.

ويخير الولد المميز بين أبويه عند الشافعية، ومن التمييز عندهم سبع أو ثمان سنوات. والحكم على مدار التمييز لا السن، ويعتبر فى تمييزه أن يكون عارفا بأسباب الاختيار وإلا أخر إلى حصول ذلك وهو موكول إلى إجتهد القاضى". وتخير الولد عند سن سبع سنوات هو الحكم عند الحنابلة. راجع:

الشربينى، سابق الإشارة، ج ٣ ص ٥٩٨-٦٠٠.

البهوتى، الروض المربع، ص ٣٦٦-٣٦٧.



الصغير كانت تنتهى عند سن السابعة ، ويزاد عليها — غالبا —  
سنتين للصغيرة . ( ٥٠ )

لقد لاحظ بعض المؤرخين أن حضانة الصغيرة كانت تنتهى  
بالبلوغ فهل هناك ثمة تعارض بين ما لاحظوه وما تضمنته الوثائق ؟ .  
من الراجح أن الصغيرات فى مصر بصفة عامة كن يبلغن مبكرا  
عند تسع أو عشر سنوات ، وذلك بسبب تأثير بعض العوامل كالمناخ

---

( ٥٠ ) وعلى سبيل المثال: فى إحدى الوثائق قرر المطلق لإبنته "القاصرة"  
نفقة لمدة ثلاث سنوات وأقام أمها حاضنة لها فى تلك المدة. محكمة  
الباب العالى، سجل ٤٩ مادة ١٨١٥. وغالبا ما كان لفظ "قاصرة" يستعمل  
لمن بلغت سن خمس أو ست سنوات، ففى إحدى الوثائق سألت إحدى  
النساء زوجها أن يخلعها من عصمتة "وهو لم ينفق على إبنتها منه  
القاصرة مدة ست سنوات من تاريخ زواجه بها إلى أن سألت فصلها  
عنه". محكمة الباب العالى، سجل ٤٩ مادة ١١٩٥. وفى إحدى الوثائق قرر  
المطلق نفقة ولده الفطيم لمدة خمس سنوات "وتحمل بنفقة ولد المطلقة  
المذكورة أعلاه من المطلق المذكور أعلاه هو محمد الفطيم لمدة خمس  
سنوات كاملة من تاريخه التحمل الشرعى المقبول وأقام ولده محمد  
المذكور فى حضانة والدته المذكورة أعلاه"، مما يعنى أن حضانة أمه  
تنتهى ببلوغه سن سبع سنوات. محكمة الباب العالى، سجل ٩٩ مادة ٤٩٣.  
وأیضا على سبيل المثال:

محكمة بولاق، سجل ٣٢ مادة ١٢٨.

محكمة قناطر السباع، سجل ١٢٢ مادة ١٥٧.

---

الحر . ويمكننا أن نعتد على ذلك لتفسير ظاهرة الزواج المبكر ،  
حيث كان زواج الفتاة في سن الثانية عشرة أو الثالثة عشرة أمرا  
مألوفاً في مصر في ذلك العصر . (٥١)

---

(٥١) وعلى سبيل المثال : فإن الزوجة توطء إذا تم لها تسع سنوات عند  
الحنابلة، وهو السن الذي تشتهى عنده الصغيرة كما ذهب متأخرو  
الأحناف. راجع:

البهوتى، الروض المربع، ص ٣٦١. وأيضاً:

إيوارد ولیم لاین، سابق الإشارة، ص ١٦٢.

دی شابرول، سابق الإشارة، ص ٥٧ و ٨٧.

## الفصل السابع

### تطور سلطة القاضي الشرعى

المبحث الأول : أحكام القضاة والحاجات الإجتماعية  
فرق الزوجية – تفويض القضاة المذهبيين

المبحث الثانى : سلطة القاضي والمجتمع  
حجية الأحكام وأرباب النفوذ – وكلاء الدعاوى وطائفة السراجين

## المبحث الأول

### أحكام القضاة والحاجات الإجتماعية

#### فرق الزوجية

٣٦- أن لنا - وفاء لما قدمنا - أن نضع سلطة القاضي الشرعى فى إطار أوسع ، وذلك بغرض تتبع بعض ما كان للواقع الإجتماعى من أثر على سلطته . لقد لاحظنا كيف إنعكس الخلاف الفقهى المذهبى فى كثير من المسائل على الأحكام الصادرة من القضاة الشرعيين ، وألمحنا إلى أن مثل ذلك الخلاف كان يتيح سنداً فقهياً للطعن فى بعضها . ومن الراجح أنه كان يعتد بمذهب المدعى عند تحديد القاضي المذهبى المختص . غير أنه كان للمدعى - أو لأطراف الدعوى - اللجوء إلى قاضى مخالف لمذهبه . وينبنى على ذلك أنه كان لأى من أطراف الدعوى أن يطعن فى الحكم لصدوره مخالفاً لمذهبه أو مذهب القاضى . (١)

ترى ما نصيب موضوعنا الذى قدمنا له فى فرق الزوجية ومنازعاتها ؟. من الجلى أنه كان ينبغى إثبات حصول الطلاق بالبينة إذا أنكر أحد الزوجين وقوعه . (٢) وتسعفنا الوثائق بمسألة كان قد تشدد بشأنها الأحناف ، وحملوا على القضاة الحنابلة بسببها . فطلاق

(١) د. محمد نور فرحات، التاريخ الإجتماعى للقانون، ص ٣٨١.

(٢) محكمة بولاق، سجل ٦٢ مواد ٧ و ١٣ و ٣٨٨.

الثلاث بلفظ واحد كان يقع عند الأحناف ثلاثا فتبين به الزوجة بينونة كبرى . (٣) وعلى سبيل المثال :

لدى الحنفى... فأجاب بالإعتراف بالطلاق للمدعية المذكورة طلاقاً واحدة لكونه ذكر الطلاق ثلاث مرات بثلاث كلمات حيث قال هي طالق هي طالق هي طالق وكان قصده بذلك التأكيد وأن مؤخر صداقها عليه خمسة عشرة قرشاً وأن لها بزمته خمس سنوات عن كسوتها وأنكر ما عدا ذلك وطلب من المدعية المذكورة بينة شرعية تشهد بدعواها المذكورة أعلاه فخرجت وأحضرت... فشهدا لدى مولانا الحاكم المشار إليه بأن رمضان المذكور طلق زوجته مباركة بالثلاثة شهادة صحيحة شرعية وأعذر رمضان المذكور ذلك فلم يبد دفاعاً ولا مطعناً شرعياً وعرف رمضان المذكور أنه لزمه وقوع الطلاق عليه ثلاثاً وألزمه بمؤخر صداق المطلقة المذكورة...". (٤)

ويمكننا أن نلاحظ خلافاً آخرًا كان له أثره على أحكام القضاة الشرعيين . ذلك أن بعض الشروط التي يعلق عليها الطلاق كانت محلًا لخلاف الفقهاء كما لاحظنا . ولم يكن من العسير أن يحصل الزوج على حكم قضائي ببقاء زوجته في عصمته رغم تحقق أحد تلك الشروط . ومن شأن ذلك الحكم أن يحول بين الزوجة وبين

(٣) الفتاوى الرملية، ج١ ص ٤٠-٤١.

إين نجيم، البحر الرائق، ج٣ ص ٣١٠ و ٣١٤-٣١٥.

(٤) محكمة بولاق، سجل ٦٢ مادة ٧.

سعيها أمام قاض آخر يعتقد بلزوم ذلك الشرط ووقوع الطلاق .  
 لدى المالكي إدعت سكر المرأة إينة...على زوجها المعلم...أنه تزوج  
 بها تزويجا شرعيا ودخل بها وأنه علق لها تعاليفا من جملتها أنه متى  
 تزوج عليها زوجة غيرها أو رد عليها مطلقة من مطلقاته وثبت عليه  
 شئ من ذلك وأبرأت نمته من ثمن دينار أو من نصف واحد مما  
 تستحقه بذمته تكن حين ذاك طالقا طلقة واحدة تملك بها نفسها وأنه  
 أعاد من مطلقاته وأنها بمقتضى ذلك باينة منه وسألت الحاكم الشرعى  
 أن يرتب على ذلك مقتضاه فسيل فأجاب بالإعتراف فى العود لمطلقته  
 المذكورة وأن فعله له مقبول وحكم له حاكم حنفى بصحة النكاح فلم  
 تصدقه على ذلك وطلبت منه البيان على ذلك".(٥)

ويمكننا أن نستعرض فرقة الخلع على أكثر من مستوى ،  
 المستوى الأول : ويشمل أكثر صيغ الخلع إنتشارا فى تحديد نوع  
 الفرقة : خلع شرعى ، خلع مسبوق بمثله ، طلقة واحدة أولى ، طلقة  
 أولى تملك بها نفسها ، خلع مسبوق بطلقة : ومن الراجح أن الخلع  
 فى تلك الأحوال كان يقع طلاقا بائنا بينونة صغرى . وتتضمن الكثير  
 من الوثائق النص صراحة على حصول البينونة من خلع شرعى أو  
 عودة إحدى المطلقات إلى عصمة مطلقها من خلع شرعى أو خلع  
 مسبوق بمثله .

لدى الحنفى عادت الحرمة فاطمة المرأة بنت المرحوم يوسف عزبان  
 إلى عصمة مطلقها قبل تاريخه بطلقة واحدة أولى ملكت بها نفسها



هو الحاج مصطفى بن إبراهيم". (٦)

المستوى الثانى : يتصل بسلطة الزوج فى تحديد نوع الفرقة .  
فقد تسأل المختلعة زوجها أن يطلقها ثلاثا أو طلقة مكملة للثلاث أو  
مسبوقه بطلقتين فيوافقها . وربما سأله طلقة واحدة فيطلقها ثلاثا .  
فى تلك الأحوال كان الخلع يقع طلاقا بائنا بينونة كبرى . وأساس  
ذلك أن الطلاق معتبر من جانب الزوج : " لأن الزوج مستقل  
بالطلاق والزوجة إنما يعتبر قبولها بسبب المال " . (٧)  
لدى الحنفى... أن يطلق زوجته... من عصمته وعقد نكاحه طلقة واحدة  
أولى بعد الدخول والإصابة فأجاب سؤالا لذلك وطلقها ثلاثا حرمت  
عليه بذلك فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره". (٨)

(٦) محكمة باب السعادة والخرق، سجل ٤١٣ مادة ٥٦٥. وأيضا:

محكمة الزاهد، سجل ٦٥٩ مادة ٩٩٩.

محكمة الصالحية النجمية، سجل ٤٥١ مادة ٢٠١.

محكمة باب الشعرية، سجل ٥٩٥ مادة ١٨٧٦.

(٧) الشريبنى، سابق الإشارة، ج ٣ ص ٣٥٦.

(٨) محكمة الصالح، سجل ٣٣٧ مادة ١١٩. وأيضا:

محكمة الباب العالى، سجل ٥ مادة ١٠٩٣ وسجل ٩ مواد ٤٥٦ و ٤٦٧

محكمة باب الشعرية، سجل ٥٩٥ مادة ٢٤٩٤.

محكمة البرمشية، سجل ٧١٠ مادة ١٧٣٩.

محكمة جامع الحاكم، سجل ٧٤٣ مادة ٣٣٣.

المستوى الثالث : وعنده يبرز أثر الخلاف الفقهي جليا ،  
ويشمل الصيغ التالية : من غير سؤال ولا عوض ولا نية طلاق ،  
عار من لفظ الطلاق ونيته مسبوق بطلقتين ، فسخ عار من لفظ  
الطلاق ونيته كما عند الإمام أحمد بن حنبل . ومن الراجح أن الخلع  
كان يقع فسخا في جميع تلك الأحوال أمام القضاة الحنابلة . ولا  
يتعارض ذلك في اعتقادي مع ما إشتملت عليه الصيغة الثانية من  
عبارة : مسبوق بطلقتين ، فهي عبارة زائدة كان يقصد بها غالبا  
التشدد في نوع الفرقة . (٩)

ومن أهم آثار ذلك الخلاف أن الفسخ لا ينقص ما كان بيد  
الزوج المخالع من طلاقات . فإذا ما عادت المختلعة إلى عصمة  
مخالعها : فإنها كانت تعود وقد إحتفظ زوجها بما كان له من طلاقات  
قبل حصول الخلع . (١٠) لاحظ على سبيل المثال مختلعة وقد عادت

---

(٩) محكمة قناطر السباع، سجل ١٢٢ مواد ١٠٧ و ١٥٧ وسجل ١٢٦ مواد ٤٠  
و ٦٩ و ٦٤٢.

محكمة الصالحية النجمية، سجل ٤٥١ مادة ٢٢٥.

(١٠) يقع الخلع طلاقا بائنا عند الحنابلة، فإن وقع بلفظ الخلع أو الفسخ أو  
المفاداة ولا ينوى به الطلاق يكون فسخا. وذهب الشافعي وأحمد إلى أن  
فرقة الخلع هي فرقة فسخ. راجع:

الشربيني، سابق الإشارة، ج٣ ص ٣٥٤.

البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ج٣ ص ١٠٩-١١٠.

المقدسي، سابق الإشارة، ج٣ ص ٢٥٤.

إلى عصمة مخالعتها :

"وتصادقا على ذلك وعلى أن الخلع المذكور لم يتصل بحاكم يرى أنه طلاق". (١١)

لدى الحاكم الحنبلي عادت الحرمة رومية المرأة بنت... إلى عصمة مخالعتها من خلعة شرعية محكوم فيها من قبل الحاكم الحنبلي". (١٢) ومن الجلي أن عادتتين - سبق وأن لاحظناهما - كانتا تتحكمان إلى حد كبير في مصير منقولات أو جهاز الزوجية بعد الفرقة . ذلك أنه عادة ما كان مبلغ المهر ينفق في شراء جهاز الزوجة ، وكان الأب يبذل من أمواله للغرض نفسه ، ولذلك يمكن القول أن أغلب منقولات الزوجية كانت تخص الزوجة وأبيها . وكان على الزوج أن يرد تلك المنقولات وإلا إعتبر غاصبا لها . ولاشك أن التزامه بالرد كان يشمل سائر ما قدم للزوجة على سبيل العارية من أحد أقاربها. ولذلك فإن المخالعة في بعض الأحيان كان حريصا على إثبات إقرار المختلعة - أو وكيلها - بتسليمها منقولاتها أو تسليمها ما كان بيدها على سبيل العارية فتبرأ نمتة لأصحابها . ومن ذلك :

لدى الحنفى... وتصادقا على أن الزوج النقوص من الفضة والجوز الأساور الفضة الصغير والصحنين النحاس الذي تسلمتهم الحرمة ترك

(١١) محكمة الصالحية النجمية، سجل ٤٥١ مادة ٤.

(١٢) محكمة الباب العالي، سجل ٤٩ مادة ٢١٢٠.

المطلقة المذكورة من خالة والدها المذكورة هي الحرمة سكر الغايبة  
 عن المجلس سلمتهم الموكلة المذكورة للحاجة مرجانة ابنة...الحاضرة  
 بالمجلس الثابت معرفتها لدى مولانا الحاكم المشار إليه أعلاه  
 بشهادة...ليكون ذلك عندها للحرمة ترك المطلقة المذكورة على سبيل  
 الأمانة الشرعية وتسلمت ذلك منها بحضرة شهوده تسلمها شرعيا على  
 الوجه الشرعي والإقرار بها من مصطفى...الوكيل المذكور". (١٣)  
 وكما لاحظنا فإن الزوج كان يساهم أحيانا في جهاز الزوجية،  
 ويبدو أنه كان يجرى إقتسام تلك المنقولات عند التنازع عليها بعد  
 الطلاق ، وذلك بعد أن يختصر كل منهما بما يصلح له . وقد يدعى  
 أحدهما في تلك الحالة قيام الآخر بالتصرف في المنقولات التي  
 تخصه دون حق أو غصبه لها ، ويعجز عن إحضار من يشهد له  
 بذلك . وعندئذ فإنه كثيرا ما كان يتم حسم النزاع بالصلح وإسقاط كل  
 منهما دعوى الآخر حول تلك المنقولات .

"لدى مولانا الحاكم الحنفى بعد أن ادعى فخر أمثاله الزينى أحمد بن...  
 على مطلقة الحرمة عايشة المرأة ابنة...أنها واضعة يدها على أسبابه  
 وهى...وطنجرة نحاس وكبشين نحاس وثلاث طاسات نحاس وكليم  
 رومى وكليم تانى قديم وطالبها بإحضاره وتسليمه له بالوجه الشرعى

---

(١٣) محكمة الصالح، سجل ٣٣٧ مادة ٢٣٦. وأيضا:

محكمة بولاق، سجل ٦٢ مادة ١٣.

محكمة الصالحية النجمية، سجل ٤٥١ مادة ٦٦.

راجع فقرة ٤٤ من الكتاب، مسألة المهر وجهاز الزوجية.

فأجابت بأنها كانت زوجا له وأنه غاب عنها مدة طويلة حيث كان مسافرا صحبة العساكر المنصورة بالديار الرومية وتركها بلا نفقة ولا منفق شرعي فاحتاجت إلى الإنفاق فتصرفت في جانب من الأشياء المدعى بهم أعلاه بالبيع وأنفقت منهم على نفسها في غيابه فلما حضر من السفر طلقها إختيارا من نفسه ومعها ولد منه فتصرفت في باقى الأسباب المذكورة بالبيع وأنفقت ثمنها على ولده المذكور وأنه في حال توجهه إلى السفر أخذ منها جوخة خضرا في ملكها وأخذ منها قنطوش أيضا وطالبته بذلك فلم يصدقها على ذلك وطال بينهما الخصام والنزاع وتكلم بينهما المتكلمون فى الصلح فاصطلحا صلحا". (١٤)

ماذا لو عجز الزوج عن الإنفاق على زوجته أو غاب عنها دون نفقة ؟. إن التفريق بين الزوجين لأحد هذين السببين كان جائزا عند القضاة غير الأحناف ، وعندئذ فإنه كان يقع عند المالكية طلاقا وعند الشافعية والحنابلة فسخا . (١٥)

وينبغى ألا ننظر إلى موقف الحنفية وكأنه كان قد تجمد عند رفض التفريق بين الزوجين بسبب النفقة . فالقاضى الحنفى كان

(١٤) محكمة الصالح، سجل ٣٣٧ مادة ٣٥.

(١٥) حاشية الدسوقي، ج٢ ص ٥١٨-٥١٩.

ابن رشد، سابق الإشارة، ج٢ ص ٨٢-٨٣ و ٨٩.

الخطاب، سابق الإشارة، ج٤ ص ١٩٥-١٩٩.

البهوتى، شرح منتهى الإرادات، ج٣ ص ٢٥٢.

بوسعه أن يأمر الزوجة بالإستدانة عند عجز الزوج عن الإنفاق ،  
والعودة عليه عند يساره ، والأهم من ذلك : أن القضاة الأحناف  
كانوا يفرضون النفقة في مال الزوج الغائب ، خلافا للقاعدة الحنفية  
في عدم جواز الحكم على الغائب . (١٦) ولذلك كان من المألوف أن  
تلجأ الزوجة إلى أحد القضاة الأحناف ، فتقيم البينة على غيبة زوجها  
دون نفقة .

لدى لحنفى حضر أحمد بن... والمعلم محمد بن... والحاج محمد بن...  
فشهدوا بمعرفة عطية بن سالم بن عبد الله المغربي التونسي وأنه  
غائب عن زوجته زمزم المرأة ابنة... من سبع سنوات غيبة شرعية

(١٦) وتبعاً لما ذهب إليه متأخرو الأحناف تفرض النفقة في مال الزوج  
الغائب إذا كان له مال حاضر من جنس النفقة أو كان له مال في يد  
رجل آخر ولو أنكر الرجل حصول تلك الزوجية. وإذا لم يكن القاضى  
عالماً بالزوجية: فإنه كان يطلب من الزوجة إقامة البينة على الزواج،  
كما يحلفها يمينا على أن الزوج لم يترك لها نفقة، ولم يكن هناك سبب  
منعه من النفقة مثل: نشوزها. وللرملى فتوى في بطلان الحكم بمثل  
تلك النفقة بطلب من أخ الزوجة وليس بطلب الزوجة نفسها. راجع:  
إبن الشحنة، سابق الإشارة، ص ١٨٥.

إبن نجيم، البحر الرائق، ج٢ ص ٢٠٠ و ٢١٤ و ٢١٦.

الفتاوى الرملية، ج ١ ص ٦٣ و ٧١-٧٢.

الفتاوى الهندية، ج ١ ص ٥٤٩-٥٥٠ وج ٣ ص ٤٣٣.

أبو زهرة، الأحوال الشخصية، ص ٢٤٦-٢٤٨ و ٣٥٣-٣٥٤.



بمدينة إسطنبول ولم يترك لها نفقة ولا كسوة وكذلك شهد الحاج أحمد بن محمد أبى الفضل المغربى التونسى ابن عم عطية الغائب\* (١٧)

### تفويض القضاة المذهبين

٣٧- لقد جرى تأسيس مسلك القضاة الأحناف فى نفقة الغائب على أنه إجتهد جائز قصد منه دفع الحاجة الشديدة . إن دفع الحاجة واعتبار الضرورة كان وراء ظاهرة أخرى وهى لجؤ قضاة الحنفية إلى تفويض قضاة المذاهب الأخرى للحكم فى مسائل بعينها مثل : الفسخ لغيبة الزوج دون النفقة . (١٨) وربما رجع الزوج من غيبته

(١٧) محكمة الباب العالى، سجل ١٣ مادة ٩١.

(١٨) راجع فقرة ٢ من الكتاب، مسألة الأساس الفقى لرسوم القضاء. وذلك لملاحظة كيف توسع القضاة الأحناف فى إحالة مسألة اليمين المضافة إلى القضاة المذهبين. ومن الملاحظ إن ابن نجيم ذكر شرطاً لنفاذ حكم القاضى بالتفريق بناء على الإحالة من القاضى الحنفى: "أمر شافعى المذهب ليقضى بينهما فى الحائثة فقضى بالتفريق نفذ إذا لم يرش الأمر والمأمور". راجع:

ابن الشحنة، سابق الإشارة، ص ٨.

الفتاوى الرملية، ج ١ ص ٣٤ و ٤٩.

ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٤ ص ٧ و ١٩٢ و ٢٠٠.

الفتاوى الهندية، ج ١ ص ٣٦٤ و ٥٥١ و ج ٣ ص ٣٥٦.

فطعن في الحكم بالتفريق أمام أحد القضاة الأحناف طالبا إلغائه . .  
ويكتشف الزوج أن مسلك القضاة الأحناف كان يجد دعما من فقهاء  
مذهبهم في العصر العثماني ، وأنه كان يفتى بعدم جواز قيام القاضي  
الحنفي بإلغاء الحكم بالتفريق الذي أصدره قاضي مذهبي آخر .  
فلنلاحظ هنا تفويضا لأحد قضاة الحنابلة لفسخ أحد عقود الزواج :  
"بعد الإنزاع من حضرة مولانا قايم مقام لمولانا الحاكم الحنبلي فعل ما  
يذكر فيه ثبت لديه معرفة الحرمة رومية المرأة إينة...ومعرفة زوجها  
منصور بن...وغيبته عن مصر وضواحيها الغيبة الشرعية المسوغة  
لسماع الدعوى والحكم على الغائب وأنه مسافر وتركها مدة سنتين  
وسنة أشهر بلا نفقة ولا منفق شرعي ولا ترك عندها ما تتفق منه  
على نفسها ولا أرسل لها شيئا يوصل ولا تعلم له محلا ولا وجدت من  
يقرضها على نمته وليس له مال ولا عقار ولا قريب تلزمه نفقتها  
شرعا وهي محتاجة إلى فسخ نكاحها من عصمة زوجها المذكور وهي  
مقيمة في محل طاعته لم تخرج منه إلا لطلب الفسخ لضرورة شرعية  
بشهادة...وحلفت رومية على ذلك...وطلبت من الحاكم المشار إليه أن  
يمكنها من فسخ نكاحها للمقتضى المذكور فوعظها فأبى إلا الفسخ  
فقال فسخ نكاحي من عصمة زوجي المذكور وأبنت نفسي منه بعد  
أن ثبت لديه أيضا شهادة شهوده". (١٩)

---

(١٩) محكمة الباب العالي، سجل ١٢٥ مادة ١٣٦٦. وأيضا:

محكمة مصر القديمة، سجل ٩٤ مادة ٧٣٥.

محكمة قناطر السباع، سجل ١٣٠ مادة ٤١١.

## المبحث الثانى

### سلطة القاضى والمجتمع

#### حجية الأحكام وأرباب النفوذ

٣٨- ليس بوسعنا القول أن تفويض القضاة المذهبيين على النحو المشار إليه كان نظاما متكاملا وصارما . فقد كان يتشدد بصفة عامة فى مسألة الحكم على الغائب ، وهو ما يمكن تفهمه بالسيطرة التى باتت للأحناف على القضاء . وفى ذلك الإطار كان يجرى التأكيد على وجوب حصول النائب المذهبى على إذن قاضى عسكر أو إذن نوابه الأحناف قبل التفريق بين زوجين بسبب غيبة الزوج . لاحظ مثلا مراسلة من قاضى عسكر فى سنة ١٠٢٨هـ :

"السادة النواب الناهجون مناهج الصواب بمصر وبولاق القاهرة نبذى لعلمهم...أنه لا يخفى عليهم ما جرت به العادة القديمة من الإجارة الطويلة...والحكم على الغائب وفسخ الأنكحة بالغيبة وعدم النفقة أو التعليق أو غير ذلك من مقتضاه حق الفسخ لا يفعل ولا يحكم على غائب من النواب إلا بعد الإذن منا لقاضى المستتيب وقد منعنا ذلك أو شئ منه إلا بعد الإذن على العادة". (٢٠)

---

(٢٠) محكمة البرمشية، سجل ٧١٠ صفحة ٢. وأيضا:

محكمة بولاق، سجل ٣٦ صفحة ٥٩٩.

محكمة مصر القديمة، سجل ١٢٣ صفحة ١.

محكمة قناطر السباع، سجل ١٢٦ مادة ٢٧٢٠.

وقد يجد القاضى الحنفى نفسه وقد غلت يداه ، وذلك عندما كان يمنع من تفويض غيره من القضاة بمقتضى أمر توليته القضاء . وفى تلك الحالة كان للزوج أن يطعن فى حكم التفريق الصادر من قاضى شافعى — مثلا — لبطلان تفويضه بالحكم . غير أن فقهاء الشافعية كانوا يسعفون الزوجة عندئذ بفتوى مثل تلك التى خطها الخليلى الشافعى ، وفيها أفتى للزوجة بفسخ زواجها بسبب إعسار الزوج الغائب بالنفقة دون حاجة إلى قاضى عند الضرورة . (٢١) ويمكننا أن نرد مأفتى به الشافعية هنا إلى فكرة صارت لها مكانتها عند الفقهاء وخاصة غير الأحناف . إن الواحد العدل من المسلمين يقوم مقام الحاكم إذا تعذر الوصول إليه أو كان ظالما . وللمسلم فى إحدى هاتين الحالتين أن يفرق بين زوجين بسبب عجز الزوج عن النفقة ، وأن يزوج امرأة لا ولى لها . (٢٢) وبنظرة

---

(٢١) إستفتى الخليلى فى امرأة رفعت أمرها لقاض حنفى ليفسخ زواجها فقام بتفويض أحد الشافعية فى فسخه رغم أنه كان ممنوعا من التفويض . وقد أجاب: "حيث ثبت عند القاضى إعسار الزوج كان لها الفسخ بنفسها ولا تحتاج لقاض فى ذلك لا حنفى ولا شافعى فالمدار على وجود الإعسار وثبوته". راجع: فتاوى الخليلى، ج٢ ص١٢٣-١٢٤ . وأيضا: الشربيني، سابق الإشارة، ج٣ ص٥٨٢ .

(٢٢) حاشية للسوقى، ج٢ ص٥١٩ .

الخطاب، سابق الإشارة، ج٤ ص١٩٩ .

المقتضى، سابق الإشارة، ج٣ ص١٧٢ .

عامة فقد لحق التطور ببعض الأمور التي قامت عليها مسألة الولاية أو الوظيفة العامة عند الفقهاء . وهو تطور كانت قد إستوعبته قواعد الوكالة نفسها . (٢٣)

(٢٣) يمسك الخليفة بزمام السلطات ويوكل في بعضها الولاية والقضاة. وفي هذا الإطار فإن القاضي ينوب عن الخليفة وينعزل بعزله ولو كان مستوفيا للشروط كما عند الأحناف. غير أن تلك الفكرة لم تكن محل تسليم تام عند غير الأحناف، كما تعرضت للإهتزاز عند متأخري الأحناف أنفسهم. فالقاضي في نظر هؤلاء إنما هو نائب عن المسلمين يستمد ولايته منهم، والخليفة كان ممثلا لجماعة المسلمين عند قيامه بتعيين القاضي. ويترتب على ذلك: سلطة قاضي القضاة في معاقبة الخليفة عند إرتكابه إحدى جرائم الحدود، وإستمرار القاضي في ولايته ولو إنعزل الخليفة، وأنه لو خلا بلد من قاض كان لأهله تولية قاض عليه عند عدم وجود الخليفة. راجع: الفتاوى الطرسوسية، ٢٢-٣٢٥. للفتاوى الرملية، ج٢ ص ١٦٩ و١٦٠. السنهوري، أصول الحكم في لإسلام، ص ٤٦. الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٧٩. ويرى البعض أن المساواة بين المسلمين كان لها أثرها القانوني، فقد كانت تتيح لكل مسلم أن يصبح حاكما، وإضافة إلى ذلك فإن مسئولية المسلم بمقتضى خلافته في الأرض تشمل تيسير إمكانية ممارسة الحياة العادلة. راجع.



إن تعدد القضاة المذهبيين كان يلبي حاجة إجتماعية ، غير أنه كان يفسخ مجالا للطعن في أحكام القضاة كما لاحظنا . ومثل تلك العلاقات الجدلية كانت تطبع الواقع الإجتماعى دوما فيبدو متشابكا ومعقدا . لقد لاحظ مؤرخون كثرة الطعون فى الأحكام الصادرة فى المنازعات الزوجية ، ولاسيما تلك التى كانت تقضى بالتفريق بين الزوجين أو بإلزام الزوج بمال مستحق لزوجته . ويمكننا بنظرة عابرة على كتب الفتاوى فى العصر العثمانى ملاحظة كيف أن مسألة الطعن فى الحكم كانت قد أهمت كبار الفقهاء . وفى الوقت نفسه شهدت مصر محاولات لم تثمر قصد منها منع أصحاب الدعاوى من الإدعاء بها مجددا بعد أن فصل فيها . (٢٤)

ومن ناحية أخرى: يبدو أن واقعة مثل تلك التى ذكرها ابن عبد الغنى فى سنة ١١٣٦هـ كانت أمرا مألوفا . لقد حكم القاضى الحنفى بالتفريق بين زوجين مستندا إلى إضرار الزوج بزواجه ، وذلك بأن هجر فراشها وضربها ضربا مؤلما . غير أن الأمر كان قد إنتهى بتحزب الإنكشارية مع الزوج — وكان إنكشاريا — ، وتم لهم ما أرادوا من إبقاء الزوجة فى عصمة زوجها . والواقع أن الحكم المشار إليه لم يكن جائزا عند الأحناف ، وإن أجازته المالكية — والحنابلة — . ولذلك فقد أثار الحكم خلافا حول مدى جواز حكم

---

(٢٤) دى شابرول، سابق الإشارة، ص ١٩٨.

الجبرتنى، سابق الإشارة، ج ١ ص ٦٤٩.

د. محمد نور فرحات، التاريخ الإجتماعى للقانون، ص ٤٩٨—٤٩٩.



القاضي بما يخالف مذهبه ومذهب المنتازعين . ووفقا لما رجحه فقهاء الأحناف فإن للقاضي أن يحكم بما يخالف مذهبه أو مذهب المنتازعين طالما كان أهلا للإجتihad . وهكذا فإن حكم القاضي الحنفي في الواقعة المذكورة كان جائزا وناقذا لولا حصوله على رشوة لقاء حكمه . (٢٥)

لقد لاحظنا كيف تحزبت طائفة من أصحاب النفوذ لإلغاء حكم قضائي ، ومن اليسير أن نعصد تلك الملحوظة بكثير من الوقائع . وعلى سبيل المثال : يمكننا أن نستنتج خاتمة بعض الوقائع وقد ذيلها الجبرتي بعبارة : " فتوسط الحاضرون " أو " وتلافوا القضية وسكتوها " . في إحدى تلك الوقائع إعترض أحد أمراء المماليك — يوسف بكر الكبير المتوفى في سنة ١١٩١هـ — على حكم أصدره نائب مالكي بتطليق زوجة لغيبه زوجها . ولاشك أن الحكم الذي

(٢٥) يفرق بين الزوجين إذا ثبت إضرار الزوج بها عند المالكية والحنابلة،

ويتحقق الضرر بإيذاء الزوج لها بقول أو فعل لا يليق أمثالها. راجع:

أبو زهرة، الأحوال الشخصية، ص ٣٦٢. وأيضا فيما سبق:

إبن الشحنة، سابق الإشارة، ص ٨.

إبن عبد الغنى، سابق الإشارة، ص ٣٧٩-٣٨٣.

إبن نجيم، البحر الرائق، ج ٤ ص ٢٨٤-٢٨٥.

إبن الصلاح، أدب الفتوى، ص ٨٩-٩١.

الفتاوى الهندية، ج ٣ ص ٣٥٤ و٣٥٦.

أصدره النائب كان صحيحا لجوازه فى مذهبه . (٢٦)

### وكلاء الدعاوى وطائفة السراجين

٣٩- ولموضوعنا صلة بوكلاء الدعاوى الذين كانوا مثابة

للمتازعين يهرعون إليهم لتوكيلهم فى الدعاوى والطعون . لقد

وصف بعض وكلاء الدعاوى فى إحدى وقائع ابن عبد الغنى

بالمهارة والحنق بأمور الشرع ، ولكنهم كانوا قد نعتوا بغير ذلك فى

قانون نامه مصر . وتضمن القانون المذكور النص على واجب

الوالى الباشا فى معاقبة أولئك " الأشرار " إذا جرى توكيلهم " لترويج

دعاوى باطلة لأساس لها فى الشرع " . (٢٧)

ومن وكلاء الدعاوى طائفة كان قد إزداد نفوذها أواخر

العصر العثمانى : طائفة السراجين . عادة ما كان السراجون يعملون

(٢٦) ذهب مالك وأحمد إلى جواز التفريق لغيبة الزوج: وأقصى مدة الغياب

سنة أشهر عند أحمد، وذلك دون عذر مثل السفر لتجارة أو لطلب علم،

أما عند المالكية فقد اختلف فيها وقيل سنة أو ثلاث سنوات. راجع:

أبو زهرة، الأحوال الشخصية، ص ٣٦٧. وأيضا فيما سبق:

الخشاب، سابق الإشارة، ص ٣٩-٤٠.

الجبرتى، سابق الإشارة، ج ١ ص ٥١٢-٥١٣.

(٢٧) ابن عبد الغنى، سابق الإشارة، ص ٣٨٠.

مادة ٢٤٢ ص ٨٣ من قانون نامة مصر، ترجمة: د. أحمد فؤاد متولى.

في خدمة أمراء الممالك ، ويضمون للفرق العسكرية . وقد إنزاح نفوذهم عن قدر من سلطة العقاب وصنوف من الإعتداءات ينزلونها بالأهالي . وكثيرا ما كانت المرأة تلجأ إلى أحد السراجين ، فتوكله في إستخلاص حق كانت قد نازعت زوجها فيه . (٢٨) وهكذا فإن العلم بالمسائل الخلاقية في الفقه لم يكن وحدة سبيل وكلاء الدعاوى . لقد تدرع بعضهم بالحيل الفقهية أو نفوذهم وصلته بالفرق العسكرية، توصلا إلى إلغاء بعض الأحكام أو إبطال بعض الحقوق . وفي هذا الإطار يمكننا تفهم ما أجازته متأخرو الأحناف وتضمنه قانون نامه مصر من سلطة القاضي في مسألة الوكالة . فقد جاز للقاضي رفض الوكالة في الدعاوى كلما كانت سبيلا للإضرار بالخصم . (٢٩)

(٢٨) ابن إياس، سابق الإشارة، ج٥ ص٤١٦-٤١٧.

(٢٩) جاء في الفتاوى الهندية: " والذي نختاره في هذه المسألة من الجواب أن القاضي إذا علم بالمدعى التعتت في إبقاء التوكيل لا يمكنه من ذلك ويقبل التوكيل من الخصم وإذا علم من الموكل القصد إلى الإضرار بالمدعى في التوكيل لا يقبل منه إلا برضا الخصم". وشرط رضا الخصم بالتوكيل كان قد إشتراطه أبو حنيفة خلافا لصاحبيه، ورجح كثير من المتأخرين بأنه شرط لزوم لا شرط صحة. ويستثنى من رضا الخصم بالتوكيل أحوال هي: سفر الموكل، والوكالة من المرأة التي لم تخالط الرجال، وعجز الموكل عن البيان في الخصومة بنفسه. راجع: الفتاوى الهندية، ج٣ ص٤٣٥ و٦١٥.



## خاتمة الكتاب

أ . من الراجح أن الرسوم التي فرضها العثمانيون على عقود الزواج لم تكن من إبتداعهم . ويبدو أن ذلك كان شأن كثير من الأفكار والنظم التي إستمرت مطبقة أو جرى تطويرها بعد الغزو العثماني لمصر . وبينما كانت رسوم الزواج أو ما عرف باليسق العثماني ضربا من السحت عند الفقهاء ، فإن الرسوم التي كانت تحصل لقاء كتابة الحجج الشرعية كانت تجد سنداً فقهياً . وفي هذا الإطار فإن الدور الرئيسي للشهادة في نظام الإثبات كان يجعل من كتابة الحجج الشرعية أمراً حيوياً ، ومن لجؤ المتنازعين إلى الإشهاد على إتفاقاتهم المرة تلو المرة أمراً مألوفاً . وبصفة عامة فإن أصحاب النفوذ في المجتمع كانوا يؤدون رسوماً أقل مقارنة بتلك التي كانت تحصل من الأهالي .

ب . ولم يكن المجتمع المصري في العصر العثماني قد تجمد تماماً عند تقسيماته الإجتماعية ، وذلك بالنظر إلى ما يمكن ملاحظته من حراك وإندماج إجتماعيين . وإذا كانت عمليات التزاوج قد أدت دوراً في تحقيق الإندماج الإجتماعي : فإنها في نطاق معين – ومع غيرها من عوامل – كانت في طريقها لأن تقوض التنظيم الإجتماعي للمماليك .

لقد خضعت سلطة القاضي بدورها للتطور الإجتماعي ، وهناك أكثر من نظام كان يجد دعماً من الفقهاء بدافع الحاجة والضرورة مثل : تفويض القاضي الحنفى لغيره من القضاة المذهبيين في مسائل بعينها ، وتحصين حكم القاضي إذا ما خالف

مذهبه فى أحوال مخصوصة . غير أن تلك النظم لم تحقق الإستقرار المنشود لأحكام القضاة ، ذلك أن الخلافات والحيل الفقهية كانت أبعد أثرا ، وخاصة عندما كان أصحاب النفوذ ووكلاء الدعاوى يتدربون بها .

ج . إن الواقع الإجتماعى الذى تحدثنا دوما عن تأثيره كان يتشكل من عناصر شتى كالحاجات الإجتماعية والتطور المادى والثقافى . ويمكننا أن نرد ملاحظتنا من الأعراف والحيل كشكلين قانونيين إلى ذلك الواقع ، وأن نميز بينهما فى علاقتهما بالنصوص الفقهية . لقد بدا لنا العرف فى مسألة المهر وكأنما إختط لنفسه مجالا ممتدا : منذ الإتفاق على مبلغه وأجله إلى حين قبضه وإنفاقه . وبدأت لنا مسألة نشوز الزوجة - خروجها وعملها وسفرها - وقد قطعت سبيلا لى تصبح أكثر إنضباطا وفقا للنصوص الفقهية . وبدأت لنا الولاية وكأنه كان يجرى التحاليل على ما إشتراطه جمهور الفقهاء من إنعقاد زواج المرأة بعبارة وليها الشرعى .

د . أتاحت لنا أكثر من ملاحظة للتعرف على المكانة التى أصبحت لإرادة المتعاقدين تحت تأثير الحاجات الإجتماعية . لقد أسقطت الدلالة اللغوية لألفاظ الخلع من منزلتها ، وأفسح الطريق لإرادة المختلفين ، بل وحررت تلك الإرادة من بعض القيود . ويمكننا القول أن الشروط التى كان يتفق عليها وخاصة تلك التى كان يعلق عليها الطلاق كانت تعكس ما كان للمرأة من مركز قانونى ، وكانت ترتبط أحيانا ببعض النظم والظواهر الإجتماعية المستقرة . ومما تجدر ملاحظته أن الفقهاء المتأخرين كانوا قد



توسعوا في إجازة بعض الشروط ، وأهمها : تعليق الطلاق على شرط عدم الزواج أو عدم الانتقال بالزوجة . ولم يكن ذلك التوسع ليفضى إلى قاعدة فقهية جديدة ، فالتطور الذى كان يلحق بالأراء الفقهية كثيرا ما كان يتم إخضاعا للقواعد العامة فى الفقه . ويبدو أن تلك الخاصية كانت قد مكنت الفقه الإسلامى من تلبية حاجات المجتمع فى كثير من المسائل .

هـ . لقد بدا لنا سير القضاء وقد إتسق تماما مع الفقه فى التمييز بين بعض النظم . فالوكالة فى الخلع كانت تستوعب الأولياء فتجردهم من صفتهم لتمنحهم صفة الوكيل وسلطته . والوكيل لم يكن ليملك قبض ما إستحق من أموال إلا فى أحوال معينة ، ولذا فإن دور العرف كان محدودا فى تلك العلاقة .

غير أن الخلافات الفقهية كانت قد عاودت سير القضاء فى مسألة أخرى . فالنفقة التى يجوز المطالبة بها كانت محل خلاف بين الأحناف والجمهور . ولذلك فإنه على الرغم من إنتشار التوكيل فى إقتضاء حقوق الزوجية فإن الأمر كان ينتهى أحيانا وقد رفضت دعوى الوكيل . وينبغى الإقرار بأن ملاحظناه من تقارب بين الأحناف والجمهور فى تلك المسألة كان محدود الأثر .

و . يمكننا الآن أن نتصور كيف كانت الزوجة تحصل على نفقتها : فهي تكسى غالبا وفقا لما تم الإتفاق عليه من مبلغ محدد للكسوة ، بينما كانت تقف مع زوجها على عادة أغلب بيوتنا اليوم . ولم يكن الزوج ليجبر على تعجيل نفقتها أو زيادتها ، وذلك إذا لم

تناسب حالته مع نيتك الأمرين . غير أن سير القضاء فى تلك المسألة لم يكن ليخلو من مراعاة جانب الزوجة . لقد بدا لنا ذلك فيما يتعلق بمسكن الزوجية ، وفى القيمة التى ما انفكت قائمة للرأى القائل بتقدير النفقة تبعا لحال الزوج .

إن أغلب ملاحظتنا من حيل كان يقصد منها إسقاط حق الرجوع بما إستحق من أموال . من الملائم أن نلاحظ كيف أن الحيل والشروط كانت تؤدى مجموعة محددة من الوظائف . وقد إرتبطت خطورة تلك الوظائف بما لوحظ من إنتشار تعدد الزوجات والطلاق بين الفئات الدنيا للمجتمع . إن حيل الإسقاط التى لاحظناها كانت تساهم أحيانا فى ضمان النفقة والرعاية لأولاد الزوجة من غير زوجها . وذلك أمر كانت تساهم فيه أيضا الشرط المتعلقة بمسكن الزوجية . غير أنه كان لتلك الشروط - فضلا عما كان يشترطه الزوج فى مهر زوجته ونفقتها - أثرها فى تيسير الزواج رغم تدنى القدرة المالية للزوج .

وفى أحوال أخرى كانت الحيلة تعين الزوجين أو أحدهما على تحديد نوع الفرقة الزوجية ( بينونة صغرى أو كبرى أو فسخ ) ، و التخفيف من الآثار المالية للفرقة الزوجية . ولذلك إتخذت بعض الحيل شكلا نمطيا سائدا ، وذلك أمر كان يسوغ إغفال بعض الأحكام الفقهية . وبالمثل فإن الشروط المتعلقة بحضانة الأولاد كانت تساهم فى التخفيف من الآثار المالية للفرقة الزوجية ، ومما إستشرطه الفقهاء بخصوص سفر الأم الحاضنة بعد الفرقة أو زواجها من رجل آخر . وأخيرا فإنه ربما بدا لنا الأمر وكأننا أمام نظام محدد لضمان النفقة

نظام محدد لضمان النفقة وتيسير الحصول عليها ، وذلك بالنظر إلى انتشار كل من : كفالة النفقة والإنز للمراة بالإقتراض ثم الرجوع على زوجها أو مطلقها بما أنفقت .

ز . وعلى الرغم من أنه كان جائزا الإتفاق على مقدار للنفقة خلافا لما كان قد فرضه القاضي فإن سلطة القاضي كانت تبدو في كثير من مواضع النفقة . ومن ذلك : الأحوال التي كان الزوج يتمتع عن الإنفاق فيها ، والتثبت من توافر الشروط الشرعية لمسكن الزوجية .

ويبدو أنه كان قد إستقر على عدم جواز حبس الزوج بسبب النفقة - أو المهر - من غير طلب الزوجة . والأهم من ذلك أن القضاة الأحناف - ومعهم فقهاء المذهب المتأخرين - كانوا قد إستقروا على فرض النفقة في مال الزوج عند غيابه . وهكذا فإن قاعدة عدم جواز الحكم على الغائب - إحدى أشهر وأهم قواعد المذهب الحنفي - لم تعد على إطلاقها .

هذا ما إنتهت إليه ، والله تعالى أعلم  
والله أسأل أن يجعله موصولا بعمله  
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آل بيته الأطهار



## ثبت المراجع

أستعير عن الألقاب بالأحرف الأولى لأسماء المؤلفين وفقا لتقاليد الكتابة العربية ، وهو ما جرى إتباعه أيضا في ترتيب المصادر بهوامش الكتاب

### أولا : الكتب

- نجم الدين إبراهيم بن علي بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد المنعم بن عبد الصمد الطرسوسى (ت ٧٥٨هـ). للفتاوى الطرسوسية أو أنفع الوسائل إلى تحرير المسائل. صححه وراجع نقوله: مصطفى محمد خفاجى ومحمود إبراهيم. مصر: مطبعة الشرق، ١٩٢٦م.
- إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي (ت ٩٥٦هـ). ملتقى الأبحر. درسات مطبعة عثمانية، ١٣٠٩هـ.
- أبو الوليد إبراهيم بن أبي اليمن محمد بن أبي الفضل محمد بن محمد بن الشحنة (ت ٨٨٢هـ). لسان الحكام فى معرفة الأحكام. توقف فى الفصل الحادى والعشرين وأكمّله إلى الفصل الثلاثين برهان الدين الخالفي الحلبي العدوى الحنفى (سنة ١٠١٥هـ) وأسماء غاية المرام فى تنمة لسان الحكام. الإسكندرية: مطبعة جريدة البرهان، ٧ من رجب ١٢٩٩هـ.
- أحمد شلبى بن عبد الغنى الحنفى المصرى (ت ١١٥٠هـ). أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات الملقب بالتاريخ العيني. تحقيق: د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٧٨م.

- إدوارد وليم لين. عادات المصريين المحدثين وتقاليدهم .  
(مصر ما بين ١٨٣٣-١٨٣٥م). ط ١. ترجمة: سهير دسوم.  
القاهرة: مكتبة مديبولي، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
- أبو الحسن إسماعيل بن سعد بن إسماعيل بن مذكور بن عبد الله  
الوهبي الحسيني الشافعي المصري المعروف بالخشاب  
(ت ١٢٣٠هـ). أخبار أهل القرن الثاني عشر. ط ١. تحقيق عبد  
العزيز جمال الدين وعماد أبو غازي. القاهرة: العربي للنشر  
والتوزيع، ١٩٩٠م.
- أندريه ريمون. المدن العربية الكبرى في العصر العثماني .  
ط ١. ترجمة: لطيف فرج. القاهرة: دار الفكر، ١٩٩١م.
- بيتر جران. الجنور الإسلامية للرأسمالية في مصر  
١٧٦٠-١٨٤٠. ترجمة: محروس سليمان. مراجعة رؤوف  
عباس. ط ١. القاهرة: دار الفكر، ١٩٩٣م.
- فخر الدين حسن بن منصور الأوزجندی الفرغانى (٥٩٢هـ).  
فتاوى قاضيخان. ٢ ج.
- د. حسين فوزي. سندباد مصري (جولات في رحاب التاريخ).  
القاهرة: هيئة الكتاب، ١٩٩٨م.
- د. خالد زيادة. كاتب السلطان حرفة الفقهاء والمتقنين. لندن  
وقبرص: رياض الريس للكتب والنشر.
- خير الدين الرملي. الفتاوى الخيرية لنفع البرية. جمعها أحد  
تلامذته (سنة ١٠٨١هـ). ٢ ج. القاهرة: مطبعة بولاق،  
١٢٧٣هـ.



- دى شابرول، دراسة فى عادات وتقاليده سكان مصر المحدثين.  
ط٢. ترجمة: زهير الشايب. القاهرة: مكتبة مدبولى، ١٤٠٩هـ/  
١٩٨٩م.
- زين الدين بن إبراهيم بن محمد بن بكر بن نجيم (٩٢٦-٩٧٠هـ)  
\* البحر الرائق شرح كنز الدقائق للنسفى (ت ٧١٠هـ). وبهامشه  
الحواشى المسماة منحة الخالق على البحر الرائق لابن عابدين  
(١٢٥٢هـ). ٨ ج. الجزء الثامن تكملة محمد الشهير بالطورى.  
ط٢. القاهرة: دار الكتاب الإسلامى .
- \* الأشباه والنظائر على مذهب أبى حنيفة النعمان. تحقيق: عبد  
العزيز محمد الوكيل. القاهرة: مؤسسة الحلبي وشركاه،  
١٣٨٧هـ/م ١٩٦٨م.
- د. صلاح أحمد هريدى. الجاليات الأوروبية فى الإسكندرية فى  
العصر العثمانى. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩م.
- د. عبد الرازق أحمد السنهورى. أصول الحكم فى الإسلام. ترجمة:  
د. نادية عبد الرازق السنهورى. مراجعة: د. توفيق محمد الشاوى.  
القاهرة: هيئة الكتاب، ١٩٩٨م.
- عبد الرحمن الجبرتى (١١٦٧-١٢٣٨هـ تقريباً). تاريخ عجائب  
الآثار فى التراجم والأخبار. ٣ ج. بيروت: دار الجيل.
- شهاب الدين عبد الرحمن بن محمد بن عسكر. إرشاد السالك  
إلى أشرف المسالك فى فقه الإمام مالك. تونس: سوسه، منشورات  
دار المعارف للطباعة والنشر، سبق طبعه فى مصر: ١٣٦٤هـ/  
١٩٤٥م.

- أبو الفلاح عبد الحى بن أحمد بن محمد المعروف بابن العماد  
العكرى الدمشقى الحنبلى (ت ١٠٨٩هـ). مذكرات الذهب فى  
أخبار من ذهب ٨. ج. بيروت: دار إحياء التراث العربى .
- د. عبد الفتاح محمد أبو العينين . الإسلام والأسرة. ٢ ج.  
المنصورة: مكتبة العالمية.
- أبو عمرو عثمان بن الصلاح الشهرزورى (٥٧٧-٦٤٣هـ).  
أدب الفتوى. تحقيق: د. رفعت فوزى عبد المطلب. القاهرة:  
هيئة الكتاب، ١٩٩٨ م.
- على بن داود الصيرفى الخطيب الجوهري. نزهة النفوس والأبدان  
فى تواريخ الزمان. تحقيق: د. حسن حبشى. القاهرة: دار الكتب،  
١٩٧٠ م.
- أبو الحسن على بن محمد بن حبيب البصرى البغدادى الماوردى  
(ت ٤٥٠هـ). الأحكام السلطانية والولايات الدينية. الإسكندرية:  
دار ابن خلدون.
- الفتاوى الهندية أو العالمكيرية. بهامشها الفتاوى البزازية وفتاوى  
قاضيخان. ٦ ج. ط ٤. بيروت: دار إحياء الكتاب العربى،  
١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦ م.
- د. ليلى عبد اللطيف أحمد . الإدارة فى مصر فى العصر  
العثمانى. القاهرة: مطبعة جامعة عين شمس، ١٩٧٨ م.
- أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبى. تفسير القرطبى.  
١٠ ج. القاهرة: دار الريان للتراث، طبعة خاصة بتصريح من دار  
الشعب.

- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى (ت ٩٢٨ هـ). بدائع الزهور فى وقائع الدهور. ٥ ج. تحقيق: محمود مصطفى. القاهرة : هيئة الكتاب، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م.
- شمس الدين محمد بن أبى العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملى المنوفى المصرى الأنصارى الشهير بالشافعى الصغير (ت ١٠٠٤ هـ). نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج للنووى (ت ٦٧٦ هـ). ٨ ج. مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٧ م.
- شمس الدين محمد بن أحمد بن عرفه الدسوقي (ت ١٢٣٠ هـ). حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير (ت ١٢٠١ هـ). ٤ ج. دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابى الحلبي وشركاه.
- أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد ابن رشد (ت ٥٢٠ - ٥٩٥ هـ). بداية المجتهد ونهاية المقتصد. ٢ ج. ط ١. تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد. بيروت: دار الجيل، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م.
- شمس الدين محمد بن الخطيب الشربيني (ت ٩٧٧ هـ). مغنى المحتاج إلى معرفة معانى ألفاظ المناهج. على متن منهاج الطالبين للنووى (ت ٦٧٦ هـ). ٤ ج. ط ١. إعتنى به: محمد خليل عتيانى. بيروت: دار المعرفة، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م.
- محمد الخليلى الشافعى (ت ١١٤٧ هـ). فتاوى الخليلى وقد جمعت بعده وسميت الفتاوى المحمدية الخليلية فى واقعات السادة الشافعية. ٢ ج. ١٢٨٤ هـ.

— محمد أبو زهرة.

\* الأحوال الشخصية. القاهرة: دار الفكر العربى

\* الولاية على النفس. القاهرة: دار الفكر العربى.

— محمد على الصابونى. روائع البيان تفسير آيات الأحكام من

القرآن. ٢ ج. ط ٢. القاهرة: دار السلام، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م.

— د. محمد نور فرحات. التاريخ الإجتماعى للقانون فى مصر

الحديثة (العصر العثمانى). ١٩٨٦ م.

— أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسى المغربى

المعروف بالحطاب (ت ٩٥٤ هـ). مواهب الجليل شرح مختصر

الخليل. بهامشه التاج والإكليل لمختصر خليل لأبى عبد الله

محمد بن يوسف العبرى الشهير بالمواق (ت ٨٩٧ هـ). ٦ ج.

ليبيا: طرابلس، مكتبة النجاح.

— د. محمود سلام زنائى. نظم العرب فى الجاهلية وصدر الإسلام.

القاهرة: ١٩٩٥ م.

— محمود بن محمد بن عرنوس. تاريخ القضاء فى الإسلام. القاهرة :

مكتبة الكليات الأزهرية.

— منصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن أحمد بن على

بن إدريس الشهير بالبهوتى المصرى (ت ١٠٥١ هـ).

\* الروض المربع بشرح زاد المستتفع مختصر المقنع للحجاوى

(ت ٩٦٠ هـ). ٢ ج. بيروت: المكتبة الثقافية.

\* شرح منتهى الإرادات لابن التجار (ت ٩٧٢ هـ). ٣ ج. دار

الفكر.

— أبو النجا شرف الدين موسى الحجاوي المقدسي (ت ٩٦٨هـ).  
الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل. ٤ ج. تعليق وتصحيح: عبد  
اللطيف محمد موسى السبكي. لبنان: بيروت، دار المعرفة للطباعة  
والنشر.

— أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ).  
المجموع شرح المذهب للشيرازي (ت ٤٧٦هـ). ٢٣ ج. تحقيق:  
محمد نجيب المطيعي. السعودية: جدة، مكتبة الإرشاد.

— أبو المظفر شمس الدين يوسف بن فرغلي المعروف بسبط ابن  
الجوزي (ت ٥٨٢—٦٥٤هـ). إيثار الإنصاف في آثار الخلاف.  
ط ١. تحقيق ناصر العلي الناصر الخلفي. القاهرة: دار السلام،  
١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.

— د. يوسف قاسم. حقوق الأسرة في الفقه الإسلامي. القاهرة: دار  
النهضة العربية، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

#### \_\_\_\_\_ باللغة الإنجليزية

-Albert Hourani. A history of The Arab Peoples. Harvard  
University Press. 1991.

-Arnold J. Toynbee. A Study of History. Vol.1. Oxford  
University Press. 1948.

-A.S. Tritton. Islam. Belief and Practices. Hutchinsons  
University Library. 1951.

-Carl Brockelmann. History of The Islamic Peoples. London.  
1979.

-Cyril E. Black and L. Carl Brown. Editors. Modernization in  
The Middle East. The Ottoman Empire and its Afro-Asian  
Successors. New Jersey. 1992.

- M.Cherif Bassiouni. Editor. The Islamic Criminal Justice System. New York. 1982.
- P.J.Vatikiots. The Modern History of Egypt. London. 1969.
- T.Walter Wallbank and others. Civilization Past&Present. 1978.
- V.A.Renouf. Outlines of General History. London. 1914.

### ثانيا : الوثائق

(س: سجل، ص: صفحة، م: مادة)

#### ١. محكمة الباب العالي

- س ١. ربيع الأول إلى شوال ٩٣٧هـ. ٤٣٨ص. ١٩٠٧م.
- س ٥. رجب إلى ذى الحجة ٩٤٥هـ. ٤٤٠ص. ١٦٩١م.
- س ٩. صفر إلى جمادى الأولى ٩٥١هـ. ٣٩٨ص. ١٥٣٩م.
- س ١٣. محرم إلى ربيع الأول ٩٤٠هـ. ٢٨٠ص. ١٠٩٥م.
- س ٢١. جمادى الآخر إلى شوال ٩٧٠هـ. ٥١٧ص. ١٣٩٩م.
- س ٣٩. محرم إلى جمادى الأولى ٩٨٥هـ. ١٨٢ص. ٧٥٦م.
- س ٤٩. جمادى الآخر إلى ذى الحجة ٩٩٢هـ. ٧٠٨ص. ٣٧٨٠م.
- س ٩٩. شعبان ١٠٢٥هـ إلى صفر ١٠٢٦هـ. ٢١٨ص. ٥٩٢م.
- س ١٢٥. ربيع الآخر ١٠٥٧هـ إلى ربيع الأول ١٠٥٨هـ.
- ٤٤٠ص. ٤٥٤م.
- س ١٥١. ذى الحجة ١٠٨٠هـ إلى جمادى الآخر ١٠٨١هـ.
- ٣٤٢ص. ١٠٨٣م.



— س ١٥٧. صفر إلى رجب ١٠٨٤هـ. ٣٤٠ص. ١٢٩٥م.

٢. الديوان العالى

— س ١. ١١٥٤هـ إلى ١١٥٧هـ. ٣١٨ص. ٦٨٤م.

٣. محكمة بولاق

— س ٣٢. صفر ١٠٣٠هـ إلى شوال ١٠٣١هـ. ٥٦٨ص. ١٧٨٧م.

— س ٣٦. شوال ١٠٣٨هـ إلى شوال ١٠٣٩هـ. ٥٩٩ص. ١٧٠٠م.

— س ٦٢. جمادى الأولى ١١٢٠هـ إلى ربيع الأول ١١٢٣هـ.

— س ٧٣. ربيع الآخر ١١٦٣هـ إلى جمادى الأولى ١١٦٩هـ.

٥١٨ص. ١٢٩٣م.

٤. محكمة مصر القديمة

— س ٩٤. ٩٨٠هـ إلى ٩٨١هـ. ٢٣٠ص. ١١٣٠م.

— س ١٠٧. ١١٥٨هـ إلى ١١٦٠هـ. ١٦٥ص. ٣٩٥م.

— س ١١١. ١١٩٨هـ إلى ١٢٠٣هـ.

— س ١١٣. ١٢٠٢هـ إلى ١٢٠٣هـ. ٢١٥ص. ٧٧١م.

٥. محكمة البرمشية

— س ٧١٠. ١٠٢٥هـ إلى ١٠٣٥هـ. ٦٥٣ص. ٢٨٩٢م.

٦. محكمة الصالح

— س ٣١٢. ٩٨٥هـ إلى ٩٨٦هـ. ٤٣٣ص. ٢١٠٦م.

— س ٣١٥. ١٠٠٠هـ إلى ١٠٠١هـ. ٤٦١ص. ١٥٢٧م.

— س ٣٣٧. ١٠٨٨هـ إلى ١٠٨٩هـ. ٢٨٠ص. ١٥٢م.

٧. محكمة قناطر السباع

— س ١٢٢. ٩٩٧هـ إلى ٩٩٨هـ. ٤٧٩ص. ١٦٤٨م.

- س ١٢٦ . ١٠١٥ هـ إلى ١٠١٩ هـ . ٦٤٥ ص . ٢٧٢٣ م .
- س ١٣٠ . ١٠٥٥ هـ إلى ١٠٥٦ هـ . ٢٤٤ ص . ٤٣٩ م .
- س ١٥٣ . ١١٧٤ هـ إلى ١١٧٨ هـ . ٣٨١ ص . ١٠٠٣ م .
- ٨ . محكمة باب الشعرية
- س ٥٩٥ . ١٠٠١ هـ إلى ١٠٠٣ هـ . ٧٠٨ ص . ٢٦٦٤ م .
- ٩ . محكمة الصالحية النجمية
- س ٤٥١ . شوال ٩٧٢ هـ إلى محرم ٩٧٣ هـ . ٢٥٨ ص . ٧٧٠ م .
- ١٠ . محكمة الزاهد
- س ٦٥٩ . ٩٩١ هـ إلى ٩٩٢ هـ . ٤٦٢ ص . ١٦٣٤ م .
- ١١ . محكمة قوصون
- س ٢٩٤ . ١١٣٨ هـ إلى ١١٤٣ هـ . ٤٠٢ ص . ١٠٤٣ م .
- ١٢ . محكمة باب السعادة والخرق
- س ٤٠٥ . ١١١٤ هـ إلى ١١١٥ هـ . ٤٣٦ ص . ٧٩٣ م .
- س ٤١٣ . ١١٣٨ هـ إلى ١١٤٠ هـ . ٣٥٥ ص . ٥٩١ م .
- ١٣ . محكمة طوارن
- س ١٦٣ . ١٠٥٧ هـ إلى ١٠٥٨ هـ . ٢٠٠ ص . ٦٨٩ م .
- ١٤ . محكمة جامع الحاكم
- س ٧٣٥ . ١١٤٧ هـ إلى ١١٥٠ هـ . ٤٧٠ ص . ٩٣١ م .
- س ٧٤٣ . ١٢٠٧ هـ إلى ١٢٠٨ هـ . ٤٣٠ ص . ٩٤٩ م .

### ثالثا : القوانين

- قانون نامة مصر . ترجمه وعلق عليه : د. أحمد فؤاد متولى .

### رابعاً : الدوريات

- د. إلهام محمد على ذهني. مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر، تاريخ المصريين، ٥٢. القاهرة: هيئة الكتاب، ١٩٩٢م.
- د. جلال أمين. التنوير الزائف. إقرأ، ٦٤٠. القاهرة: دار المعارف.
- د. حسين فوزي النجار. التاريخ والسير. مكتبة الدراسات الشعبية، ٣١. القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، أكتوبر ١٩٩٨م.
- عبد الرازق إبراهيم عيسى. تاريخ القضاء في مصر العثمانية (١٢١٧—١٧٩٨م). تاريخ المصريين، ١١٧. القاهرة : هيئة الكتاب، ١٩٩٨م.
- د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم. فصول من تاريخ مصر الإقتصادي والاجتماعي. تاريخ المصريين، ٣٨. القاهرة: هيئة الكتاب، ١٩٩٩م.
- د. محمد نور فرحات. المجتمع والشرعية والقانون. كتاب الهلال، ٤٢٦، القاهرة: دار الهلال. ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- محمود محمد شاكر. رسالة في الطريق إلى ثقافتنا. كتاب الهلال، ٤٤٢. القاهرة: دار الهلال، أكتوبر ١٩٨٧م.



## فهرس

مقدمة الكتاب . . . في المنهج .....	٣
الفصل الأول اليسق العثماني (٩)	
المبحث الأول رسوم الزواج	١٠
المبحث الثاني سياسة الأمراء	٢٠
الفصل الثاني أعراف المهر وحيله (٢٩)	
المبحث الأول المهر المستحق	٣٠
المبحث الثاني الوفاء بالمهر	٤٨
الفصل الثالث أحكام الصيغ والمصالح الإجتماعية (٦٣)	
المبحث الأول الخلع بين دلالة ألفاظه وإرادة أصحابه	٦٤
المبحث الثاني الشروط والتعاليق	٨١
الفصل الرابع ولاية التزويج والواقع الإجتماعي (١٠٣)	
المبحث الأول ولاية الثيبات والأبكار	١٠٤
المبحث الثاني الوكالة والفضالة في الزواج	١١٣
الفصل الخامس الوكالة وحيل الإسقاط (١٢٠)	
المبحث الأول الوكالة في الخلع وإقتضاء حقوق الزوجية	١٢١
المبحث الثاني الحيل وحقوق الزوجية	١٣٧
الفصل السادس قواعد النفقة والتطور الإجتماعي (١٤٥)	
المبحث الأول أحكام النفقة وسلطة القاضي	١٤٦
المبحث الثاني مركز الزوجة وفساد الزمان	١٦٢

الفصل السابع تطور سلطة القاضي الشرعى (١٧٩)

المبحث الأول أحكام القضاة والحاجات الإجتماعية ١٨٠

المبحث الثانى سلطة القاضي والمجتمع ١٩١

خاتمة الكتاب ١٩٩


ثبت المصادر ٢٠٥

فهرس ٢١٧

---





 Bibliotheca Alexandrina



**0461674**